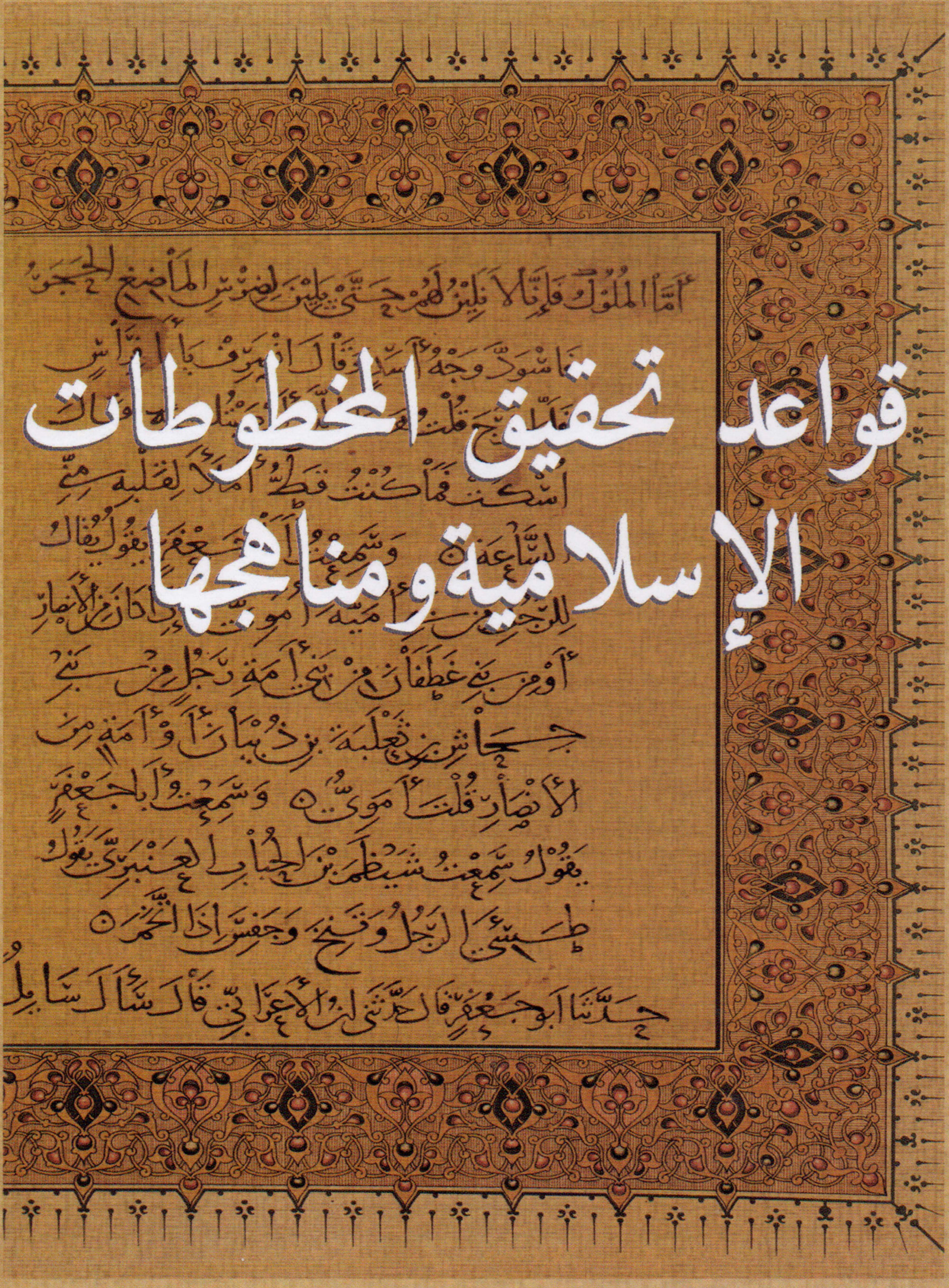
سلسلة الدورات التدريبية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

مركز دراسات المخطوطات الإسلامية



قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها

سلسلة الدورات التدريبية

قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

ISBN: 1-905122-46-2

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

تقديم

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين وآل بيته الطاهرين الكرام الطيّبين، ورضي الله عن صحابته الغرّ الميامين الأبرار الصادقين السابقين و الذين جاؤوا من بعدهم من التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين.

يسرّني أن أقدم للباحثين في التراث الإسلامي، من علماء وطلبة، هذا الكتاب الذي هو ثمرة البحوث والأوراق التي قُدمت في الدورة التمهيدية في تحقيق المخطوطات، والتي قام بتنظيمها مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، بالتعاون مع مركز تحقيق النصوص بالأزهر الشريف، وهذا تطبيقًا لبنود اتفاقية التعاون الثنائي بين مؤسسة الفرقان ومشيخة الأزهر الشريف، الخاصة بتنظيم الدورات التدريبية.

ودامت الدورة أسبوعًا كاملًا من (١٢-١٧ رجب ١٤٣٣ هـ الموافق لـ ٢-٧يونيو٢٠١٢م)، وكان موضوعها: **قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها**. وشارك في أعمالها ٤٢ متدرّبًا من ذوي الكفاءات والخبرات العلميّة العالية من مختلف الاختصاصات من الجامعات والمؤسسات التراثية من مصر والمملكة المغربية ونيجيريا واندونيسيا، وقام بالتدريس فيها نخبة من الأساتذة

الأعلام في علم تحقيق المخطوطات، من بينهم الدكاترة: حسن الشّافعي، حسين نصّار، أيمن فؤاد سيّد، عبد الحميد مدكور، محمد عبد الوهاب جلال وغيرهم، والذين حاضروا في نشأة النشرات النقدية للنصوص وقواعدها، والمشكلات التي تواجه النشرات النقدية، إضافة إلى مناهج تحقيق النصوص الشرعية والكلامية والتاريخية والجغرافية والتراجم والطبقات والنصوص الأدبية والعلمية.

وقد عقدت مؤسسة الفرقان العزم على إقامة مثل هذه الدورات التدريبية في تحقيق المخطوطات عندما شعرت بأنّ السّاحة التراثيّة بحاجة ماسّة إلى علماء شباب محقّقين. وسبق لها أن نظّمت دورتين بدار العلوم بالقاهرة، وتعتبر هذه الدورة تمهيدا لدورات سنوية محليّة متخصّصة ومكثّفة، وأكثر عمقًا، بحيث يتمّ تناول كل تخصّص في دورة بمفردها.

فالشكر الجزيل لكل من ساهم في تنظيم هذه الدورة وإنجاز هذا العمل، الذي سيجد فيه القارئ المحترم مادة علميّة رفيعة المستوى وثراءً هائلاً في التنوّع، والشكر موصول لمشيخة الأزهر الشريف ولمركز تحقيق النصوص وللطلبة والأساتذة الذين شاركوا في هذه الدورة العلمية.

وأخيرا، لعلنا بجهدنا المتواضع هذا نكون قد أدينا بعضا من الواجب المنوط على كاهلنا، راجيا أن يكون عونًا للباحثين والطلبة والمهتمين بالتراث الاسلامي المخطوط.

والله سبحانه و تعالى نسأل، وهو خير مسؤول، أن يتقبّل هذا العمل، وهو جهد المقل، بجزيل الثواب وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب.

والحمد لله رب العالمين.

أحمد زكي يماني

رئيس

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

نَشْرُ التُّراث التَّاريخي ودراسته

أيمن فؤاد سيِّد

نما الأدب التاريخي العربي في المجتمع الإسلامي بسرعة كبيرة منذ منتصف القرن الهجري الثاني، بحيث أصبح أحد الفروع ذات المجلدات المتميزة في النتاج الأدبي العربي، وتحتل مخطوطاته الآن المكان الأكبر على رفوف خزائن الكتب العالمية. ومن غير الممكن عمل قائمة كاملة بالمؤلفات التاريخية التي أنتجها الفكر العربي الإسلامي على امتداد نحو ثلاثة عشر قرنًا، والتي يعرفها الباحثون بطريقة متفاوتة تبعًا للعصور التاريخية والمناطق الجغرافية المختلفة، خاصةً وأن ما وصل إلينا منها ـ بالنسبة إلى ما ذُكِرَ في كتب الطَّبقات والتراجم، وما أورده محمد بن إسحاق النديم وحاجي خليفة ـ يُعَدُّ نَذرًا يسيرًا. ويمكننا أن ننطلق في التعرُّف عليها من المؤلفات التي أورد أسماءها وأماكن وجودها كلٌّ من كارل بروكلمان في «**تاريخ الأدب العربي**» *Geschichte der arabischen Literatur*، وفؤاد سزجين في «**تاريخ التُّراث العربي**» *Geschichte des arabischen Schrifttums*، الذي بَذَلَ جهدًا خاصًّا بالنسبة للمؤرخين الأوائل وسجل أسماء مؤلفاتهم التي لم تصل إلينا إلا عن طريق مؤلفين متأخرين.

واهتم كذلك بعض الباحثين بتقديم مُقْتَرَحات لنَشْر الحوليات العربية وتحديدٍ لمؤلَّفاتٍ مهمَّة في حاجة إلى نَشْر مثل:

Cahen, Cl.,"*Les chroniques arabes concernant la Syrie, l'Egypte et la Mesopotamie de la conquete arabe a la conquete ottomane dans les Bibliotheques d'Istanbul*", *REI* X (1936). pp. 333-62; id., "Editing Arabic Chronicles A Few Suggestions", *Islamic Studies* 11 (1962), pp. 1-25.

ومقال هلموت ريتر «مخطوطات تاريخية عربية في مكاتب إستانبول لم تطبع بعد» في كتاب «**ما ساهَمَ به المؤرِّخون العرب في المائة سنة الأخيرة في دراسة التاريخ العربي وغيره**»، بيروت ـ الجامعة الأمريكية ١٩٥٩، ١٦٠ـ١٧٣.

وتنقسم الحوليات الإسلامية إلى نوعين:

ـ مصادر بالمعنى الدقيق للكلمة يكتب فيها المؤلف عن أحداث شهدها بنفسه، أو كان هو أول من كتب عنها (temoin oculaire).

ـ مؤلفات مجمَّعة يستمد مؤلفوها معلوماتهم عن طريق مؤلفين أقدم.

وهذا النوع الأخير هو الأكثر عددًا، ويوجد منه في المكتبات العالمية عدد من المخطوطات أكبر بكثير من المصادر الأصلية.

ومن الواضح أن عمل المؤرخ في الحالة الأولى يمثل أهمية أساسية بالنسبة لنا، بينما في الحالة الثانية يجب أن نبحث عن الأعمال السابقة التي اعتمد عليها، إذا كان بإمكاننا الوقوف عليها ومطالعتها، فكثيرًا ما تكون هذه الأعمال السابقة قد فقدت، أو على الأقل لا تجد لها ذكرًا في فهارس المكتبات المعروفة. وفي هذه الحالة فإن المؤلف المتأخر يمثل لنا أهمية خاصة ترقى إلى مستوى المؤلف الأصلي، بالرغم من أنه ليس صاحب هذا العمل. وفي هذه الحالة يجب أن نميز كذلك بين نوعين من المؤرخين: من كان يقنع بجمع النصوص وتصنيفها، وبين

من كانت لهم طريقتهم الخاصة في محاولة إعادة تقديم المادة وإيجاد تركيبة جديدة لها. وعلى الرغم مما تتمتع به هذه الفئة من امتياز عقلي، إلا أنها أقل فائدة وأشد خطرًا على المؤرخ والمحقق الحديث إذا ما اعتمد عليها في مقابلة النصوص.

وعلى ذلك فإن أول ما يجب على الباحث عمله عندما يتصدى لتحقيق إحدى الحوليات ودراستها، أن يتعرف على القيمة الحقيقية لها ومكانتها بالنسبة للأصل، وإذا ما كانت تمثل أصل المؤلف أو منقولة عنه، خاصة وأن بعض هذه الحوليات يكون بعض أقسامه أصليًّا أو أصليًّا بالنسبة له، والبعض الآخر على النقيض من ذلك تماما، وبذلك تكون مهمة المحقق الأساسية هي التمييز بين العمل الأصلي والعمل المنقول.

ولا توجد علاقة مباشرة بين قيمة أي كتاب كمصدر تاريخي وأهميته في علم التاريخ، فمن المؤكد أن العديد من الكتب ذات الأهمية الكبرى كمصادر تاريخية قد تكون غير مهمة كنماذج للكتابات التاريخية. فالأهمية الكبرى لكتاب تاريخي تكون في الشهادة التي يحملها لإعادة بناء الماضي، وفي إطار هذه المواصفات فإن مؤلَّفا متواضعًا في ذاته يمكن أن تكون له أهمية كبرى، ولكن الصدارة تكون دائما للمؤلفات التي تحفظ شهادات مباشرة وليس للنقلة المتأخرين سوى في حالة حفظ هؤلاء النقلة شهادات أصلية مفقودة. فقيمة أي تاريخ إسلامي كمصدر تاريخي يقررها قدمه وقربه من الحوادث التي يصفها أو استخدامه لكتب مفقودة قديمة أو قريبة من المعاصرة. وعلى ذلك تراجعت

شهرة بعض المؤرخين المتأخرين بعد اكتشاف الأصول التي نقلوا عنها، مثل المؤرخ والجغرافي أبي الفدا صاحب حماة الذي ضمن كتاب «**المختصر في أخبار البشر**» غالب كتاب «**الكامل في التاريخ**» لابن الأثير. وكان تضمين مصنفات الغير أو اقتباس قطع منها في صلب المصنف قاعدة عامة ، وفي الأحوال التي يذكر فيها المؤلفون أسماء مصادرهم يصبح هذا العيب فضيلة، فكثيرًا ما حفظت لنا نتيجة لذلك شذور ومقتطفات مطولة من مصنفات فقدت تمامًا بالنسبة لنا، ومع ذلك فلم يكن طريقة إيراد المصادر ونسبة كل قول إلى صاحبه هي الطريقة الغالبة عند المؤرخين المتأخرين. فأحيانًا ما يورد المؤلف في بداية مصنفه ثبتًا بأسماء المصادر التي أفاد منها واعتمد عليها دون أن يعني في صلب الكتاب بالتمييز بين ما أخذه من غيره أو ما جمعه هو بنفسه، ويحتاج الباحث إلى إعمال الحذر حتى لا يأخذ هذه التضمينات على أنها ألفاظ المؤلف نفسه أو أنها ترجع إلى العصر الذي عاش فيه، وهذه هي مهمة محقق المصادر التاريخية، إذ عليه أن يحدد مصادر المؤلف وأن يرجع هذه النقول ـ قدر الإمكان ـ إلى مصادرها الأصلية.

وإذا كان نقل كلام السلف في الأدب يعد انتحالاـ رغم أن العصور الوسطى لم تعرف حقوقًا للتأليف كما نعرفها الآن ـ فإن الأعمال التاريخية لا تبنى على التخيل بل على الوثائق، فلا تاريخ بلا وثائق، ومن ثم فلا مفر أمامنا ـ حتى يومنا هذا ـ من الاعتماد إلى حد كبير على المؤلفين الذين كانوا أول من اعتمد هذه الوثائق، فكان المؤلفون القدماء عند إشارتهم إلى المصادر التي

يأخذون عنها ينقلون النص كاملا وأحيانًا بشكل مختصر. فلم يكن لديهم وسيلة أخرى مناسبة لإطلاع القارئ على المصدر الذي أخذوا عنه. كما أنهم لم يجدوا طريقة أخرى مناسبة للإشارة إلى نصوص سبق ذكرها في الكتاب أو إلى صفحات سابقة. فمع تزايد عدد المصادر التي كان يرجع إليها المؤلفون المتأخرون كانت الطريقة الوحيدة للإبقاء على المعلومات التي يريدون الاستشهاد بها، هي تضمينها المؤلفات الجديدة بطريقة مسهبة، خاصة وأن المؤلفين الذين كانوا يرجعون قراءهم إلى كتب ضخمة تتألف من مجلدات عديدة لم يكونوا متأكدين من أن هذه الكتب ميسورة لهؤلاء القراء.

ومع بُعْد الشُّقة الزمنية بين المؤلف وبين المصادر التي يأخذ عنها، لم يكن أمام المؤلف ليقي نفسه من سهام المنتقدين، سوى أن يذكر المصدر الذي أخذ عنه بدقة وأمانة، خاصة وأن العلماء المتقدمين كانوا يشددون على ضرورة الأمانة والدقة في النقل عن المصادر القديمة. وفي الحالات التي أمكننا فيها تحقيق رواية المؤلفين المتأخرين في أصولها تبين لنا أن أغلبهم أهل لهذه الثقة بصورة تجعلنا نعتمد عليهم اعتمادًا كليًّا.

ولكن المشكلة الأساسية التي تقابل من يتصدى لتحقيق هذا النوع من الأعمال، هي التأكد من أمانة هذه النقول، وكيفية اختيار المؤلف للنقول المستخدمة، ونستطيع التأكد من ذلك بمقارنة هذه النقول التي يوردها أكثر من مؤلف عن أصل واحد، والتثبت من هذا الأصل إذا كان قد وصل إلينا.

والتراث التاريخي الإسلامي الذي وصل إلينا موزع اليوم بين عدد كبير من المكتبات الشرقية والغربية، وهو مسجل فيها بطريقة غير متوازنة، في الوقت الذي أخرجت فيه مكتبات أوربا وأمريكا وبعض مكتبات المشرق فهارس Catalogues تعرف برصيدها من هذا التراث، فإن قسمًا كبيرًا منه ما زال حبيس بعض الخزائن أو لم يعرف به تعريفًا جيدًا.

والملاحظ أن الفترة المتأخرة من التاريخ الإسلامي أفضل تمثيلًا في هذه المكتبات من الفترة المبكرة. وعلى ذلك فإن من واجب الباحثين إعادة التوازن بينها سواء بإحياء المخطوطات القديمة النادرة ونشرها نشرًا علميًّا، أو باستخدام التضمينات التي قام بها المؤلفون المتأخرون الذين اهتموا بالرجوع إلى مصادر متقدمة في فترة كان فيها ذلك ممكنًا بالنسبة لهم، ولكن بشرط استخدام النقد اللازم لها. كذلك الحال بالنسبة للتوازن بين الأقاليم الإسلامية المختلفة، فالعواصم الكبرى كانت بالطبع أفضل عرضًا من مجموعات المخطوطات عن الأدب الإقليمي.

والكثير من المصادر التاريخية الأساسية غير معروف على نطاق واسع بين الدارسين، كما أنه ليس من المتيسر على الباحثين الحصول على بعضها، الأمر الذي يتطلب عملية نشر أوسع للمؤلفات التاريخية الإسلامية، فصدور نشرات علمية لمصادر لم تكن متاحة من قبل الباحثين من شأنه أن يدخل تغييرًا جوهريًّا على الكثير من البحوث المبدئية ويعدل الآراء حول بعض القضايا.

تنقسم المصادر التاريخية القديمة ـ من جهة التحقيق والنشر العلمي ـ إلى أربعة أقسام:

١ ـ المصادر التي لم تطبع بعد.

٢ ـ المصادر التي طبعت قديمًا، دون نقد نصها و اتباع قواعد النشر العلمي، ودون تزويدها بفهارس وكشافات تحسينية، وجاءت مشحونة بالأخطاء مع صعوبة مراجعتها.

٣ ـ المصادر التي نشرها المستشرقون والعلماء العرب المحدثون بطريقة نقدية، وتقسم هذه الكتب أيضًا إلى قسمين: قسم يمكن أن يعتبر تحقيقه نهائيًّا، لأن محققيه استفادوا من جميع النسخ الموجودة في مكتبات العالم، وقسم آخر حقق أيضًا تحقيقًا جيدًا إلا أنه بعد طبعه كشف عن نسخ مخطوطة قديمة ذات شأن لم يطلع عليها محقق الكتاب، يستفاد منها في تصويب وإصلاح هذه النشرات.

٤ ـ المصادر الأصلية التي فقدت اليوم والتي يمكن استرجاعها وإعادة بنائها اليوم عن طريق المؤلفات التاريخية المتأخرة التي حفظت لنا نقولا ذات شأن للمؤلفين الذين فقدت مؤلفاتهم.

لذلك على المهتمين بتحقيق النصوص وإصدار نشرات نقدية للمصادر التاريخية، سواء من الأفراد أو الهيئات العلمية، أربعة واجبات:

ـ تحقيق النصوص التاريخية ذات القيمة التي لم تنشر من قبل، ويمكن الوصول إليها من خلال مراجعة فهارس المكتبات المختلفة وكتابي بروكلمان وسزجين، خاصة وأن كثيرًا من المصادر التاريخية المنشورة ليست دائمًا من النوع الذي يستحق الاهتمام.

ـ تحقيق النصوص التاريخية التي طبعت على الطريقة القديمة، وهذه أيضًا تمثل جزءًا كبيرًا من المصادر التي يعتمد عليها الباحثون الآن، ولكنها لا تستحق ثقتنا الكاملة، وجاءت مليئة بالتصحيفات والتحريفات وأخطاء النساخ والسقط في بعض الأحيان، كما أننا لا نعرف الأصول التي اعتمد عليها حين نشرها. ولا يوجد بها أية كشافات تحليلية، الأمر الذي يجعل الكثير من أخبارها الهامة غير متداول بين الدارسين، إضافة إلى الأوهام والتفسيرات غير الصحيحة التي يمكن أن تنشأ من القراءة الخاطئة والفهم المغلوط لنصوصها بسبب تفشي التصحيف والتحريف فيها.

ـ إعادة نشر النصوص التاريخية المحققة والتي اعتبرت وقت نشرها نشرات وافية ـ بسبب ظهور نسخ نفيسة لها لم يُطَّلع عليها سابقًا ـ تعين على استكمال نقص أو لبس وقع في هذه النشرات، خاصة إذا وصلت إلينا نسخ أتم للكتاب أو لنسخة المؤلف Autographe.

ـ إعادة بناء المصادر المبكرة المفقودة، باستخدام التضمينات التي قام بها المؤلفون المتأخرون الذين اهتموا بالرجوع إلى مصادر متقدمة. في فترة كان

فيها ذلك ممكنًا بالنسبة لهم، ولكن بشرط إعمال النقد اللازم لها والرجوع إلى أصولها المخطوطة.

والغرض الرئيس من تحقيق ونشر النصوص القديمة هو تقديم المصدر صحيحًا كما وضعه مؤلفه، أي استعادة النص الأصلي للمؤلف على نحو تسهل قراءته بحيث يستطيع القارئ الحديث أن يطلع اطلاعًا أمينًا على فكره، وهذا الهدف يسهل تحقيقه في حالة وجود نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، وهو ما يندر حدوثه. أما في غير هذه الحالة فإن هذا العمل يتطلب من المحقق دراسة اختلاف روايات النصوص واستخراج الصحيح منها، وكذلك إثبات شجرة نسب النسخ حتى يتبين كيف حدثت الأخطاء في تلك النسخ، وبالتالي ما هي النسخة أو النسخ التي يمكن الاستغناء عنها، أي أن المحقق لا يجب أن يهتم فقط بنقل الكتاب، بل وبتاريخ النص أيضًا له Histoire du texte، فكثير من النسخ الحديثة لبعض الكتب أقوم وأقل خطأً من النسخ القديمة للكتاب نفسه؛ لأنها منقولة عن أصل أكثر قدمًا وأدق توثيقًا. كما أن تعايش المحقق مع فكر المؤلف وأسلوبه يقوده في كثير من الأحيان إلى تصويب تصحيف النص.

والنسخ الفريدة - إن لم تكن نسخة المؤلف - لا تساعد كثيرًا على تقديم نص صحيح يمثل النص الذي أراده المؤلف. فكثيرًا ما نجد عند المؤلفين المتأخرين نصوصًا منقولة من كتاب وغير موجودة في النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا لهذا الكتاب، مما يدل على وجود أكثر من تأليف للكتاب أو نقص النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا، كما أن الاعتماد على النسخة الوحيدة لا

يجعلها تخضع للأساليب الحديثة في نقد النصوص. ولاشك أن عدم فهرسة المكتبات العربية والإسلامية التي تحوي مخطوطات، أو تلك التي فهرست فهرسة غير دقيقة (دفاتر مخطوطات إستانبول التي تمت في عهد السلطان عبد الحميد) قد حجب عنا العديد من النسخ الموجودة بالفعل والتي لا نعلم عنها شيئا.

أما في حالة فقد المؤلفات الأصلية فلا توجد أمامنا سوى طريقة واحدة لتكوين فكرة واقعية عن مضمونها، هي دراسة المادة التي حفظها لنا منها المؤلفون الذين نقلوا أغلب مادتها. فتجميع هذه النصوص وإعادة بنائها ونشرها نشرًا علميًّا اعتمادًا على مخطوطات جديدة من شأنه أن يصوب الكثير من الأخطاء التي وقعت في النشرات السليمة للمصادر المتأخرة، وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات وأسماء المواضع. ومن شأنه كذلك أن يساعدنا على إعادة دراسة تاريخ هذه الفترات اعتمادًا على هذه المصادر المعاصرة دون خلط بينها وبين المصادر المختلفة الأخرى، مما يعيننا على رسم لوحة صادقة للحوادث التاريخية كما تظهر في كتابات هؤلاء المؤرخين المعاصرين. وهذا العمل لا يمكن أن يتم على الوجه الأكمل إلا بعد فحص مدقق ومتزامن للنصوص التي نأسف لأن قسمًا كبيرًا منها مازال غير منشور.

*

*   *

لعل أهم العوائق التي تحد من عملية نشر التراث في المنطقة العربية هي عدم اهتمام الأوساط الجامعية بقضية التحقيق، والنظر إليه باعتباره عملا غير إبْداعي، رغم - أنه كما تقدم - عملٌ يحتاج إلى معرفة ودراية واسعة بحركة المكتبة العربية وعلاقتها بعضها ببعض، كما أن أية دراسات جادَّة لا يمكن أن تقوم على أصول مشوهة أو محرَّفة. فالتحقيق الصحيح للنصوص التاريخية أساس لأية دراسة جادة.

الأمر الآخر أنه في حَالَة السماح بتحقيق نَصٍّ فإن الأساتذة المشرفين غالبًا ما لا تكون لهم تجربة في مجال التحقيق، فيفتقد الباحث إلى مرشد خبير في موضوع يقوم على الخبرة والمعرفة وعلى كثرة التعامل مع النصوص.

ومع ذلك فما تزال هناك مؤسّسات جادَّة تتولى إخراج كتب التراث بطريقة علميّة يأتي على رأسها مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية - مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن - معهد الدراسات الإسماعيلية بلندن - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت - مجمع اللغة العربية بدمشق - بيت الحكمة بتونس؛ إضافة إلى بعض دور النشر الخاصَّة ذات المستوى المميّز مثل دار الغرب الإسلامي ببيروت ودار صادر ببيروت، أيضًا.

مصطلحات في فَنِّ التحقيق العلمي للنصوص

عبد الحميد عبد المنعم مدكور

تتضمّن هذه المحاضرة تعريفًا بالعناصر الآتية من عناصر التحقيق العلمي، وهي:

١ ـ الضبط.

٢ ـ التخريج.

٣ ـ شرح المصطلحات.

٤ ـ ترجمة الأعلام.

٥ ـ تحديد المواقع.

أولًا: الضبط:

تدور المعاني اللغوية لهذه المادة على الحفظ والإحكام والإتقان، يقال: ضبط الشيء: حفظه بالحزم حفظًا بليغًا، وأحكمه وأتقنه، وضبَط الكتاب ونحوه: أصلح خلله، أو صححه وشكّله[1]. وهذا المعني الثاني الذي هو إصلاح الخلل، وضبْط النص وشكْله، هو المقصود في هذه المحاضرة، وهو مرتبط بالحفظ والإحكام والإتقانِ ارتباطًا وثيقا.

---

(١) **المعجم الوسيط**: مادة ضبط.

ويتسع مَدَى هذا الضبط ويضيق لَدَى المعنيين بالتحقيق، فبعضهم يرى أن ضَبْط المخطوط المراد تحقيقه يتضمن توثيق نسبته إلى مؤلفه، وتحقيق عنوانه، وتحقيق الاسم الكامل للمؤلف حتى لا يشتبه مع غيره، ثم تحقيق المتن[١].

ويكاد هذا التعريف للضبط يستوعب أكثر أعمال التحقيق، ويتضح هذا فيما شُرِح به هذا التعريف الذي «يتضمن - فيما يتضمن - تقويم النص من التحريف والتصحيف والخطأ والسقط، وتخريج الآيات والأحاديث والأقوال والأمثال والأشعار، ونحو ذلك، ثم التعليق عليه، إذا اقتضى الأمر ذلك، وضبْطه بالترقيم، ثم التكشيف الذي هو فهرسة محتوياته»[٢].

ويمكن القول أن هذا التعريف هو أكثر اتساعًا مما يراد عند إطلاق هذه الكلمة لدى جمهور المحققين، الذين لا يُدْرجون توثيق النسبة إلى المؤلف أو تحقيق العنوان، أو تخريج الآيات والأحاديث ونحوها، أو ترقيم الفقرات وتكشيفها، تحت عنوان «الضبط» وإن كان ذلك كله من لوازم التحقيق الجيِّد الذي يستقيم منهجه، وتكتمل عناصره، من أول التحقيق إلى آخره، بحيث تأتي هذه العناصر متتابعة، دون تداخل بينها، أو تغليب لبعضها على بعض، فتحقيق اسم المؤلف له موضعه، وتوثيق نسبة الكتاب إليه له موضعه، وتخريج الآيات والأحاديث ونحوهما له موضعه وهكذا.

---

(١) انظر: فريد الأنصاري، أبجديَّات البحث في العلوم الشرعية، دار السلام، القاهرة، ط٢/ ٢٠١٠، ص١٠٣، ١٠٤.

(٢) السابق: ١٠٤.

وإذا كان الأمر كذلك فإن أَوْلى العناصر بالدخول في مضمار الضبط ومجاله هو ما يتعلق بتصحيح النص وتشكيله، وهذا هو الذي ارتضاه بعض المصنفين في اصطلاحات التحقيق، فالضبط - لديهم - هو: ضبط النقط أو التشكيل، وضبط الحروف المعجمة بالنقط، وضبط الحروف المهملة بعلامات الإهمال، وضبط الكلمات بالحركات والسكنات، ونحو ذلك[1].

والضبط - إذن - يختص بضبط الحروف والكلمات والجمل، بما يساعد على قراءة النص قراءة صحيحة مطابقة للمعنى الذي قصده صاحبه، دون تغيير أو تبديل.

ويتضمن الضبط - بهذا المعنى - عددًا من الإجراءات، من بينها:

- إعطاء كل حرف من الحروف ما يستحقه من الإعجام والإهمال. والحروف المعجمة هي الحروف المزوَّدة بالنقط كالباء والتاء والثاء والذال والظاء ونحوها، أما الحروف المهملة فهي الحروف الخالية من هذه النقط كالحاء والدال والطاء والعين ونحوها.

فإذا وقع تفريط في تمييز هذه الحروف بعضها من بعض فإن ذلك يؤدي إلى سوء قراءة النص وإبهامه، ويتطلب هذا الأمر أن يكون لدى المحقق دراية

---

(١) انظر مثلا: آدم جاسك، **تقاليد المخطوط العربي، معجم المصطلحات**، ترجمة مراد تدغوت، تقديم ومراجعة فيصل الحفيان، طبع معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١/ ٢٠١٠، مادة ضبط، ص١٩٢.

بطرق الكتابة المشرقية والمغربية، وبما بينهما من اختلاف في نقط الحروف، ففي الكتابة المغربية تنقط الفاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها[1]. كما يتطلب دراية بأنواع الخطوط، إذ يوجد بينها اختلاف كذلك - في طريقة وضع النقط أو في شكلها- فالنقطتان المتجاورتان في التاء أو في القاف قد تكتبان متصلتين على هيئة شَرْطة، وقد تحذف النقطة أو النقطتان في خط الرقعة في كتابة النون والقاف مثلا، وقد تكتب النقط الثلاث في حرف الشين مثلا على هيئة نقطتين فوقهما نقطة.·. أو تكتب على هيئة الرقم ٨ وهكذا.

وفي الكتابات القديمة توضع - كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون - بعض العلامات لإهمال الحروف، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها، وبعضهم يهمل نقط السين ويعجم الشين بنقطة واحدة فوقها، وبعضهم يكتب سينا صغيرة تحت السين، ويكتب رأس حاء (حـ) تحت الحاء المهملة[2]، إلى صور أخرى وضعها النسَّاخ القدامى من المؤلفين وغيرهم للتفريق بين الحروف المتشابهة كالدال والراء، والغين والفاء، والزاي والذال ونحوها.

- متابعة الطريقة التي اتخذها كاتب المخطوط في ضبط كتابه، فهو قد يضع بعض الحركات أو السكنات أو الشدَّات لتسهيل القراءة وتصحيحها،

---

(١) انظر: عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، ط٤/ ١٩٧٧، ص٥٣، ٥٤.

(٢) انظر: تحقيق النصوص ونشرها ص٥٤.

وهذا أمر لا يصح إهماله أو التهاون فيه «فهذا الضبط له حرمته وأمانته، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجده في النسخة الأم، وألا يغير هذا الضبط ولا يبدله، ففي ذلك عدوان على المؤلف»[١].

ـ الحرص على عدم الوقوع في التصحيف، وهو خطأ ناجم عن النقط غير الصحيح، أو هو خطأ في وضع علامات التشكيل مما يترتب عليه الخطأ في قراءة النص وفهمه، واستغلاق معناه، كوضع خرم مكان حزم، ووضع جمرة موضع حمرة[٢]، وهكذا.

ويتصل بهذا اتصالا وثيقا: الحرص على عدم الوقوع في التحريف وهو الخاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالدال والراء مثلا[٣].

ـ العناية بضبط النص ضبطًا كاملًا أو ضبطًا مناسبًا، بضبط ما يُشْكل حتى لا يؤدي عدم الضبط إلى اللبس والخطأ. وتشتد الحاجة إلى الضبط إذا كان النص قرآنيًّا أو نبويًّا، والأمر في القرآن الكريم واضح بلا خلاف؛ صيانة لقارئه من

---

(١) السابق ص٧٩.

(٢) انظر: تقاليد المخطوط العربي، ص ١٨٢، ١٨٣.

(٣) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص ٦٧، وهناك رأيان في تحديد مدلول كل من التصحيف والتحريف أحدهما لا يفصل بين المصطلحين فصلًا دقيقًا، بل ينظر إليهما بوصفهما مترادفين، وثانيهما يفرِّق بينهما فيجعل التصحيف خاصًّا بالالتباس في نقط الحروف المتشابهة وتغيير شكلها كالدال والراء، والدال واللام. انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص٦٥ ـ ٧١. وليس الخلاف خلافًا جوهريا، ما دام هناك حرص على تحقيق الضبط التام للنص المحقق بنقطه وشكله وحروفه.

الخطأ فيه، وقد بدئ في نقطه وشكله منذ وقت مبكِّر، يعود إلى عهد عبد الملك ابن مروان (٨٦هـ) الذي كثر في عهده التصحيف وانتشر بالعراق، فيقال: إن نصر بن عاصم قام بوضع علامات للتفريق بين الحروف المشتبهة «فوضع النقط أفرادًا وأزواجًا، وخالف بين أماكنها فعبر الناس بذلك زمانًا لا يكتبون إلا منقوطا، فكان مع استعمال النقط - أيضًا - يقع التصحيف فأحدثوا الإعجام، فكانوا يتبعون النقط الإعجام...»[(١)].

وأما الحديث الشريف فإن بعضهم قال: «إنما يُشْكَل ما يُشْكِل، وأما النقط فلا بُدَّ منه، وقال آخرون: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل» وقد ذكر القاضي عياض هذين الرأيين ثم قال «وهذا هو الصواب، لاسيما للمبتدئ، وغير المتبحر في العلم؛ فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وَجْه الإعراب للكلمة من خطئه. وقد يقع النزاع بين الرواة فيها، فإذا جاء عند الخلاف، وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيرا»[(٢)].

والضبط - على هذا النحو أو قريب منه - مطلوب في الشعر؛ لأن إهمال الضبط يؤدي إلى خلل القراءة، واضطراب أوزان الشعر، وهكذا الشأن في

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت٢/ ٣٢ في الترجمة للحجاج ابن يوسف. وانظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، طبع الحلبي ط٢/ ١٩٨٠، ١/ ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) القاضي عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق أستاذنا سيد صقر، نشر دار التراث بمصر، والمكتبة العتيقة بتونس ط١/ ١٩٧٠، ص١٥٠، وانظر ما بعدها.

نصوص اللغة، وفي كل نص في موضوع مهم، أو في أمر مشكل، أو يحتمل إشكالًا.

ـ ومما يحتاج إلى الضبط: الأسماء، وكان للمحدِّثين عناية بالغة بهذا الشأن، وقد حكى القاضي عياض قول أحدهم: «أوْلى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبْله شيءٌ يدل عليه ولا بعده شيء يدل عليه». كما حكي عن بعضهم أنه كان «يحض أصحاب الحديث على الضبط والتقييد إذا أخذوا عنه»(١). وليس الأمر مقصورًا على أسماء الرواة في الحديث وحده، بل إن ذلك من لوازم التحقيق في سائر العلوم والنصوص، لما يترتب على ذلك من نتائج فيما تتضمنه النصوص من وقائع وأحداث.

ويمكن الإشارة هنا إلى نموذج من الآثار التي تترتب على التصحيف أو التحريف في الأسماء، ويظهر ذلك فيما نقله ابن خلكان من أن إمام الحرمين الجويني ذكر أن الحلاج وابن المقفع وأبا طاهر الجنابي القرمطي تواصوا على قلب الدولة وإفساد أمرها، وأن كل واحد منهم ارتاد قطرا، فذهب الجنابى إلى الإحساء، وأن ابن المقفع توغل في أطراف بلاد الترك، وأن الحلاج ذهب إلى بغداد، وقد وصف ابن خلكان هذا الكلام بالوهم والخطأ وأن هذا الكلام لا يستقيم عند أرباب التواريخ لعدم اجتماع الثلاثة المذكورين في عصر واحد، وأن ابن المقفع لم يغادر العراق، فكيف يقال: إنه توغل في بلاد الترك، وأنه توفي قبل

---

(١) الإلماع، ص١٥٤، ١٥٥

سنة ١٤٥هـ؟ فكيف يتصور أن يجتمع بالحلاج والجنابي؟ ثم قال ابن خلكان: «ولما وقعت على كلام إمام الحرمين - رحمه الله تعالى - ولم يمكن أن يكون ابن المقفع أحد الثلاثة المذكورين قلت: لعله أراد المقنَّع الخراساني الذي ادعي الربوبية... ويكون الناسخ قد حرَّف كلام إمام الحرمين فأراد أن يكتب المقنَّع فكتب المقفع فإنه يقرب منه في الخط، فيكون الغلط والتحريف من الناسخ لا من الإمام...»[1].

وقد كان بعض الكتاب القدامى يجتهدون في ضبطهم للكتابة وُسْعَهُم، وكان من وسائلهم لتحقيق ذلك أن يصفوا الحروف بالإهمال أو بالإعجام ويذكرون أن الكلمة جاءت بمثناة فوقية أو تحتية أو بموحدة أو بالعين المهملة أو نحو ذلك، ومن ذلك ما حكاه القاضي عياض عن بعض المحدثين أنه قال: «لما حدَّثني شعبة بحديث أبي الحوراء السعدي عن الحسن بن على كتبت أسفله «حور عين» لئلا أغلط، يعني فيقرأه أبا الجوزاء لشبهة به في الخط»[2].

ثم يقول: وهكذا جرى رسم المشايخ وأهل الضبط في هذه الحروف المشكلة والكلمات المشتبهة إذا ضبطت وصححت في الكتاب: أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفردًا في حاشية الكتاب قبالة الحرف بإهماله أو نقطه أو ضبطه

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان ٢/١٤٦، ١٥٤، ١٥٥، والنص المنقول هنا هو من ص ١٥٥، ونقل هذا عنه: ابن كثير في البداية والنهاية تحقيق، أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت مجلد ٦ جزء ١١ ص ١٥٤ في الترجمة للحلاج.

(٢) الإلماع، ص١٥٥.

ليستبين أمره، ويرتفع الإشكال عنه... وكما تأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك تأمره بتبيين المهمل بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاءً صغيرة، وكذلك تحت العين عينا صغيرة، وكذلك الصاد والطاء والدال والراء...»[1].

وتدلنا تلك المحاولات المستميتة على أهمية الضبط الذي هو من أهم أعمال التحقيق، ولهذا كان واجبًا على كل من يتصدى للعمل التحقيقي أن يلتزم هذه الدقة في عمله، وفي كل مرحلة من مراحله من القراءة إلى النسخ إلى المقابلة. وبدون هذا الضبط يفقد النص سلامته وصحته، فتضطرب دلالته، ويفسد معناه، وتذهب قيمة التحقيق، الذي يتحول - عند افتقاد الضبط - إلى نص فاسد، ووثيقة شائهة تضر أكثر مما تنفع، وأن تجعل إبقاء النص على حاله من غير تحقيق خيرًا من نشره بطريقة سيئة خاطئة.

ثانيًا: التخريج:

التخريج مصدر خرَّج، والثلاثي منه خَرَج يخرج خروجا، ولا تكاد المادة اللغوية من الثلاثي المجرد أو الرباعي المضعف تتصل بالمعنى الاصطلاحي الذي استقر عليه عُرْف المحدِّثين، وعلى سبيل المثال يقال: خرج الشيء يخرج خروجا: برز من مقره، وخرجت السماء: انقشع عنها الغيم، وخرجت خوارج فلان: ظهرت نجابته، وخرج من الأمر والشدة: خلص منه، وخرج من دينه: قضاه، وخرج على السلطان تمرد وثار، وخرج في العلم أو الصناعة: نبغ فيها

---

(١) الإلماع، ١٥٦ - ١٥٧.

وخرج السحاب: اتسع وانبسط، والتخريج لعبةٌ لفتيان العرب يقال فيها: خراجِ خراجِ، يمسك أحدهم شيئًا بيده، ويقال لسائرهم: أخرجوا ما في يده[١]. والمعاني تدور - في جملتها - على البروز والظهور والانتشار والاتساع والنبوغ ونحو ذلك، ولكن المعنى الاصطلاحي غير ملحوظ في هذه الاستعمالات اللغوية.

ولا يخلو الأمر من غرابة إذا أضفنا إليه أن مصطلح التخريج مستعمل لدي كبار المحدِّثين منذ زمن بعيد، وهذا هو الإمام مسلم صاحب **«الصحيح»** (٢٦٥هـ) يقول في مقدمة كتابه: «ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه»[٢]. وقد بين أنه قسم الحديث الذي سيخرجه في كتابه أقسامًا ثلاثة على حسب ما توفر لرواتها من الاستقامة والإتقان والحفظ وإن تفاوتت مراتبهم فيها، فيبدأ بمن هم أكثر منها حظًّا ثم يأتي بمن يتلونهم فيها «فأما ما كان منها عن قوم هم - عند أهل الحديث - متهمون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم»[٣]. وهذا هو الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١) يقول في مقدمة كتابه «**الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**»: «هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفًا... وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر

---

(١) **المعجم الوسيط**: مادة خرج.

(٢) **صحيح مسلم** بشرح الإمام النووي، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة، مطبعة الشعب ١/ ٣٨.

(٣) السابق، ١/ ٤٥.

وأخذت اللباب، وصنته عما تفرَّد به وضَّاع أو كذاب...»[١]. وقد شاع هذا المعنى واشتهر بين المحدِّثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، لاسيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب، لحاجة الناس إلى ذلك»[٢].

وقد انتهى علماء الحديث إلى تعريف اصطلاحي للتخريج بقولهم: «التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»[٣].

ويتضمن هذا التعريف شرطين أساسيين: أن يكون الحديث مستخرجًا من المصادر الأصلية التي عنيت بجمع السنة عن طريق التلقي لهذه الأحاديث عن الشيوخ، ومن أمثلتها كتب السنن الستة **كالصحيحين**، و«**سنن أبي داود**»، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، و«**موطأ مالك**» وأمثالها.

ثم أن يكون هذا الاستخراج للأحاديث بالأسانيد التي يرتفع بها الحديث إلى الرسول ﷺ[٤].

---

(١) الجامع الصغير، وبهامشه: **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**، طبعة عبد الحميد حنفي، مصر، د.ت، ١/ ٣.

(٢) محمود الطحان، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، دار القرآن الكريم، بيروت، ص١٢.

(٣) السابق، ص ١٢.

(٤) السابق، ص ١٢ ـ ١٣.

وقد لاحظوا هذا الشرط الثاني ليفرقوا تفرقة واضحة بين هذه المصادر الأصلية المتضمنة للأسانيد وبين بعض الكتب التي جمعت الأحاديث واستخرجتها من الكتب دون أسانيد مباشرة، ومن أمثلة هذه الكتب: كتاب **«الجامع الصغير»** للسيوطي، وكتاب **«الأربعين النووية»** و**«رياض الصالحين»** للنووي، هذه الكتب وأمثالها من الكتب التي تخلو من الإسناد ليست في درجة الكتب الأصلية التي سبق التمثيل لها، وأخذ الحديث منها لا يسمى تخريجا، وإنما يُسَمَّى عزْوًا.

«وهذا النوع من العزْو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية، فينزل في عزوه نزولا غير مستحسن، وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث»[1]. وتوضح تلك اللهجة القاسية في الحكم على أصحاب العزو مدى عناية المحدِّثين بالرجوع إلى المصادر الأصلية التي يتصف أصحابها بالدقة والتخصص والعناية بالإسناد وارتفاع المكانة عند المحدِّثين بعد الفحص عن أحوالهم والمعرفة بمنهجهم في كتبهم.

وعلى الرغم من أن علماء الحديث هم من أكثر علماء المسلمين عناية بالتخريج لم يكن المحدِّثون هم ـ وحدهم ـ الذين اهتموا بالتخريج أو العزو، وإنما يشاركهم في العناية به ـ وإن لم يبلغوا درجتهم ـ طوائف من العلماء، ويطبقونه على مجالات أخرى غير مجال الحديث، وسنشير إلى شيء من ذلك فيما يأتي:

---

(١) السابق، ص ١٤.

١ ــ **عزْو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم**، وهذا أمر بالغ الأهمية، فلا يكفي ذكر الآيات القرآنية دون عزْو، بل يجب ذكر اسم السورة ورقم الآية، مع التدقيق وبذل أقصى الجهد في ذلك، نظرًا لما للقرآن الكريم من مكانة تستوجب التحري والدقة، وربما اعتمد صاحب النص المخطوط على ذاكراته في ذكر الآية، وقد يدفعه ذلك إلى الخطأ أو النقصان أو الزيادة فيها، وقد تتشابه بعض الآيات مع بعض، فينتقل الذهن من آية إلى أخرى دون انتباه، وقد تكون هناك فروق يسيرة في حرف أو كلمة فلا يلاحظها عند الكتابة، وقد تقع بعض الأخطاء في فواصل الآيات بحيث يقع الخطأ في ذكر بعض الأسماء الإلهية في غير مِوضعها، فيذكر مثلا صفة السميع البصير، بدلا من اللطيف الخبير، أو العليم الحكيم بدلا من العزيز الحكيم، أو يذكر التدبر بدلا من التذكر وهكذا، وقد يعتمد الكاتب على الذاكرة في بعض الأعداد التي تكرر فيها حكم أو أمر أو نهي ولا يكون ذلك مطابقًا لما جاء في القرآن[1].

وعلى المحقق ألا يعتمد على الذاكرة في شيء من هذا كله، بل يجب عليه الرجوع إلى المصحف الشريف ليتثبت من اسم السورة ورقم الآية، وعليه ألا يسارع إلى تخطئة صاحب المخطوط إلا بعد الرجوع إلى كتب القراءات، لاحتمال أنه يقرأ بقراءة أخرى ليست هي السائدة في بلد المحقق، فالمعروف ــ مثلا ــ أن قراءة حفص هي السائدة في مصر والمشرق العربي، وقد تكون مغربية

---

(١) انظر نماذج وأمثلة لهذه الأخطاء، في: تحقيق النصوص ونشرها، ص ٤٨ ــ ٥٠.

فتأتي القراءة فيها على طريقة ورش، وهكذا، ومن الأفضل الرجوع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم[١].

وإذا تأكد المحقق أن الناسخ قد أخطأ في ذكر الآية أو الآيات فإن الأوْلى؛ بل الأوجب، أن تصحح الآية في المتن، وأن يشار إلى ما وقع فيها من خطأ في هوامش التحقيق، وإذا استشهد المؤلف بجزء من الآية فليس واجبًا على المحقق أن يقوم بإتمامها، بل الأوْلى متابعة المؤلف في هذا الأمر.

٢ ــ **عزو الأحاديث أو تخريجها**: سبقت الإشارة إلى الفرق بين المصطلحين، وأن ثانيهما أرفع درجة من سابقة، وهو يتطلب دراسة للإسناد الذي ورد به الحديث في النص المحقق، فإن كان المحقق من أهل الدراية بالتخريج فليأخذ بالشروط الواجبة فيه[٢]، وإلا لجأ إلى الدرجة الثانية التي هي درجة العزو، وهي تقتضي جهدًا أيضًا كما تقتضي اللجوء إلى بعض الوسائل والطرق التي تعينه على هذا العزو، ومن هذه الوسائل ما يأتي:

أ ــ الوصول إلى الحديث عن طريق الحرف الأول من أول كلمة فيه، ويكون الرجوع هنا إلى كتب الحديث التي قام أصحابها بترتيبها على حسب

---

(١) الذي وضعه ـ مستعينًا بجهود بعض السابقين ـ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي يرحمه الله.

(٢) ينبغي أن يكون التخريج ـ في كل الأحوال ـ على طريقة المحدثين بذكر الكتاب والباب فيما جاء من كتب الحديث مبنيا على الكتاب والباب كالصحاح والسنن، وليس من المستحسن الاكتفاء بذكر رقم الحديث، وإنما يمكن ذكر هذا الترقيم بعد ذكر الكتاب والباب، أما الكتب التي بنيت على المسانيد، فإنه يذكر فيها اسم صاحب المسند، مع ذكر الجزء والصفحة.

الحرف الأول في الأحاديث ومن أشهرها: «الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير» للسيوطي، و«كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق» للشيخ عبد الرءوف المناوي، و«فيض القدير» للشوكاني، وقد لجأ بعض المحدِّثين إلى هذا النهج في التأليف تيسيرًا على طلاب العلم. وفي هذا المعنى يقول السيوطي في تقديمه للجامع الصغير، الذي هو مقتضب من «الجامع الكبير» له: «ورتبته على حروف المعجم، مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلًا على الطلاب»[(١)]. وقد استخلصه من عدد كبير من مصادر الحديث النبوي، ورمز لكل منها برمز، فالخاء للبخاري، والميم لمسلم، والقاف لهما، أي أن الحديث متفق عليه، والدال لسنن أبي داود، والتاء للترمذي، والنون للنسائي، والهاء لابن ماجه، والحاء والميم مجتمعين (حم) لمسند الإمام أحمد، والكاف للحاكم، والحاء واللام مجتمعين (حل) لأبي نعيم في «الحلية» وهكذا، ثم وضع السيوطي رموزًا لدرجات الأحاديث، فالصاد والحاء المجتمعتان يعنيان أن الحديث صحيح، والحاء تعني أنه حسن، والضاد تعني أنه ضعيف.

وقد استفتح كتابه بقوله ﷺ: **«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...»**. الحديث، وعزاه إلى «**الصحيحين**» و«**السنن الأربعة**»، وهو فيها عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم أشار إلى روايته بروايات أخرى عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة[(٢)].

---

(١) الجامع الصغير، ١/ ٣.

(٢) انظر: الجامع الصغير، ١/ ٣.

وفي باب كان يستفتح الباب بحديث: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الماءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ هو كائن، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**». وعزاه للبخاري و«**مسند أحمد**» والطبراني عن عمران بن حصين، وإلى الحاكم عن بريدة[1].

ب ـ الوصول إلى الحديث عن طريق معرفة الصحابي راوي الحديث، ويظهر هذا في كتب الحديث التي رُتبت على حسب أسماء الصحابة، ومن أمثلتها: «**مسند الإمام أحمد**»، و«**معجم الطبراني**»، و«**مصنف عبد الرزاق**»، وإن كان أصحاب المسانيد لم يلتزموا هذا الترتيب، وعلى سبيل المثال جاء مسند أحمد مرتبًا على أسماء الصحابة بدءًا بأبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن بعده عمر ثم عثمان وعليٌّ بن أبي طالب، ثم من بعدهم من المبشرين وهكذا، وكان أول حديث أخرجه لأبي بكر هو قوله ـ بعد ذكر الإسناد ـ: قام أبو بكر رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾ [المائدة:١٠٥]. وإنا سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأو المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه**»[2]. لكن هذه الطريقة لا تخلو من شيء من المشقة، لا سيما إذا كان الكتاب غير محقق أو لم تكن له فهارس للأعلام والأحاديث، وبخاصة

---

(١) جمع الجوامع، المعروف بالجامع الكبير للسيوطي، العدد الأول من الجزء الثالث من السنن القولية، طبع بمجمع البحوث الإسلامية، ط١/ ١٩٨٥، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) مسند أحمد، وبهامشه كنز العمال للمتقي الهندي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤/ ١٩٨٣، ١/ ٢.

إذا كان الصحابي من المكثرين في الرواية، كأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأمثالهم، رضي الله عنهم أجمعين.

ج ـ الوصول إلى الحديث عن طريق موضوعه: ويكون الرجوع هنا إلى كتب الأحاديث التي رتبت على الموضوعات من الفقه وغيره، وهذا ينطبق على كتب الصحاح والسنن وأمثالها، كموطأ مالك، فإذا كان الحديث في الصلاة أو الزكاة أو الجهاد أو الترغيب والرقائق ونحوها، فإنه يُبْحث عنه في هذه المواطن، وكلما كانت هذه الكتب مفهرسة كان الوصول إلى الموضع فيها أيسر وأسهل، وإن كان الأمر لا يخلو من صعوبة أحيانًا، وذلك إذا لم يكن أساس التقسيم للكتاب معلومًا، كبعض كتب الحديث التي لم يكشف أصحابها عن منهج إيراد الحديث فيها. وعندئذ يحتاج الباحث في هذه الكتب إلى جهد جهيد للوصول إلى بغيته منها.

د ـ الوصول إلى الحديث عن طريق ما يوجد فيه من بعض الكلمات الغريبة: ويكون الرجوع هنا إلى كتب غريب الحديث، ككتاب **«غريب الحديث»** لأبي عبيد القاسم بن سلام، و**«النهاية في غريب الحديث»** لابن الأثير، ومن أمثلة ذلك ما أورده أبو عبيد في سياق الحديث عند الدَّد، قال أبو عبيد: والدَّد: اللهو واللعب، ومنه حديث النبي ﷺ: **«ما أنا من دد ولا الدَّد مني»**[1]. وهكذا.

---

(١) كتاب غريب الحديث: تحقيق حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ عبد السلام هارون، طبع الهيئة

هـ ـ **الوصول إلى الحديث عن طريق البحث في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»**: وهو معجم قام بجمعه وترتيبه لفيف من المستشرقين، ونشره المستشرق فنسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن، وهو كشاف للأحاديث الواردة في «**الكتب الستة**» و«**مسند الدارمي**»، و«**موطأ مالك**»، و«**مسند أحمد بن حنبل**»، وقد رُتبت الأحاديث فيه بناء على كلمة مختارة من الحديث وليس بشرط أن تكون أول كلمة فيه، وربما لوحظ فيه أن تكون غريبة أو تسترعي النظر. وهو يورد الكلمة بتصاريفها، فيأتي بها مفردة ثم يأتي بها مثنَّاة وجمعًا، وهو يأتي بالصيغ الاشتقاقية التي وردت فيها أحاديث، ويأتي بها معرَّفة ومنكرة، فمادة (أَبق) بمعني (هرب) و(عصى) تأتي مفردة في صيغة الفعل الماضي، وتأتي مسندة إلى واو الجماعة (أبقوا) وتأتي بصيغة اسم الفاعل (آبق).

ويقل ما يورده هذا المعجم من الحديث حتى إنه قد لا يورد من الأحاديث في بعض المواد إلا حديثا واحدًا[1]. وقد يكثر ما يورده منه حتى ليعد بالعشرات، بل هو أكثر من المائة[2].

العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٤، ج١/ ١٦٦، ١٦٧. وانظر برواية أخرى في الجامع الصغير ٢/ ١٢٣.

(١) انظر: **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، مكتبة بريل ـ ليدن ١٩٣٦، ج١ ص١، مادة أوابد التي مفردها أَبَد.

(٢) السابق مادة أخذ ١/ ٢٤ ـ ٢٩. وأكل ١/ ٦٨ ـ ٧٦. وأمن ١/ ١٠٥ ـ ١٢١.

وهو لا يذكر نص الحديث كاملا، ولكنه يذكر الجزء الذي ترد فيه الكلمة التي رتب المعجم الحديث عليها، ثم يشير إلى موضعه أو مواضعه في الكتب التسعة التي سبقت الإشارة إليها. ولا ينبغي الاكتفاء بالعزو إليه، بل لابد من الرجوع إلى الكتب التي ذكرها قرين الكلمات المختارة، وهو يكتب مصادره على حسب الطبعات التي استخلص الأحاديث منها، فإذا لم تكن هذه الطبعات تحت يد الباحث، فإنه يحتاج إلى جهد مضاعف للوصول إليها، وقد تقع بعض الأخطاء الطباعية أحيانًا[1]، ولكن هذا لا يقلل من قيمة الفائدة التي يقدمها للباحثين.

و ـ **الوصول إلى الحديث عن طريق «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف»**، وهي الموسوعة التي أُلِّفت لمعاونة الباحثين على الوصول إلى الأحاديث في مدونات الحديث المختلفة من مسانيد وجوامع ومستدركات وأجزاء حديثية، ومن مصنفات في مصطلح الحديث وعلومه وعلله، وفي كتب الفقه والتفاسير والسيرة والتواريخ، ومن ثم برزت الحاجة إلى وضع وسيلة ناجعة للوصول إلى مفتاح لتلك الكنوز الضخمة التي تصل إلى نحو خمسة عشر مثلا مما تضمنه «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**» الذي صنعه المستشرقون، وهي تتعامل مع ٤٠٠ مصدر حديثي ومرجع.

---

(١) انظر مثلا ما ذكره عند إيراده لحديث معاذ: «أجتهد رأيي ولا آلو»، حيث ذكر أنه في المناسك عند ابن ماجه برقم ٣٨، وليس فيه، وذكر أنه في مسند أحمد ١/ ٣٧ وليس فيه.

وتعتمد هذه الموسوعة الضخمة على معرفة مقطع من الحديث أو معرفة طرفه الأول، مع ترتيب هذه الأطراف ترتيبًا هجائيًّا معجميًّا، يبدأ بحرف الألف الممدودة، متبوعة بهمزة القطع، تتلوها بقية الحروف، مع ملاحظة تأخير المحلَّى بالألف إلى ما بعد استيفاء المجرد منها[1].

ز ــ إذا كان الحديث ضعيفًا أو موضوعا فإن المحدثين قد خصصوا كتبا بأكملها لهذا النوع من الحديث. وعلى الباحث أن يفتش فيها عن الحديث لمعرفة وصْفه الذي انتهى إليه المحدِّثون بشأنه بعد دراسة متنه وسنده، وما فيه من علة أو علل.

ومن هذه الكتب:

- الموضوعات لابن الجوزي.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي أيضا.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.
- كتاب معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

---

(١) انظر: **موسوعة أطراف الحديث النبوي**، إعداد خادم السنة النبوية، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١/ ١٩٩٤ مجلد١، المقدمة، ص١ وما بعدها، وهي توضح كيفية الانتفاع بالموسوعة، وانظر: نماذج في ص١ وما بعدها، بعد ترقيم المقدمة التي تصل إلى سبعين صفحة.

- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، وليس مقصورًا على الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** لإسماعيل بن محمد العجلوني، وهو كسابقه.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** لمحمد بن على الشوكاني... وهكذا.

ح ــ ويبقي أخيرا أن نشير إلى ما قدمته التقنية الحديثة من إمكانات وتيسيرات عن طريق الموسوعات الحديثية وغير الحديثية التي جمعت في CD، وهي الأقراص المدمجة التي تحتوي الواحدة منها على مئات الكتب الجامعة لمتون الأحاديث وشروحها، ولكتب تراجم الرجال وعلل الأحاديث، وقد خُدِم بعضها خدمة علمية تتيح لمن يطلع عليها معرفة وافية بالحديث ومواضع وجوده في كتب الحديث، مع المعرفة بأسانيده والحكم على رجالها، والحكم على الحديث ودرجته، مع اليسر في الوصول إلى المعلومات، وسهولة الانتفاع بها، ويمكن القول بأن هذه الوسيلة تحقق لمن يجيد التعامل معها خيرًا كثيرًا يكاد يغنيه عما سواها، فضلا عما فيها من جهود قام بها العلماء الذين أعدوا مادتها العلمية من تخريج وأحكام، وهذا من فضل الله تعالى الذي يجعل من التقدم العلمي سبيلا إلى خدمة كتابه الكريم وعلومه، وإلى خدمة حديث نبيه المصطفى ﷺ، فللّه الحمد والمنة والشكر الجزيل.

٣ ــ تخريج الأشعار:

ويكون ذلك بمراجعة دواوين الشعراء، ومجاميع الشعر وكتب الأدب الكبرى، كعيون الأخبار، و«**العقد الفريد**»، وأمثالها، كما يكون بمراجعة طبقات الشعراء والكتب المحققة التي تعني باستخراج الفهارس التي تتضمن فهارس الشعراء. وقد أعان التقدم العلمي في هذا الجانب أيضا فجمعت الأشعار بالملايين ووضعت على أقراص مدمجة، وهي تمثل - بهذه الكثرة الفائقة التي تضيق عنها الكتب المطبوعة - سبيلا ميسرا لحل هذه المعضلة الكبرى المتعلقة بالشعر، وبخاصة ما جاء منه غير منسوب، وما يزال التقدم العلمي يحمل في طياته خيرًا كثيرًا، وينطبق هذا على الأمثال أيضا، حيث يتم الرجوع إلى كتب الأمثال لتوثيق ما تم اقتباسه منها.

٤ ــ تخريج النصوص المقتبسة من كتب أخرى:

وهو عمل يحتاج إلى جهد خارق دءوب، وهو يتطلب دراية واضحة بثقافة المؤلف، ومعارفه،وعصره، والكتب التي قرأها، والشيوخ الذين قرأ عليهم، والمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها. وقد يكشف المؤلف عن مصادره، فيكون في هذا عون للمحقق على الرجوع إلى هذه المصادر لتحديد مواضعها وللحكم على طريقة اقتباسه منها، فقد يكون اقتباسًا تامًّا لم يتصرف فيه المؤلف باختصار أو ابتسار، وقد لا يكون الأمر كذلك، وربما نسب إلى المؤلف ما يذكره حكاية عن قول بعض سابقيه، وقد يقتبس الرأي بلفظه ليعلق عليه فيما بعد، فيظن القارئ المتعجل أنه يرتضيه.

ومن الأمثلة لهذا الاقتباس ما نجده في «**إحياء علوم الدين**» للإمام الغزالي (٥٠٥هـ) من اقتباسات من كتب الحارث بن أسد المحاسبي (٢٤١هـ)، وبخاصة من كتابيه: «**الرعاية لحقوق الله**» وكتابه «**الوصايا**»، واقتباساته كذلك من كتاب «**قوت القلوب**» لأبي طالب المكي (٣٨٦). ومن الأمثلة كذلك ما نجده من اقتباسات في كتاب «**مدارج السالكين إلى منازل إياك نعبد وإياك نستعين**» لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) من كتاب: «**الرسالة القشيرية**» لعبد الكريم بن هوازن القشيري (٤٦٥هـ). وهو يقتبس منه كثيرًا من أقوال الصوفية في الحديث عن المقامات، كالتوبة، والزهد، والصبر، والرضا، والخوف، والرجاء، والتوكل، والمحبة، قبل أن يبدأ في شرحه لكتاب «**منازل السائرين**» لأبي عبد الله إسماعيل الهروي (٤٨١هـ). وعلى المحقق أن يبذل أقصى جهده في توثيق النصوص وتحديد مواضعها.

وينبغي أخذ هذا في الاعتبار عند نشر نصوص تأتي معارضة لنصوص سابقة، كما هو الشأن في «**تهافت التهافت**» لابن رشد (٥٩٥هـ) الذي يأتي ردًّا على كتاب «**تهافت الفلاسفة**» للإمام الغزالي، وكتاب «**درء تعارض العقل والنقل**» لابن تيمية (٧٢٨هـ) الذي يأتي ردًّا على كتاب «**تأسيس التقديس**» لفخر الدين الرازي، كما ينبغي ملاحظة ذلك في الحالات التي يقوم فيها نص لاحق باختصار نص سابق أو بشرحه لتقدير جهد الشارح أو المختصر، ولبيان دقته وأمانته في الاختصار مع الاحتفاظ بجوهر العمل الذي يقوم باختصاره، ومعرفة جدارته وأصالته فيما أضافه إلى الكتاب المشروح من معارف وإضافات.

وهذا المسلك في التوثيق والتخريج يمثل جهدًا فائقًا، ويتطلب وفرة في المعلومات، ودقة في الملاحظة، كما يتطلب صبرا جميلا، وهو موطن من المواطن التي تتفاوت فيها مكانة المحققين.

ثالثًا: شرح المصطلحات:

ينبغي أن نقدم تعريفًا مبسطا للمصطلح قبل الانتقال إلى شرحه، والمصطلح هو الأمر الذي تتفق عليه طائفة من الناس، بحيث يكون أمرًا متعارفًا عليه بينهم. والاصطلاح هو مصدر «اصطلح»، يقال: اصطلح القوم على الشيء: تعارفوا عليه[1].

وكل علم له مصطلحاته التي يتفق عليها علماؤه، والعلم - في العادة لا ينشأ دفعة واحدة، ولا في زمن قصير؛ بل إنه ينمو رويدا رويدا، وتتكامل - بالتدريج - مسائله، وتتضح ملامحه وخصائصه، ويصاحب هذا التطور أمران:

١ - تحديد منهج هذا العلم، بحيث يستقل بموضوعه عن العلوم الأخرى.

٢ - ظهور طائفة من المصطلحات التي تمثل لبنات هذا العلم، ويساعد على ذلك ما يسهم به الأعلام الكبار من مؤسسي هذا العلم وحملة لوائه، كما يسهم في ذلك ما يمكن أن يقع بينهم وبين أقرانهم من الحوار والجدل

---

(١) المعجم الوسيط، مادة: صلح.

والمناظرات التي تدعو كل فريق إلى التحديد الدقيق لمصطلحاته، حتى لا تكون موضع نقد أو اعتراض. ويترتب على هذا كله أن يتميز كل علم بمصطلحاته، وأن تتميز كل مدرسة علمية ناضجة بمصطلحاتها، بحيث تستدعي إلى الذاكرة إذا ذكر مصطلح من مصطلحاتها، وهكذا كان للفقهاء اصطلاحاتهم، وللأصوليين اصطلاحاتهم، وللفلاسفة والمتكلمين اصطلاحاتهم، وللنحويين والبلاغيين اصطلاحاتهم، بل إنه قد يكون لبعض الفقهاء والمتكلمين اصطلاحات خاصة بهم، على حسب المذهب الذي ينتمون إليه، والمدرسة التي يناصرونها، فالأحناف غير الشافعية، والأشاعرة غير المعتزلة، ومدرسة البصرة النحوية تختلف ـ في بعض الأصول والاصطلاحات ـ عن مدرسة الكوفة النحوية... وهكذا.

وقد نجد مصطلحا يُعَبَّر عنه بلفظ واحد، ولكنه يختلف في دلالته باختلاف السياق الذي يستخدم فيه، ومن ذلك أن الحال ـ في اللغة ـ نهاية الماضي وبداية المستقبل، وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا نحو: ضربت زيدا قائما، أو معنى نحو: زيد في الدار قائما. والحال عند أهل الحق: معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيئة، فإذا دام يسمى مقاما، فالأحوال مواهب، والمقامات مكاسب[1]، ثم هو يطلق على المعاني التي لها وجود في الذهن لا في الخارج،

---

(١) انظر: **التعريفات** للسيد الشريف الجرجاني، الحلبي، ط/ ١٩٧٨، ص٧١ ـ ٧٢ مادة حال.

كعَرَضية العرض، وجسمية الجسم، وإنسانية الرجل والمرأة، وعلى المعاني الخارجية التي يصدر عنها الفعل والانفعال كالحلم والشجاعة وأضدادهما. والحال - كذلك - عند بعض المتكلمين - واسطة بين الموجود والمعدوم، وعرفها بأنها صفة لا موجودة ولا معدومة، لكنها قائمة بموجود كالعالمية، وهي النسبة بين العالم والمعلوم[1].

ويشير أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي إلى نموذج آخر يبين به ضرورة تحديد المصطلحات والمواضعات؛ لأن الذي لا يعلمها ولا يفهمها يكون كالأمِّي الأغتم الذي لا دراية له ولا معرفة: يقول: «ومثال هذه المواضعات لفظة الرجعة، فإنها عند أصحاب اللغة: المرة الواحدة من الرجوع لا يكادون يعرفون غيرها، وهي عند الفقهاء: الرجوع، في الطلاق الذي ليس ببائن، وعند المتكلمين: ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته». ولها كذلك معني عند علماء الحساب وعلماء التنجيم. وهو يقدم نماذج أخرى للفظة الفكِّ والوتد ونحوها[2].

* وإذا كان الأمر كذلك، وكان لكل علم مصطلحاته، وكانت المصطلحات بحاجة إلى إيضاح وبيان، وبخاصة للقارئ الحديث الذي ليس

---

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢/ ١٩٩٣ ص٣٧٤ وانظر ما بعدها.

(٢) انظر: مفاتيح العلوم، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢/ ١٩٨١ ص٣، وانظر: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، لسيف الدين الآمدي، تحقيق حسن الشافعي، ط١/ ١٩٨٣، ص٨- ٩.

معاصرًا لنشأة هذه المصطلحات، ولا مشغولا بها، وكانت المصطلحات ـ بصفة عامة محتاجة إلى الوضوح. أقول: إذا كان الأمر كذلك فإن على المحقق الذي نشر النصوص المتضمنة للمصطلحات أن يشرح معانيها، ويحدد دلالاتها، ولا يترك القارئ حائرًا أمامها. وهذا يتطلب من المحقق ـ أولا ـ أن يكون على دراية بالمجال العام الذي يقع فيه النص المحقق، حتى يكون قادرًا على استخلاص المصطلحات، ساعيًا إلى إيضاحها، فلا ينبغي ـ مثلا ـ أن يقوم المتخصص في الفلسفة بتحقيق كتاب الطب، والعكس صحيح أيضًا، ولا ينبغي للمتخصص في النحو أن يحقق كتابا في الجغرافيا أو في الرياضيات، والعكس صحيح أيضًا؛ لأن المحقق غير المتخصص في مجال الكتاب الذي يحققه لن يُحْسن القيام بعمله، فهو لن يفهم النص فهما جيدًا، ولن يضع يده على المصطلحات التي تحتاج إلى إيضاح، ثم إنه لن يكون ـ على دراية بالمصادر العلمية التي يستعين بها لشرح هذه المصطلحات، فإذا استطاع أن يتوصل إليها فإنه سيعجز ـ في الغالب ـ عن الانتفاع بها في شرح المصطلحات وكشف غموضها.

وتمتلئ المكتبة العربية بالكتب والمعاجم التي تشرح معاني الاصطلاحات وبعضها عام يتناول المصطلحات في مجالات متعددة، كالفقه، والأصول، وعلم الكلام، والفلسفة، وغيرها من العلوم النقلية والعقلية، ومن أمثلة هذا النوع: «**الكليات**» لأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، وكتاب: «**كشاف اصطلاحات العلوم والفنون**» لمحمد بن على بن القاضي محمد المشهور

بالتهانوي (١١٥٨هـ)، ومنها: «**جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**» الملقب بدستور العلماء، وهو كسابقة في جمعه بين العلوم العقلية والنقلية[١]، ومنها كذلك كتاب: «**مفاتيح العلوم**» للخوارزمي، وكذلك «**التعريفات**» للجرجاني، وقد سبقت الإشارة إليهما[٢].

وبعض هذه المعاجم خاص بعلم معيَّن كالفقه، أو الأصول، أو الكلام، أو الفلسفة ونحوها، وسنشير إلى نماذج من هذه المصادر، تاركين التفصيل إلى مناسبة أخرى[٣].

ـ «**المصطلح الفلسفي**» عند العرب: دراسة وتحقيق، للدكتور عبد الكريم الأعسم وفيه عدد من الرسائل، وهي:

- «**الحدود**» لجابر بن حيان.
- «**الحدود والرسوم**» للكندي.
- «**الحدود**» للخوارزمي.

---

(١) انظر: مقدمة حسن الشافعي لتحقيق كتاب: المبين للآمدي ص١٤ ـ ١٥.

(٢) وانظر: تعريفا أوفى بهما في: **المصطلح العلمي عند العرب**، محمد حسن عبد العزيز، ط١/ ٢٠٠٠ دون تحديد لمكان الطبع، انظر الصفحات: ١٠٧ ـ ١١٤ وانظر ما بعدها.

(٣) وانظر ـعلى سبيل المثالـ المرجع السابق ففيه تعريف بطائفة كبيرة منها مع تحليلها وبيان محتوياتها. وانظر كذلك: مقاليد العلوم في الحدود والرسوم المنسوب ـ خطأً ـ إلى السيوطي، كما أثبت ذلك محققه محمد إبراهيم عبادة، نشر مكتبة الآداب، ط٢/ ٢٠٠٧، وهو يتضمن مصطلحات من نحو عشرين علماً.

- «**الحدود**» لابن سينا.
- **الحدود** للغزالي.

وقد أضاف إليها نشرة لكتاب «**المبين**» للآمدي[١].

ـ «**طَلِبَةُ الطَّلَبَة في الاصطلاحات الفقهية**» للشيخ نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ).

ـ «**الإيضاح لقوانين الاصطلاح**» لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي ٦٥٦هـ، وهو في الجدل الأصولي الفقهي.

ـ «**معجم مصطلحات أصول الفقه**» للدكتور قطب مصطفي سانو ـ دار الفكر.

ـ «**معجم لغة الفقهاء**»، د/ محمد رواس. قلعة جي، د/ حامد صادق كنيبتي ـ دار النفائس[٣].

- وقد تضمنت كتب الصوفية الكبرى تعريفا بمصطلحات الصوفية، على النحو الذي نجده في كتاب «**اللمع**» لأبي نصر السراج الطوسي، وفي كتاب: «**كشف المحجوب**» لأبي عثمان الهجويري، وفي «**الرسالة القشيرية**» لعبد الكريم ابن هوازن القشيري.

---

(١) الذي سبق إلى تحقيقه حسن الشافعي.

(٢) وهو مصحوب بترجمة إنجليزية للمصطلحات الواردة فيه.

- ثم عني بعض الصوفية بكتابة رسائل مستقلة أو كتب كبرى في التعريف بمصطلحات الصوفية، ومنها: «**اصطلاحات الصوفية**» لمحيي الدين بن عربي، و«**لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام**» لعبد الرازق القاشاني، وهو في جزأين كبيرين، وله كذلك «**اصطلاحات الصوفية**» وهو في جزء متوسط الحجم.

- «**المعجم الصوفي**» للدكتوره: سعاد الحكيم وهو في جزأين كبيرين، وإن غلب عليه مصلحات ابن عربي.

- «**محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية**»، كتبه لويس ماسينيون، بعد أن ألقاه على هيئة محاضرات في الجامعة المصرية عامي: ١٩١٢ـ ١٩١.

- «**المعجم الفلسفي**» الذي أصدره مجمع اللغةالعربية بإشراف د/ إبراهيم بيومي مدكور ١٩٧٩م.

- «**معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**»، د/ مجدي وهبة، أ/ كامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٩.

- «**معجم مصطلحات الأدب**»، أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الأول، بإشراف الأستاذ/ فاروق شوشة، والدكتور/ محمود علي مكي ٢٠٠٧م.

• «**معجم المصطلحات الأدبية**» وهو قاموس أصدره بالفرنسية: بول آرون، دينيس سان ـ جاك، آلان فيالا، ثم ترجمه إلى العربية الدكتور/ محمد العبد حمود، وطبع بالمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط ١/ ٢٠١٢. وهو في أكثر من ألف وثلاثمائة صفحة، إلى معاجم أخرى كثيرة.

رابعا: ترجمة الأعلام:

إذا تضمن النص المحقق أعلاما فإن على المحقق أن يضمّن تعليقاته على النص تعريفا بهؤلاء الأعلام، وعليه أن يراعي في تعريفه بهم ما يأتي:

أ ـ أن يعني عناية كبرى بالترجمة لغير المشهورين، وأن يبذل في سبيل ذلك كل جهد مستطاع، أما المشهورون فإن شهرتهم تجعل الترجمة لهم تأتي في الدرجة الثانية، ولأن ما يكتب عنهم سيكون ـ غالبا ـ أقل مما هو معروف عنهم، ومن ثم لا يفيد القارئ شيئا مما يترجم به لهم، ومن الممكن التسامح في هذا الشأن إذا تناول في الترجمة لهم شيئا جديدا غير مشهور عنهم، أو جانبا غير مطروق من علومهم أو حياتهم، ويلاحظ أن الشهرة مسألة نسبية، وأن من يوصف بالشهرة لدى بعض أهل الاختصاص قد لا يكون كذلك عند غيرهم، وعلى المحقق أن يختار ماهو أكثر ملاءمة، ويمكن في بعض الأحيان ـ أن يشير في تعليقاته إلى المصادر التي تترجم لهؤلاءالذين يغلب على ظنه أنهم مشهورون، ومن الأفضل ـ في كل الأحوال ـ أن يكتب تاريخ الوفيات، قرين كل اسم يرد في النص؛ لأن

ذلك يحدد الإطار التاريخي للأ حداث، ويساعد على ترتيبها عند من يرغب في الانتفاع بالمعلومات الواردة - في النص - عنهم.

ب ـ أن يعنى في الترجمة بذكر الأهم فالمهم مما يتعلق بهذه الأعلام ، كالحديث عن علومهم ومؤلفاتهم وشيوخهم إذا كانوا ذوي تأثير واضح في تكوينهم العلمي، وكالحديث عن الجوانب التي برزوا فيها، وأهم الأفكار التي أعلنوها، والتأثير الذي أحدثوه، أما إذا كانوا من أهل الحكم والإدارة ونحوهما من الوظائف، فإن على المحقق أن يشير إلى ما هو مهم في سيرتهم ومنجزاتهم، وهكذا ينبغي أن تعامل كل شخصية بما هو لائق بها، دون تهوين أو تهويل.

ج ـ أن تتّسم الترجمات بالتركيز والاختصار، لئلا تكون طويلة مستفيضة، حتى لا تشغل القارئ عن متابعة النص، الذي هو الغاية الأولى من التحقيق، وليس لدينا قاعدة محددة في الكمية التي ينبغي أن تلتزم بها الترجمة، وإن كان هناك من يشترط ألا تزيد على بضعة أسطر، ولكن الأمر في النهاية متروك لحكمةالمحقق، وأهمية الشخصية المترجم لها، وجدّة المعلومات التي تقدم عنها، على ألا تتحول الترجمات إلى ما يشبه أن يكون بحثا مطولا، وعلى المحقق أن يتذكر - دائما - أن لكل مقام مقالا، وأن عليه ألا يشتت ذهن القارئ بضخامة التعليقات وكثرتها إلا للضرورة، وفي أضيق الحدود.

● وتتعدد الطرق والوسائل التي يمكن الوصول - عن طريقها - إلى الترجمة للأعلام: فإن كان من يراد الترجمة لهم من الصحابة فإنه يمكن الرجوع إلى الكتب التي تخصصت في هذه الحقبة، ومنها:

ـ **«الطبقات الكبرى»** لمحمد بن سعد (٢٣٠) هجرية[1].

ـ **«الاستيعاب في معرفة الأصحاب»**، لابن عبد البر النمري، يوسف بن عبد الله (٤٦٣) هجرية.

ـ **«أسد الغابة في معرفة الصحابة»** لعز الدين بن الأثير (٦٠٣) هجرية.

وإن كانوا من غير الصحابة، فيمكن الرجوع إلى كتب الوفيات العامة مثل:

ـ **«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان (٦٨١) هجرية.

ـ **«الوافي بالوفيات»** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤) هجرية.

ـ **«فوات الوفيات»** لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤) هجرية.

يضاف إليها بعض الكتب الحديثة التي لا تقف عند حدود القرون التي تضمنتها الكتب السابقة، بل تضيف إليهم ترجمات تصل إلى العصر الحاضر، ومنها:

ـ **«معجم المؤلفين»**، لعمر رضا كحالة.

ـ **«الأعلام»** لخير الدين الزركلي، وما صدر من كتب مكملة له، مثل:

---

(١) وفيه ـ كذلك ـ ترجمة للتابعين، على حسب المدن التي ظهروا فيها كالمدينة ومكة وما بعدهما.

ـ «**إتمام الأعلام**» لنزار أباظة، ومحمد رياض المالح.

ـ «**المستدرك على تتمة الأعلام**» لمحمد خير رمضان يوسف.

* وإذا كانت الترجمة لعلم عرفت سنة وفاته فإنه يمكن الرجوع إلى كتب التاريخ المؤلفة على الحوليات، ومنها:

ـ «**تاريخ الطبري**» لأبي جعفر محمد بن جرير (٣١٠) هجرية.

ـ «**تاريخ دول الإسلام**» للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨) هجرية.

ـ «**البداية والنهاية**» لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤) هجرية.

ـ «**شذرات الذهب**» لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩) هجرية.

• كما يمكن الرجوع إلى الكتب التي كتبت على القرون، ومنها:

ـ «**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**»، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠) هجرية.

ـ «**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**» لابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هجرية.

ـ «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**» للسخاوي (٩٠٢) هجرية.

ـ «**الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**» لنجم الدين الغزي (١٠٦١) هجرية.

ـ «**خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**» للمحبي، فضل الله بن محب الله (١٠٨٢) هجرية.

ـ «**سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**» للمرادي، محمد خليل (١٢٠٦) هجرية.

ـ «**حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**» لعبد الرزاق البيطار.

• وإذا كان العلم مشهورا بنسبته إلى قبيلة أو عائلة فإنه يمكن الرجوع إلى كتب الأنساب مثل:

ـ كتاب «**الأنساب**» للسمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (٥٦٢) هجرية.

ـ كتاب «**اللباب في تهذيب الأنساب**» لعزالدين بن الأثير(٦٣٠) هجرية.

• وإن كان معروفا بولادته أو حياته في بلد من عواصم بلاد الإسلام الكبرى فيمكن الرجوع إلى الكتب التي تخصصت في ذكر أعلام هذه البلاد، ومنها:

ـ «**تاريخ بغداد**» للمؤرخ المحدّث، الخطيب البغدادي (٤٦٣) هجرية.

ـ «**تاريخ دمشق**» لابن عساكر (٥٧١) هجرية.

ـ «**بغية الطلب في تاريخ حلب**» لابن العديم (٦٦٠)هجرية.

ـ «**حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**» لجلال الدين السيوطي (٩١١) هجرية. وهكذا.

• وإن كان معروفا بشهرته في علم، أو بنسبته إلى مذهب فقهي، أو إلى طائفة، أو فرقة كلامية ، أو فلسفية، أو عرف بالشعر، فإنه يمكن الرجوع إلى الكتب الكثيرة التي عنيت بالتأليف في هذه الجوانب. فهناك كتب في طبقات الفقهاء والمحدثين والمفسرين واللغويين والنحويين والمتكلمين والفلاسفة والصوفية والزهاد والعباد والأطباء، بل يوجد في كل طائفة من هذه الطوائف كتب في الترجمة لها، وعلى سبيل المثال توجد كتب في الترجمة لأعلام الحنفية، وفي طبقات الشافعية والحنابلة، وفي أعلام مذهب مالك، وهكذا، كما توجد كتب في الترجمة لأعلام المعتزلة وأعيان الشيعة، بل توجد في الترجمة للشيعة ترجمات للاثنى عشرية والزيدية وهكذا، ويطول بنا المقام إن ذهبنا نذكر نماذج لهذا كله، وليس الوصول إلى هذه الكتب بالأمر العسير، ولا سيما بعد التطور العلمي الكبير الذي أثمر ثمرات طيبة، أدت إلى تيسير سبل الوصول إلى كتب العلم، وتحصيل المعارف على كثرتها واختلافها، وقد ظهرت أجيال تلو أجيال من الموسوعات الشاملة التي تحتوي على مئات الكتب في فنون وعلوم مختلفة، وما يزال بالناس انتظار لتحقق المزيد.

خامسا: تحديد المواقع والأماكن:

إذا تضمن النص أسماء بلاد أو أماكن أو مواقع، فإنه ينبغي أن يقوم المحقق بالتعريف بها، مستعينا بكتب البلدان مثل:

ــ «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٦٢٦) هجرية.

ـ «**مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**» لأحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (٧٤٩) هجرية.

ـ «**معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**» للبكري (٤٨٧) هجرية.

ـ «**فتوح البلدان**» للبلاذري، أحمد بن يحيى (٢٧٩) هجرية.

ـ «**الخطط التوفيقية**» لعلي مبارك.

ـ «**المعجم الجغرافي للبلاد العربية**» للأستاذ حمد الجاسر، وهكذا.

* ويمكن الوصول إلى معلومات كثيرة حية بالرجوع إلى كتب الرحلات، مثل:

ـ «**رحلة ابن جبير**»، لأبي الحسن محمد بن أحمد (٦١٤) هجرية.

ـ «**رحلة ابن بطوطة**»، محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي (٧٧٩) هجرية.

وتكمن أهمية هذا الكتاب فيما يقدمه من أخبار عن البلاد التي مر بها، وما شهده فيها من ظواهر اجتماعية، وما حدّث به عن الحوادث والأخبار والأشخاص الذين لقيهم، والمغامرات التي خاضها، ثم في كثرة البلاد التي مر بها، فقد طاف بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز والعراق وفارس واليمن والبحرين وتركستان وما وراء النهر وبعض الهند والصين وجاوة وبلاد التتر وأواسط إفريقية،

وقد استغرقت رحلته أكثر من ربع قرن، ويلقب بأمير الرحالة المسلمين(١). ولا تبلغ رحلة ابن جبير مبلغها، بل لا تقاربها زمانا ومكانا، فمن حيث الزمان استغرقت أكبر رحلاته سنتين وبضعة أشهر(٢). ومن حيث المكان كانت ما بين الأندلس في مغرب العالم الإسلامي ومصر والحجاز والشام والعراق في مشرقه، واتصلت في بعض مراحلها بصقلية وما حولها، فلم تذهب إلى تلك البلاد البعيدة التي وصل إليها ابن بطوطة.

وعلى المحقق أن يستخدم لغة حديثة معاصرة في الكلام عن البلدان، وألا يكتفي بمجرد نقل اللغة العتيقة التي كانت مألوفة في عصرها، وعليه كذلك أن يبذل جهده - مستعينا بالموضوعات والكتب الجغرافية الحديثة - لتحديد مواقع البلدان بدقة، فلا يكتفي بالقول بأن بلدة كذا كورة بالشام، أو من بلاد ما وراء النهر، أو أنها على طريق المسافر ما بين الشام والعراق، أو على مسافة يوم وليلة من بلدة كذا ، أو نحو ذلك من المعارف التي كتبت منذ قرون، ولعل هذه القرى الصغيرة قد أصبحت بلادا كبرى بها جامعات، ونشأت بها مواطن للصناعة، ومراكز للتجارة وتطورت تطورا كبيرا في أعداد سكانها، وأحوال معيشتها. ثم عليه أن يترجم مقادير المسافات والمكاييل والموازين ونحوها مما كان مستعملا في العصور القديمة إلى ما هو معروف عن هذه المقادير في

---

(١) انظر: **الأعلام**، لخيرالدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٨٠م ص ٢٣٥، ٢٣٦. وانظر النشرة العلمية المدققة الفائقة التي قدمها العالم المغربي الكبير الدكتور محمد عبد الهادي التازي.

(٢) انظر: ابن جبير، دار التراث، بيروت ١٩٦٨، ص ٢٨٤.

عصورنا الحاضرة، وينبغي أن يكون هذا كله موضع عناية الباحث من حيث المضمون والأسلوب، حتى يكون ذلك من أسباب التقدير لعمله وجهده.

هذا وبالله التوفيق.

بعض صعوبات تحقيق المخطوطات العربية

حسن الشافعي

أ ـ التحقيق علم وصناعة:

لتحقيق النصوص القديمة جانبان: جانب نظري علمي، ألفت فيه كتب وشرحت تجارب، مصحوبة ببعض النماذج، محتوية على بعض القواعد أو النصائح التي تعين الراغب في ممارسة هذه المهمة الصعبة الدقيقة، وجانب آخر عملي فني، لابد فيه من الممارسة والتجربة الشخصية، حتى يتهيأ للمرء قدر من الخبرة أو المهارة والقدرة على حل الصعوبات العملية التي تتنوع من حالة إلى حالة، ولا تغني فيها القواعد أو النصائح المدونة[1].

ب ـ صفات المحقق:

يجمل بمن يتصدى لهذه المهمة أن يتصف بصفات خلقية أساسية: أهمها الصبر والأمانة والتثبت، وبصفات أخرى علمية، أهمها:

١ ـ **إجادة اللغة العربية**: في فروعها ومستويات دراستها المختلفة، والتمرس بأساليبها القديمة، بل قد يحتاج أحيانًا إلى الإلمام ـ أو الاستعانة بمن يعرف بعض اللغات الأخرى ذات الصلة بالعربية من أخواتها الساميات، أو لغات الشعوب الإسلامية، وأهمها الفارسية.

---

(١) راجع مقدمة البكري «أصول نقد النصوص» القاهرة ١٩٦٩ ص ١١.

٢ ـ الإلمام بالعلم: أو الموضوع الذي يتناوله المخطوط بالبحث ليتسنى له فهمه فهمًا صحيحًا، ومعرفة قيمته الذاتية، ومكانته في تطور العلم، وحل مشكلاته المعنوية والأسلوبية والتعليق عليه بما يفيد القراء من أهل العلم.

٣ ـ الإلمام بأصول التحقيق: نظرًا؛ بوجوب الإلمام بأهم قواعد التحقيق، وعملا؛ بمحاولة التدريب عليها واقعاً، وذلك قبل التصدي لتقديم نص محقق، وإلا كانت النتيجة غير مرغوب فيها.. ومن حسن الحظ أن هذا ممكن لمن توفرت له الصفات السابقة. فإن هذه الصناعة قد أخذت تتوطد في العالم العربي وتقارب نظيرتها في الغرب، وصار لها أعلام يمكن الإفادة منهم، كما صدرت فيها أخيرًا مؤلفات باللغة العربية.

جـ ـ بعض المؤلفات العربية الحديثة:

١ ـ من أول ما كتب بالعربية حديثًا في هذا الحقل محاضرات المستشرق الألماني الدكتور «برجستراسر» التي ألقاها في كلية الآداب بالقاهرة سنة ١٩٣١ـ١٩٣٢م، وتم إعدادها حديثًا بمعرفة الأستاذ الدكتور محمد حمدي البكري أحد أساتذة الجامعة السابقين مع مقدمة له. وإضافات في صلب الكتاب ـ عام ١٩٦٩م القاهرة، بعنوان **«أصول نقد النصوص ونشر الكتب»**.

٢ ـ كتاب الأستاذ عبد السلام هارون أحد أساتذة كلية دار العلوم بالقاهرة **«تحقيق النصوص ونشرها»** الذي صدرت منه طبعتان أولاهما في سنة ١٩٥٤م والأخرى عام ١٩٦٥م.

٣ ــ ومنها أيضًا كتاب الأستاذ الدكتور صلاح الدين المنجد **«قواعد تحقيق النصوص»** الذي صدر سنة ١٩٥٥م بالإضافة إلى مؤلفات أخرى له نافعة في هذا الحقل.

٤ ــ أما الجهود التي قدمها بعض العلماء في مقدمات تحقيقاتهم، فعديدة ونذكر منها: مقدمة الدكتور إبراهيم بيومي مدكور لكتاب **«الشفاء»** لابن سينا سنة ١٩٥٣م ــ القاهرة.

٥ ــ مقدمة «اللجنة» - لكتاب **«تاريخ مدينة دمشق»** - دمشق ١٩٥١م، وبعض أعمال وكتابات المرحومين الدكتور أحمد زكي باشا، وأحمد تيمور باشا.

٦ ــ وأعمال المرحوم فقيد التحقيق والتراث الدكتور محمد رشاد سالم (نموذج آخر: **غاية المرام**)[1].

على أن التراث العربي القديم يضم روافد من المعرفة مفيدة في النصوص العربية القديمة بصفة خاصة، فمن التراث القديم:

١ ــ **علوم القرآن الكريم**: من المفيد للمحقق أن يلم بالجهود التي بذلت لخدمة النص القرآني والمحافظة عليه، وخاصة «علم الرسم»، وشيئًا من علمي «القراءات» و«التجويد».

---

(١) ومنها كذلك المقال الجيد الذي نشره طه الحاجري بالمجلة الفصلية التي تصدر بالكويت **«عالم الفكر»** المجلد الثامن - العدد الأول بعنوان: **«تحقيق التراث تاريخًا ومنهجًا»**، في عام ١٩٧٧م.

٢ ـ ومن علوم السنة: يجب عليه أن يدرس علم «مصطلح الحديث»، فكثير من مباحثه وثيقة الصلة جدًّا بعملية التحقيق، وهو من أهم المصادر القديمة لثقافة المحقق بل أهمها[١]، وخاصة فن التخريج، وفن الإجازات والمشيخات.

٣ ـ ومن العلوم الفقهية: ينبغي أن يعرف شيئًا عن علم «الشروط» الذي يعنى بكيفية كتاب الوثائق القانونية بالعربية طبقًا للشريعة الإسلامية.

٤ ـ بعض علوم العربية: أو علم الأدب كما تسمى أحيانًا ـ التي تعني «صناعة الكتابة» ولوازم الكتاب من خط وحبر وورق ونحوها، ومن أنفع المصادر في ذلك «أدب الكتاب» لابن قتيبة، و«أدب الكتاب» للصولي، و«صبح الأعشى» للقلقشندي، وغيرها[٢]، والتي تعنى بظاهرتي «التصحيف والتحريف»، ومن أقدمها «التصحيف والتحريف» للحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، والتي تعني بقواعد «الإملاء» وتطورها، وهو مفيد جدًّا في عملية التحقيق[٣].

٥ ـ ومن فروع «الدراسات التاريخية» كتب الطبقات عمومًا، والكتب التي تعنى بضبط الأعلام خصوصًا، وبصفة أخص عندما تشتبه وتلتبس، أعني كتب «المؤتلف والمختلف»، وفيها مؤلفات عديدة متنوعة لأسماء المحدثين

---

(١) انظر: مقدمة بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن لـ«رسالة الغفران لأبي العلاء المعري».

(٢) انظر: البكري، «أصول نقد النصوص»، ص ١٠٢ـ١٠٣.

(٣) انظر: السابق، ص ٨٠ـ٨٣، وانظر أيضا: عبد السلام هارون، تحقيق النصوص، ص٢٥.

والشعراء وغيرهم، ومن أشهرها مؤلفات الدارقطني والذهبي والآمدي الحسن ابن بشر[1]. وتاريخ وفيات الأعلام وولادتهم.

تلك هي الفروع التي تلزم المحقق بصفة خاصة، ولكنه ـ بصفة عامة ـ أحوج من غيره إلى الإلمام العام بأكثر فروع الدراسات الإسلامية والعربية في مختلف مجالاتها المتشابكة ليتسنى له العمل الجاد في أي مجال منها.

إن المشكلة الأساسية في مجال التحقيق تنشأ في نقص كفاءة المحقق الناشئ بسبب عدم استكماله للثقافة المتنوعة والعريضة لمهمته الصعبة، مما يدعونا إلى التأكيد على النقاط السابقة.

فإذا اطمأن إلى كفاءته واستعداده، يأتي دور (اختيار الموضوع) أعني اختيار الكتاب المراد تحقيقه ونشره، وهي مسألة تخضع لمدى إلمامه بالتراث العلمي في ميدان تخصصه، وما سبق نشره نشرًا علميًّا فيه.

ولا توجد في هذا الصدد قواعد محددة، إلا أن على الباحث أن يدرك أن هدفه خدمة الحقيقة وإحياء النصوص ذات القيمة، ـ كتلك التي تجمع بين الأهمية التاريخية والموضوعية، وتجلو حلقات مجهولة وفترات مظلمة، خاصة ما انتمى منها للقرن التاسع فما بعده ـ بصرف النظر عن مدى قدمها أو طبيعة موضوعها، نقول هذا لأن أكثر النشريات المحققة في العالم العربي تنحو غالبًا نحو مجالات خاصة كالأدب مثلًا، وإلى فترات خاصة كالقرنين الثالث والرابع الهجريين، بل إلى أعلام مخصوصين، كالجاحظ وابن تيمية وأمثالهما، بينما يوجد

---

(١) انظر: هارون، تحقيق النصوص، ص٦٤ ـ ٦٥.

هناك حلقات مجهولة وفترات شبه مظلمة في التاريخ العلمي والأدبي للثقافة العربية.

فإذا اتجهت إرادة الباحث إلى كتاب بعينه فعليه أن يتأكد مما إذا كان قد سبق نشره، وذلك باستشارة المختصين، والرجوع إلى الفهارس والكتب التي تضم المؤلفات التي سبق نشرها منذ بدء الطباعة، مثل كتابي يوسف سركيس **«اكتفاء القنوع بما هو مطبوع»**، و**«معجم المطبوعات العربية والمعربة»**، و**«النشرة المصرية للمطبوعات»** التي تصدر عن دار الكتب القومية بالقاهرة، وأمثالها في البلاد الأخرى، وإلى كتاب الدكتور المنجد عما نشر من المخطوطات العربية، وقد صدر منه عدة أجزاء، وإلى **«مجلة معهد المخطوطات»** السالفة الذكر حيث تنشر أحيانًا تعريفًا بما نشر من مخطوطات، وذلك حتى لا تتكرر الجهود أو تضيع، خاصة وأنه لا يوجد بعدُ تنسيق أو تنظيم دقيق لتبادل المعلومات في هذا الصدد، وقد عرفنا طالبًا قضى فترة طويلة في دراسة مخطوط عربي في أكسفورد ثم تبين أن الكتاب سبق نشره منذ حين في طهران، وله أمثال كثيرون يواصلون للأسف تكرار جهود الآخرين.

غير أن مجرد نشر الكتاب لا يحول دون تحقيقه، فهناك نشرات شعبية أو تجارية لا تحول دون ذلك، أما إذا كان الكتاب قد حقق طبقًا لمنهج علمي مقبول فلا ينبغي إعادة تحقيقه، إلا إذا كان محتويًا على عدد كبير من العيوب أو الأخطاء. أو لم تنح له أصول خطية كافية توفرت فيما بعد، أو وجد الكتاب في صورة أخرى بزيادات واضحة أو اختلاف بين يدعو إلى اعتباره صورة جديدة

للكتاب، أو بالأحرى كتابًا آخر، مثل «**طبقات السبكي**» فمنها «**الصغرى**» و«**الوسطى**» و«**الكبرى**»، ومثل كتاب «**عجائب المخلوقات للقزويني**» فقد أصدره مؤلفه أكثر من مرة. كذلك «**عيون الأنباء**» لابن أبي أصيبعة، وغير ذلك من الكتب[١] التي ألفها أصحابها أكثر من مرة وفي أحجام مختلفة.

ثم تأتي صعوبات المرحلة الثالثة وهي مرحلة «جمع النسخ»:

(أ) وهنا على الباحث - إلى جانب استشارته للخبراء المختصين - أن يرجع إلى فهارس الأعلام والمؤلفين المطبوعة حديثًا ككتابي الزركلي وكحالة، فهي أحيانًا تذكر المخطوطات ومواضعها، وإلى دوائر المعارف، وخاصة «**دائرة المعارف الإسلامية**»، ثم إلى الببليوجرافيات المعنية بإحصاء مخطوطات التراث العربي عمومًا وأهمها «**تاريخ الأدب العربي**»[٢] لبروكلمان، فهو من أنفع المصادر في هذا الصدد، وإلى ما صدر من كتاب فؤاد سزكين بالألمانية أيضًا. وكذلك إلى ما يتيسر له من فهارس المكتبات التي تحتفظ بمجموعات خطية عربية. وقد ذكر المستشرق الإيطالي دي طرازي في كتاب «**خزائن الكتب العربية في الخافقين**» نحوًا من ألف وخمسمائة مكتبة منها في جميع قارات العالم، ومن أهمها

---

(١) انظر: البكري، **أصول نقد النصوص**، ص٢٦ - ٣٢، وانظر أيضا: عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص**، ص٣٠، ٣٤.

(٢) صدر بالألمانية، وللبروفسور برسون دليل إلى كيفية استخدامه، وترجم المرحوم الدكتور النجار بعض أجزائه الأولى إلى العربية في القاهرة.

مكتبات أستانبول وتركيا عامة وهي كثيرة جدًّا[1]، ومنها فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية بالقاهرة، وبمكتبة الأزهر، ومكتبة البلدية بالإسكندرية، وقسم المخطوطات بمكتبة الإسكندرية العالمية الجديدة، وفهرس ظاهرية دمشق، وفهرس خزائن الأوقاف ببغداد، وفهارس مكتبات إيران والهند وروسيا وغيرها، ولكن من أفيد المصادر له أن يرجع إلى «**فهرس المخطوطات المصورة**» بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية، فهو الآن من أغنى وأشمل المصادر.

(ب) ليس من المعقول أن يستقصي الباحث كل هذه المصادر، ولكن عليه أن يجتهد في استشارة قدر كبير منها إلى جانب سؤال المختصين، وذلك يتأكد في حالتين؛ حالة ندرة النسخ فإنه لا يجوز أن يعتمد على نسخة وحيدة إلا إذا اطمأن إلى هذا الحكم تمامًا وكان النص كاملًا وذا قيمة خاصة، وإلا عرض نفسه للنقد، إذا ما اكتشفت نسخ أخرى مماثلة، أو أكمل من نصه المنشور، لم يكن من الصعب عليه أن يحصل عليها.

وفي حالة كثرة النسخ الخطية للكتاب أيضًا، ففي هذه الحالة عليه بقدر الإمكان أن يجمع قدرًا مرضيًّا من النسخ يتمتع بصفات خاصة طبقًا للبيانات الأولية المتاحة، أي من مراحل زمنية مختلفة، وخاصة القريبة من عصر المؤلف، ومن مواطن مختلفة، وخاصة القريبة من مكان التأليف، وبيد نساخ

(١) انظر: البكري، أصول نقد النصوص، ص٩٠.

عدة، وخصوصًا المشهورين بالعلم أو الخبرة، فأقدم النسخ وأحسنها خطا، إضافة إلى المعلومات الأخرى؛ من بلاغات وإجازات وتوقيعات مهم لاختيار النسخ، وليس بالضرورة أن تسمى النسخ، أ- ب - ج مثلا، ولكن من الممكن تسميتها باسم الموقع الذي وجدتها فيه: نسخة إستانبول، نسخة السليمانية، نسخة الخزانة الملكية...

فإن كان الكتاب قد سبق طبعه بأية صورة فينبغي الحصول على طبعاته السابقة أيضًا. وبعد فحص كل ذلك فقد يحتاج إلى استحضار نسخ أخرى للمخطوط لعيوب فيما سبق استحضاره منها. ومن أهم صعوبات هذه المرحلة عدم وجود فهارس لبعض المكتبات المنتشرة في العالم، وعدم دقة بعضها، وحتى الموثوق منها له أخطاؤه أحيانًا، فمن ذلك أني وجدت فهرس المخطوطات المصورة في الجامعة العربية يحتوي على نسختين من كتاب الآمدي «**أبكار الأفكار**» في علم الكلام، وبفحص ثانيتهما اتضح أنها ليست إلا تلخيصًا لكتاب الإمام الرازي المشهور «**المطالب العالية**» ولا علاقة له بالأبكار، وقد واجهت من ذلك كثيرًا فيما يتعلق ببروكلمان رغم فضله وفائدته البالغة، والمقصود ألا يثق الباحث ثقة كاملة بمعلومات مصادره الأولية، وإن كان لابد له من الاستعانة بها، اللهم إلا إذا تيسرت له الرحلة الشخصية فيجمع بنفسه الأصول الخطية بعد فحصها بطريقة مباشرة.

فإذا وصلت تلك النسخ إلى يد الباحث جاءت مرحلة «فحص النسخ» لتحديد قيمتها ودرجة كل منها وما سيعتمد عليه في التحقيق أو يستبعد أو

يستأنس به، وهذا يحوج إلى فحص ظاهري مادي لكل نسخة ومواصفاتها الطبيعية، اتقاء أفعال بعض المدّلسين، وإلى فحص باطني بقراءة محتوياتها قراءة كاملة للتمرّس بأسلوب المؤلف ومعجمه، مع مقارنتها بسائر النسخ، أي أننا سنكون في الحقيقة بصدد «مشكلات القراءة»، ولكن رغم هذا فأرجئ الكلام عن تلك المشكلات للفقرة التالية. وذلك لأن المحقق يقرأ ويقرأ ويعيد قراءة أصوله الخطية مرات عديدة، يمكن تصنيفها إلى أربع مراحل: أولاها القراءة من أجل تحديد درجات النسخ، التي نحن بصددها الآن، وثانيتهما القراءة من أجل نقل هذه النسخ أو نسخة الأصل على الأقل، وهو ما سنسميه «مرحلة النسخ»، والثالثة القراءة من أجل مقابلة الأصل بغيره من النسخ وإثبات الفروق، وهو ما نسميه «مرحلة المقابلة». والرابعة القراءة من أجل التعليق على المشكلات الأسلوبية والموضوعية بغرض إضاءة النص وإعانة القارئ على الإفادة منه، وهو ما سنسميه «مرحلة التعليق»، وبها تتم عملية معالجة النص نفسه. ولا يبقى من مسئوليات المحقق بعد ذلك إلا التقديم «للكتاب ووضع فهارسه».

وفحص النسخ يحتاج في الحقيقة إلى مهارة وخبرة عملية، ووعي بأنواع الورق وأنواع الخط، وقواعد الكتابة، وطرق التجليد والتذهيب ونحوها مما يعين على معرفة النسخة وتاريخها، فيختار إحدى النسخ بناء على مواصفات معينة لتكون هي الأصل، والباقي تابع له، ويأتي بعد هذا عدة اعتبارات منها عمر النسخة وقدمها وقربها من الأصل، ومنها كمال النسخة ودقتها ووضوحها وقلة أخطائها، ومنها مقابلة النسخة على غيرها من النسخ مع تدوين الفروق،

ومنها تصحيح النسخة بيد أحد العلماء الموثوق بهم أو مراجعتها عليه. ومجموع هذه الاعتبارات يعطي نتيجة تقديرية تعتمد على مدى خبرة المحقق وكفايته بحيث لا يعتمد اعتبارًا واحدًا منها، ثم تأتي بعد ذلك مرتبة النسخ المكررة أو الزائفة التي ينبغي أن يستبعدها المحقق تمامًا من قبله.

مرحلة القراءة والنَّسْخ: إذا اطمأن المحقق إلى تحديد نسخته الأم فلابد له من قراءتها مرارًا وبشكل دقيق وكامل للتمرس على أسلوب المؤلف ومعجمه، والتعرف الكامل على الكتاب وشخصيته، ومحتوياته، ثم يشرع في نسخه، وبعد مرحلة نسخ الأصل كما هو بدون تغيير، قد يلجأ البعض إلى نسخ النسخ الأخرى أيضًا، ولكن ربما كان من المستحسن الاعتماد على صورها الشمسية فهي أدق، وهنا يجب أن ينتبه لبعض المشكلات التي سيعينه على حلها خبرته الفنية والعلمية واستشارته للنسخ الأخرى أحيانًا ومن أهمها: الخلل في ترتيب الصفحات، فكثير من الكتب القديمة جمعت من ملازم أو أوراق مفردة؛ ورقة ورقة، فهي غير مخيطة، ولا مجلدة، فنجد مؤلفات في أغلب الأحيان على هذه الحال مفردة وأحيانا أخرى غير مرقّمة، فيسهل وقوع الخلل في ترتيبها، وتتعقد هذه المشكلة عندما يأتي ناسخ آخر فينقل عن أصل مختل الترتيب مع اختلاف في أوائل الصفحات ونهاياتها، فيصعب اكتشاف الخلل ويحتاج لمهارة شديدة، أما النوع الأول فيسهل اكتشافه اعتمادًا على منهج الكتاب وترتيب فصوله، كما يستفاد من المقدمة ـ وعلى تسلسل الأخطاء ـ وخبرة المحقق بالموضوع، وبمؤلفات أخرى مماثلة للمؤلف أو غيره، وبما يعرف في الكتب العربية القديمة

«بالتعقيبة» وهي الكلمة التي تذكر في الهامش الأسفل للصفحة مطابقة لأول كلمة في الصفحة التالية لها، ومن صور هذا الخلل التي صادفتها أثناء تحقيق كتاب **«غاية المرام»** لسيف الدين الآمدي ما لاحظته من اضطراب تتابع الصفحات في مواطن عديدة، مع اتساق الترقيم المنتظم لها، وتشابه التعـقيبة في بعـض الأحيـان. وكان الحل عندئذ يعتمـد على منهج الكتاب وسياق الفكرة، مع الاستعانة بمؤلفات أخرى في نفس العلم للآمدي؛ لأن أصل تحقيق **«غاية المرام»** كان نسخة وحيدة.

ومن تلك المشكلات: **«السقط»**[1]، أي النقص في ثنايا الكتاب أحيانًا يكون كلمة أو عبارة أو سطرًا أو عدة أسطر، أو أكثر. ويفطن إليه المحقق بالسياق، أو بعلامات معينة، إذا كانت النسخة قد روجعت أو قوبلت على غيرها، وأشهر علامات تصحيح السقط وضع خط رأسي في موضع النقص يميل أفقيًا في اتجاه الهامش الذي يوجد عليه الكلام الساقط. على أنه ينبغي التفرقة بين ما يوجد على الهامش من فروق النسخ - فيما روجع على أكثر من أصل - وكثيرًا ما يرمز إليه بالحرف **«ن»** أو **«خ»**، أي نسخة أخرى، فهذا لا يضاف إلى الأصل، وبين الأول - أي السقط - أي أنه يوضع في صلب المتن؛ لأنه جزء من النسخة الأصلية مع الإشارة إلى ذلك بالهامش. أما الآخر فيستفاد به في المرحلة التالية.

---

(١) انظر: البكري، ص٢٣، وانظر أيضا: هارون، ص٥١، و«غاية المرام في علم الكلام» للآمدي، نشر بالقاهرة سنة ١٩٧١م - المقدمة، ص١٩ - ٢٠.

ومن تلك المشكلات: **أخطاء النساخ**، بالتحريف أو التصحيف أو بالتكرار أحيانًا، وبالإضافة المتعمدة وغير المتعمدة أحيانًا أخرى، فإذا تأكد المحقق أثناء نسخه للأصل، فيستطيع تصويب ما يمكنه تصويبه، مع ضرورة الإشارة إلى ذلك بالهامش لينتفع به عند مقابلة النسخ، ويشدد آخرون في وجوب نقل هذه الأشياء كما هي، وهناك علامات يستخدمها النساخ القدماء للدلالة على الزيادة كالحرف «ز» أو غيره، وللتقديم وللتأخير، إلى غير ذلك من العلامات مما يعرف بالممارسة. وقد أشار إلى طائفة كبيرة منهم عبد السلام هارون في كتابه **تحقيق النصوص ونشرها**[١]. وبهذه المناسبة فإن هناك كثيرًا من الاختصارات Abreviation للكلمات الاصطلاحية والعبارات التي تتردّد كثيرا في الكتب القديمة، مثل «ظ» بمعنى ظاهر، «ص» ـ صلى الله عليه وسلم، «مص» ـ المصنف. والحروف الأول من أسماء العلماء المشهورين للدلالة عليهم مثل «ح» لأبي حنيفة، «حج» لابن حجر، وأمثال ذلك[٢].

ومن مشكلات النسخ: **اختلاف أنواع الخطوط**، وطرق الإعجام والتشكيل، وطرق كتابة الأرقام وبعض علامات الترقيم القديمة، وهذا باب واسع لابد فيه من ثقافة نظرية وعملية للمحقق، وقد ألفت بعض الكتب في ذلك لخبراء كبار مثل الشيخ نصر الهوريني أحد مصححي مكتبة بولاق القديمة، والشيخ حمزة فتح الله أحد رجال دار العلوم القدماء، وفي كتاب الأستاذ عبد السلام هارون إشارة

---

(١) انظر: هارون، *تحقيق النصوص ونشرها*، ص٤٩ ـ ٥٥.

(٢) نفس المصدر، ص٥٢ـ ٥٥.

إلى طائفة منها[1]. وننبه هنا إلى شيوع خط التعليق منذ القرن السادس الهجري في المناطق الشرقية من العالم الإسلامي بخصائصه المميزة، وإلى شيوع الخط الأندلسي والمغربي المطور عنه في الشمال الأفريقي وفي كثير من مناطق أفريقيا بخصائصه المميزة أيضًا، مثلا الفاء نقطة تحت السطر، القاف نقطة واحدة فوقها، والشدة تشبه الرقم ٧، إلى غير ذلك من الخصائص.

ولعملية قراءة الأصول، ونسخها طرائف وروائع - خصوصًا في مواطن التصحيف والتحريف والتباس الرموز الكتابية - تنشأ من خبرة المحقق العامة وخبرته بأسلوبي المؤلف والناسخ. وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون نماذج لأخطاء معينة و«مقترحات لتصويبها»[2] تبدو بعيدة الاحتمال إلا لمن اختبرها أو مارس نظائرها. وقد صادفت بعضًا من ذلك في تحقيق «**غاية المرام**» كان يبدو متعذر القراءة، ولكنه بشيء من الصبر يتضح فيما يشبه «الحدس الخاطف».

ومن لوازم «مرحلة النسخ» هذه استخدام علامات الترقيم Punctuation التي تكاد تخلو منها الكتب القديمة. ويحسن بالمحقق أثناء نسخه للأصل، أو في المرحلة القادمة، أن يقسم النص إلى فصول وأبواب، إن خلا الأصل من ذلك، بشرط أن ينبه إلى ذلك وأن يضع عناوينها على الهامش الجانبي، أو بين خطين معقوفين داخل المتن، ثم يقسم الفصول إلى فقرات، ثم إلى جمل، حسب تتابع

---

(١) السابق ص٤٩ - ٥٠.

(٢) انظر: ص٦٨ - ٧١.

الأفكار والمسائل والعلاقات بينها، والبعض يؤثر أن يرقم الفقرات لكي يدل عليها في الفهارس بأرقام ثابتة حتى لو اختلفت طبعات الكتاب فيما بعد، وينبغي ألا ينسي المحقق أثناء نسخه للأصل إثبات رموز دالة على أوائل لوحاته أو صفحاته مع تنبيه في الهامش بإزائها ليستعان به في المقابلة لمن يشاء من القراء، وأن يتبع قواعد الإملاء الحديثة تيسيرًا على قرائه.

مرحلة المقابلة: يعود المحقق إلى معارضة نسخة الأصل ـ بعد أن يكون راجعها مرارًا بعد نقلها ـ بسائر النسخ التي ستستخدم في المقابلة والتوثيق، والتي تتضمن بعض الشروح على النص أو ترجماته إلى لغات أخرى. وهنا يواجه مشكلات القراءة والنسخ التي مرت في المرحلة السابقة مع مشكلات «النقد والموازنة» أو الترجيح بين القراءات، لأن المحقق وإن اختار أصلًا معينًا لينسب إليه سائر الفروق التي في النسخ الأخرى قد يجد أحيانًا أن لا مناص من تفضيل بعض القراءات المستمدة من تلك النسخ الأخرى على ما في الأصل نفسه، وذلك اعتمادًا على أساسين هامين: هما معرفته بأسلوب المؤلف، ومعرفته بموضوع الكتاب. وينصح بعض المحققين بعدم تغيير الأصل عند الترجيح حتى عند ثبوت الخطأ والاكتفاء بإثبات القراءة المفضلة بالهامش فقط. ولا نوافق على ذلك في حالة الخطأ الظاهر المقطوع به لغة أو معنى. اللهم إلا إذا كان يمثل ظاهرة تطورية ذات مغزى، أو لازمة من لوازم المؤلف، فيحتفظ به في المتن، ولكن مع الإشارة إلى غرابته بالهامش. وكثير من المحققين غير المؤهلين يظن الصواب خطأ أو الخطأ صوابًا في مثل هذه الحالة، وليست كل فروق النسخ

جديرة بالإثبات، وفي التفرقة بين ما تهمل الإشارة إليه وما يستحق الذكر مجال للخبرة والتقدير الشخصي للمحقق... وهنا عمليتان هامتان: أولاهما كيفية المقابلة، والثانية كيفية إثبات نتاجها. أعني تسجيل فروق النسخ. وبالنسبة للعملية الأولى هناك طريقتان:

الطريقة الأولى: تعتمد على «المشافهة» وهي أن يقرأ الواحد هذه النسخة على آخر يقابل على نسخة أخرى (أو على آخرين بيد كل منهم نسخة) ويثبت هو الفروق بعد أن يتأكد بنفسه من كل منها - على هامش الأصل أو في كراسة مخصصة لتلك الفروق.

والطريقة الأخرى: تعتمد على «المعاينة» وهي أن يقرأ المحقق بنفسه قطعة من الأصل ثم يقابلها على نظائرها في سائر النسخ واحدة بعد الأخرى. ثم يثبت الفروق في كل مرة. ولكل من هاتين الطريقتين عيوبها ومزاياها، ولعل الثانية أدق من الأولى.

وبعد مقابلة النسخ كلها والتأمل في الفروق يصل المحقق إلى أفضل القراءات التي يختار إثباتها في المتن، مشيرًا إلى اختياره وإلى سائر القراءات الأخرى في الهامش، وهذا يستلزم طبعًا تسمية كل نسخة برمز خاص، واختيار أسلوب معين لإثبات الأنواع المختلفة لفروق النسخ من زيادة ونقص وغيرها.

وتلك هي المسألة الثانية التي نريد الإشارة إليها هنا، فإنه لم يتم بعد، في الشرق عندنا، تحديد رموز موحدة لإثبات الفروق بين النسخ ، والجاري بين

المحققين هو الاعتماد على وصف ذلك بالكلمات، بينما قد استقرت في الغرب رموز معينة لإثبات تلك الفروق. غير أن الاتجاه لاستخدام الرموز قد أخذ في الزيادة، وهو لاشك أكثر اقتصادًا وأدعى إلى إبراز الأصل مع إمكان ذكر قدر كبير من اختلاف القراءات في الوقت نفسه. وذلك بتقسيم الهامش أسفل المتن إلى قسمين: قسم يخصص لإثبات الفروق، وقسم يخصص للتعليقات الموضوعية والملاحظات الأخرى التي هي موضوع الفقرة التالية، كما يتم ترقيم سطور المتن في كل صفحة (٥ ـ ١٠ ـ ١٥ ـ ٢٠) ليستعان بها في معرفة مواضع الفروق المذكورة في الهامش الأول، الذي يكتفي فيه بذكر رقم السطر الذي يوجد فيه موضع الفرق، فإذا تعدد الفروق في سطر واحد فصل بين الموضعين بالعلامة (//) كما يدل على الزيادة بالعلامة [ ]، وفي داخلها العبارة الزائدة كاملة وبعدها كلمة تحدد موضع الزيادة. وفي حالة النقص بالعلامة < > وفي داخلها العبارة الناقصة كاملة أو مختصرة، مع ذكر الرمز الخاص بكل نسخة بعد العلامات المذكورة السابقة ـ أما في حالة الاختلاف في العبارة بغير النقص والزيادة، فتوضع العبارة كما وردت في الأصل وبعدها العلامة التالية } دون حاجة إلى الإشارة إلى أنها هكذا في الأصل، ثم يوضع بعدها ما ورد في كل نسخة متبوعًا برمز نسخته. وينبغي في حالة الزيادة ـ كما أشرنا ـ ذكر الكلمة اللاحقة للعبارة الزائدة حتى يتحدد موضعها من النص، ويتبع ذلك بذكر رمز النسخة المحتوية على الزيادة.

أما الهامش الثاني - المخصص للتعليقات الموضوعية - فتستخدم فيه أرقام من نوع آخر (لاتينية مثلا) أو علامات (نجوم متكررة مثلا) تحدد في بداية الكتاب فوق المكان موضوع التعليق من سطور المتن نفسه، ثم يوضع نفس الرقم (أو العلامة) في الهامش الخاص بالتعليقات متبوعًا بالتعليق المقصود، ومن المحققين من يقتصر على هامش واحد أسفل المتن لفروق النسخ، ويرجئ التعليقات الموضوعية إلى آخر النص فيذيله بها[1]، على أن هناك من يضع فروق النسخ في متن الكتاب بين أقواس تتخلل النص المأخوذة من النسخة الأم (مثلا دنيا: في الإشارات) - (كما أنه لا يسمى النسخ). ويرى الكثيرون أن هذه الطريقة تشتت ذهن القارئ وتحول دون التركيز على النص الأساسي، ورغم أنها تشرك القارئ في تحديد النص الأصلي أو الأقرب إلى الأصل. فهي من ناحية أخرى تغفل أن مسئولية المحقق أن يختار هو بنفسه النص الذي يراه أقرب إلى الأصل، فيثبته في الصلب، ثم يثبت الفروق بالهامش إنصافًا للقراء.

ومن يختار طريقة خلط النسخ في الصلب لا يحتاج إلا لهامش واحد للتعليقات الموضوعية، وقد يستغنى عنه أيضًا، ويلحق تلك التعليقات بالمتن بعد انتهائه تمامًا.

---

(١) انظر: تحقيق عثمان يحيى، «الفتوحات المكية» كنموذج للهامش المزدوج، وانظر أيضا: تحقيق عبد اللطيف، «تجريد الاعتقاد» كنموذج للطريقة الأخرى.

مرحلة التعليق:

التعليق أو التهميش يعني جهاز الإحالات وفي ذلك مدارس، والمعروف منها مدرستان: الأنجلوساكسونية تتعلق بأنجلترا وأمريكية وما يسير في ركبهما، والمدرسة اللاتينية وتشمل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مثلا، فالفرنسية والإيطالية تثقل الهوامش كأنك مع بحث جديد، وأساليب التهميش فيها قد تستغل مساحة أكبر من استغلال المتن الأصلي لها، كما قد يفتح أهلها ملفا علميا جديدا للبحث فيه بالهامش مما قد ينجم عنم صرف القارئ عن النص الأصلي.

بينما تقسّم المدرسة الأخرى حيز الهامش قسمين: الأول لإثبات الفروق بين النسخ، بينما القسم الثاني تتركه للتعليق والتهميش؛ من تخريج الأحاديث والأقوال والأمثال والحكم والأشعار والتعريف بالمجاهيل، أي: الإلمام بالمادة موضوع الدرس، فإذا كنت متمكنا من موضوع الكتاب فهذا يساعدك على حسن القراءة وضبطها.

وفي هذه المرحلة من عمل المحقق - وبعد انتهائه من اختيار القراءة المعتمدة وتسجيلها في المتن وإثبات فروق النسخ في الهامش الأول - يعمد إلى إثبات تعليقاته على النص التي عادة ما يقصد بها عدة أغراض منها.

«الإحالات» أو «الإرجاعات» بلفت نظر القارئ - مستخدمًا الهامش الثاني في آخر أسفل الصفحة - إلى المواضع المرتبطة بالفقرة موضع التعليق فيما مضى أو فيما بقي من أجزاء النص المحقق، كما يستخدم الهامش نفسه في الإشارة

إلى بعض النصوص المأخوذة من الأصل، أي بعض أجزاء الأصل التي اقتبسها من كتب أخرى، ما لم تكن بالغة الطول فتوضع في ملاحق آخر الكتاب، وفي إثبات الشروح الضرورية لغوامض النص، سواء نقلت من كتب اللغة أو من شروح فنية على النص، أو من تعليق المحقق نفسه. ومع مراعاة الاختصار والدقة قدر الإمكان، وإن كان البعض يُكثر من ذلك مما يطغى على النص الأصلي، والبعض يُقللّ من ذلك إلى حد الإخلال[1].

وبعد ذلك: فإن التعليقات الموضوعية بهذا الهامش الثاني ينبغي أيضًا أن تتضمن ما يلي:

(أ) التعريف الموجز بالأعلام الواردة في النص، إلا إذا كانت بالغة الشهرة، أو مجرد الإشارة إلى مواضع سيرهم في كتب التاريخ، فهناك من يعرّف المعرّف مثل التعريف بعمر بن الخطاب، وينسى أن تعريف الواضحات من المشكلات أيضا، فوجب انصراف الذهن إلى الأهم.

(ب) التعريف بالمجاهيل المشار إليهم نحو «قال رجل»، «أنشد بعضهم» «يرى بعض الفقهاء» أو «بعض أصحابنا»... إلخ.

(جـ) الإشارة إلى المواضع المناظرة من مؤلفات أخرى لمصنِّف الأصل، وخاصة عند وجود مقتض لذلك، وهنا قد يحال أيضًا إلى مراجع أخرى في نفس

---

(١) انظر مثلا: تحقيق عبد الحليم محمود للمنقذ، ودنيا للإشارات، وقاسم للمناهج، والمجموعة للمغني.

المسألة لمؤلفين آخرين ـ بغرض معرفة أصول فكرة المؤلف أو ما يعارضها لإثبات تأثير المؤلف وكتابه على معاصرين أو لاحقين، أو لمزيد التوثيق للنص.

(د) العناية الكاملة بتخريج النصوص المختلفة الواردة في النص المحقق بردها إلى أصولها التي أخذت منها كلما كان ذلك ممكنًا. وذلك يشمل:

١ ــ **الآيات القرآنية**: بذكر اسم السورة أو رقمها، وبعده رقم الآية، ويعتمد الأكثرون في هذا على المصحف المطبوع ـ طبقًا للرسم العثماني بمصر في عهد الملك فؤاد، وقامت لجنة من العلماء بِعَدّ آياته وسوره، مع ضبط نصوص الآيات في الأصل، مع الإشارة لأخطاء الأصل ومخالفته للقراءات المشهورة بالهامش.

٢ ــ **القصص والحكم والأمثال والأقوال المأثورة المستشهد بها في النص**: بردها إلى مظانها مع الإشارة إلى ما عساه يوجد من فرق بين ما أورده المؤلف وما يوجد في تلك المصادر.

٣ ــ **الاقتباسات والاختصارات التي يستمدها المؤلف من كتاب معاصرين له أو سابقين عليه**، بذكر أماكنها من مؤلفاتهم مع الإشارة إلى تصرفه فيها، وينبغي ألا يستهان بهذا النوع وما قبله فهو مفيد جدًّا للباحثين من نواح عدة.

٤ ــ **أبيات الشعر التي ترد في ثنايا النص**: بتحديد قائلها ومكانها من ديوانه أو عند من رووا شعره، والأمر سهل ميسور بالنسبة للشعراء المشهورين

والأبيات السائرة. ولكنه يصعب أحيانًا بالنسبة لشوارد الشواهد، أو الأبيات المختلف على نسبتها، وهنا ينبغي الاستعانة بالمختصين بجانب استشارة المجموعات الشعرية للعصور المختلفة.

٥ ـ **الأحاديث النبوية**، وهي لا يكاد يخلو منها نص قديم مهما كان موضوعه، ولمدرسة التحقيق العربية عناية فائقة وتقاليد عريقة بشأن تخريج هذه الأحاديث وتحديد ألفاظها ومواطن ورودها من دواوين السنة، غير أني لم أجد أحدًا كتب في ذلك ما يمكن أن يسترشد به البادئون من الباحثين أو غير المتخصصين في العلوم الإسلامية حين يحتاجون إلى التعامل مع هذا النوع من النصوص، ولذا أحب أن أسجل هنا ما أخذته عمن علموني[1]، ومن تجربتي الشخصية، ما عساه يفيد في هذا المجال، وأرجو اغتفار الإطالة.

دليل عملي مختصر لتخريج الأحاديث:

وأبدأ بملاحظات قليلة:

١ ـ سأعطي هنا نصائح عملية مبسطة وإلا فالأمر يحتاج لدراسة مطولة.

٢ ـ يشتهر بين الباحثين أن (مفتاح كنوز السنة) ـ الذي أعده العلامة «فنسنج» مع مجموعة من المستشرقين ونقله للعربية المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة ـ يحل المشكلة نهائيًا، والحق أنه يقدم خدمة جليلة جدًّا

---

(١) وفي مقدمتهم فيما يتعلق بهذا الموضوع الدكتور محمد رشاد سالم أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة عين شمس بالقاهرة.

للباحثين، ولكن مجاله كتب محددة، كما أنه لا يعطي لفظ الحديث كاملًا، فلابد من الرجوع بعد استشارته إلى راوي الحديث أو رواته من أصحاب الكتب التي اعتمد عليها، كما أنه لا يتعرض لقيمة الحديث أو مدى صحته أو ضعفه، وسنبين فيما يلي دور هذا الكتاب وطريقة استخدامه.

٣ ــ يعنى المحققون وعلماء الدراسات الإسلامية بضبط لفظ الحديث «أي متنه»، وبمعرفة «سنده»، أي سلسلة رواته، ويحاولون تحديد درجته في الصحة والضعف بناء على نقد الناحيتين المذكورتين معًا.

٤ ــ يعتبر المختصون أن الحديث إذا اختلفت ألفاظه ولو كان موضوعه متحدًا ليس حديثًا واحدًا، وكذلك إذا اتحدت ألفاظه وتغير رواته أو بعضهم، ولذا إذا عقبوا على حديث ما بأنه ورد في البخاري عنوا بذلك أنه ورد بنفس اللفظ، وإلا أشاروا إلى فروق اللفظ، وفي حالة اتحاد اللفظ لكن البخاري رواه عن صحابي آخر مثلا كان من الغلط أن يقال: رواه البخاري، فهما حديثان لا حديث واحد، وإنما يقال: روى مثله البخاري عن فلان، قال كذا... وهكذا.

والآن كيف يتسنى للباحث ـ ولو كان غير متخصص ـ أن يخرّج الحديث، أي يحدد مُخْرَجَه، أي من رواه من الصحابة، أو من الرواة أصحاب الكتب الجامعة للأحاديث (وكلامنا مقصورعلى كتب أهل السنة) ويعين نص ألفاظه، وأيضًا معرفة درجته في الصحة والضعف، بقدر الإمكان إذا أراد.

أولًا: لمعرفة الحديث ونصه

إذا كان لدى الباحث «حديث» معين ويريد تعيين المصادر التي روته، وصِحته وسنده، فهناك طرق عملية وميسرة تسهل ذلك حسب القدر الذي نعرفه من الحديث:

١ ـ كأن نذكر بالتحديد الكلمة الأولى من متن الحديث.

٢ ـ أو أن نذكر كلمة واحدة من كلماته، أو على الأقل الموضوع الذي يتعلق به.

٣ ـ أن نعرف اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ.

٤ ـ أن نعرف شيئًا عن الحديث ككونه من الأحاديث الصحيحة، أو الضعيفة، أو المشهورة فقط بين الناس.

ففي **الحالة الأولى** ترجع إلى أحد الكتب التالية (وهي جميعًا تتبع الترتيب الأبجدي لأوائل المتون).

١ ـ **«الجامع الصغير»** للإمام السيوطي.

٢ ـ **«الجامع الكبير»** له أيضًا (بدأ طبعه في القاهرة) بمعرفة مجمع البحوث الإسلامية.

٣ ـ **«الفتح الكبير»** ليوسف النبهاني وهو يضم الكتابين السابقين.

٤ ـ **«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»** للعجلوني.

٥ ـ **«مشارق الأنوار على صحاح الآثار »** للقاضي عياض.

فهذه الكتب كلها مرتبة حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى - لكل حديث بالنظام الألفبائي- وعندئذ نحصل على نص الحديث وعلى من أورده من أصحاب الكتب، وأيضًا على درجته في الصحة، وذلك بصفة دائمة فيما يتعلق بالكتب الثلاثة الأولى، أما الآخران فيحددان درجة الحديث من الصحة أو الضعف في غالب الأحيان فقط.

إذا علمنا من هذه الكتب أن الحديث مروي عند البخاري ومسلم فلنحاول أولًا معرفة مكان الحديث في «**صحيح مسلم**» نظرًا لسهولته من حيث الترتيب، ويستحسن - لمزيد السهولة - أن نرجع إلى طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم، حيث يوجد في آخرها فهرس مرتب حسب أوائل الأحاديث، فإذا حصلنا على لفظه ومكانه في «**صحيح مسلم**»، وأردنا معرفة لفظه عند البخاري (فإن الحديث المتفق عليه لا يجوز عند أرباب هذه الصناعة نسبته إلى مسلم وحده، وعمومًا ينسب الحديث إلى أقوى مصدر احتواه أو إليها جميعًا مع تقديم الأقوى منها).

فلنلجأ إلى كتاب «**اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان**» لفؤاد عبد الباقي أيضًا، وقد رتبه طبقًا لأبواب «**صحيح مسلم**» وهو يذكر عقب كل حديث مكانه في «**صحيح البخاري**» فيقول: هذا الحديث في «**صحيح البخاري**» كتاب كذا باب كذا. وهذا يحسن - بدلًا من الرجوع إلى «**صحيح البخاري**» مباشرة، فيصعب ذلك نظرًا لعدم إحاطتنا بترتيب الكتب (أي الأقسام داخل **الصحيح**) وتتابعها - أن نلجأ إلى كتاب المرحوم الأستاذ عبد الباقي أيضًا

«**تيسير المنفعة**» وسنجد في أوله ذكر «كتب» «**صحيح البخاري**» ورقم كل كتاب منها حسب تتابعها. في الصحيح، وعندئذ نرجع إلى الكتاب نفسه في «**صحيح البخاري**»، فنعرف موضع الباب ونتأكد من لفظ الحديث بالتحديد، وبواسطة «**تيسير المنفعة**» نستطيع أن نعرف مكان الحديث في «**سنن الترمذي**» إن أردنا ذلك. هذا وقد صدر أخيرًا للأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفي طبعة جديدة لصحيح البخاري مفهرسة إلا أنها لم تكتمل بعد.

فإذا علمنا من المصادر الخمسة الأولى أن الحديث ورد في «**موطأ مالك**» فيحسن الرجوع إلى طبعة فؤاد عبد الباقي لكونها محققة مفهومة، وكذلك الأمر إذا علمنا أنه ورد في «**سنن ابن ماجه**» فقد طبعها عبد الباقي أيضًا وفهرس أحاديثها.

فإن علمنا أن الحديث وارد في «**سنن أبي داود أو النسائي**» فلابد للباحث من الرجوع إلى هذين الكتابين نفسهما حسب ترتيبها الخاص، ولا يوجد لهما للأسف فهرسة دقيقة، وإن كان المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد قد طبع «**سنن أبي داود**» مقسمة إلى كتب وأبواب ولكنها لا تتفق تمامًا مع التقسيم المستخدم في كتاب «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**» الذي سنتحدث عنه فيما بعد.

وفي الحالة الثانية:

أي إذا كنا نعرف كلمة ما من كلمات الحديث، فإن كانت هذه الكلمة من الألفاظ اللغوية الغريبة فمما يسهل الأمر عندئذ أن نرجع إلى كتاب من الكتب

المهتمة بما يسمى بـ(مشكل الحديث) أو غريب الحديث مثل «**غريب الحديث**» لابن الأثير الجزري، و«**الفائق في غريب الحديث**» للزمخشري، و«**مشكل الحديث**» لابن قتيبة، و«**مشكل الحديث وبيانه**» لابن فورك، وغيرهما كثير، وهذه الكتب مفهرسة حسب المواد كالمعاجم اللغوية. وبهذه المناسبة نذكر أنه يمكن أيضًا الرجوع إلى أي معجم من المعاجم اللغوية الكبيرة، كـ«**لسان العرب**» لابن منظور وغيره، فسنجد الحديث في الغالب تحت مادة الكلمة الغريبة التي نعرفها، غير أنها في الغالب أيضًا تكتفي بقطعة من الحديث ولا توره كاملا كما نريد.

فإذا عرفنا كلمة عادية من الحديث أو الموضوع الذي يدور حوله، فيحسن عندئذ الرجوع إلى «**مفتاح كنوز السنة**» الذي ألفه «فنسنج» مع مجموعة من المستشرقين وترجمه عبد الباقي إلى العربية. وهو يقسم الأحاديث حسب الموضوعات مع ترتيبها ترتيبًا أبجديًّا، فإذا عرض لك حديث يتصل معناه بمشكلة «القدر» مثلا فلتراجع حرف القاف حتى تعثر على كلمة «قدر»، ثم تنظر في الأحاديث التي أوردها تحت هذا العنوان حتى تجد الحديث الذي تبحث عنه، وهو يورد جزءًا منه فقط، ثم يرمز تحته بالكتب التي أوردته على النحو التالي:

للبخاري ـ خ، مسلم، م، أبو داود، د، النسائي ـ س، الترمذي ت... إلخ (تجد هذه الرموز في أوائل الكتاب وفي هوامشه)، ثم يذكر الحديث في كل كتاب، فيقول مثلًا: خ ك ٧ ب ١١ (أي البخاري ـ الكتاب السابع ـ الباب الحادي عشر) وبالرجوع إلى «**تيسير المنفعة**» الذي سبق ذكره نعرف عنوان

الكتاب السابع في البخاري، وبمراجعة فهرس **صحيح البخاري** نعرف الباب ثم نستطيع أن نحدد الجزء والصفحة أيضًا.

ويلاحظ أن «**المعجم المفهرس**» يرمز غالبًا إلى «**مسند الإمام أحمد**» بحرف ـ ح، ولكنه يشير إلى الجزء والصفحة قاصدًا الطبعة القديمة (الحلبي) **للمسند** وليست الحديثة التي حققها المرحوم الشيخ أحمد شاكر ونشرتها «دار المعارف» بمصر.

كما يلاحظ أيضًا أن الكتاب نفسه «**المعجم المفهرس**» يفيدنا أيضًا حتى لو لم نعرف أي كلمة من الحديث ولكنا نعرف معناه أو موضوعه فقط، وبمداومة البحث حول الموضوعات المماثلة سنصل إلى الحديث المطلوب، وبالرجوع إلى موضعه من الكتب التي روته نحصل على نصه كاملا.

أما الحالة الثالثة: وهي أن نعرف اسم الصحابي الذي روى الحديث فقط فيحسن عندئذ الرجوع إلى الكتب المعروفة لدى المحدثين باسم «المسانيد»، ومنها: (معنى كلمة مسند: ـ وصفًا للكتاب: المرتب حسب الرواة. وصفًا للشيخ: المشتهر بالرواية ـ عالية الإسناد: وصفًا للحديث: الجامع لكل من الاتصال والرفع).

١ ـــ كتاب «**ذخائر المواريث**» للنابلسي، وفيه يورد مؤلفه أسماء الصحابة مرتبة ترتيبًا أبجديًا، مقسمة في نفس الوقت إلى فئات معينة، ثم يذكر مرويات كل منهم، ولكن الحصول على الحديث سيكون سهلًا وسريعًا بالنسبة للصحابة الذين قلت روايتهم، أما المكثرون من الرواية فيستغرق البحث وقتًا أطول.

٢ ــ أو إلى «**مسند الإمام أحمد**»، ومن المستحسن الرجوع إلى طبعة «دار المعارف» للمسند بالقاهرة، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر (وقد ظهر منها ١٥ جزءًا قبل وفاته، ويقوم بعض العلماء بإكمالها)، وتمتاز بوجود فهرس للموضوعات في آخر كل جزء منها، كما يتحدث المرحوم الشيخ شاكر في تعليقاته، حديثًا مفصلًا عن كل حديث، ذاكرًا مكانه في كتب الصحاح، كما يتكلم عن رواته منتقدًا ومبينًا صحة الحديث أو ضعفه، ويشير أيضًا إلى تكراره في المسند إن كان مكررًا به ويقابل القدر الذي تم طبعه بهذه الطريقة، حوالي جزءين من الأجزاء الستة التي طبع فيها المسند كاملًا في طبعته القديمة (كطبعة الحلبي مثلا).

ويمكن أيضًا ـ بالنسبة لمسند الإمام أحمد ـ الاستئناس بكتاب الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في ترتيب المسند طبقا لأبواب البخاري واسمه «**الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**» غير أنه ليس من السهل الحصول على الحديث فيه إلا إذا عرفنا موضوعه (ولا يكفي معرفة اسم الراوي) وكان لدينا إلمام ـ أو وسيلة للمعرفة بترتيب «**صحيح البخاري**»، حيث إن الشيخ رتب «**الفتح**» طبقًا لأبواب الفقه.

علمًا بأن هناك مسانيد كثيرة (مرتبة حسب أسماء الصحابة) مثل: «**مسند الشافعي**» (وله ترتيب موضوعي قام به الشيخ البنا)، و«**مسند الطيالسي**» و«**مسند أبي حنيفة**» و«**مسند الفردوس**» وغيرها، ولكن يصعب البحث فيها قليلًا؛ لعدم تحقيقها وفهرستها كـ«**بدائع لطائف المنن بترتيب مسند الشافعي والسنن**».

أما الحالة الرابعة: وهي أن تعرف شيئًا عن الحديث ودرجته من الصحة والضعف أو الشهرة بين الناس.

فبالنسبة للحديث الذي نتوقع صحته أو عدم ضعفه، يمكن الرجوع إلى أي من الكتب الستة التي شاعت الإشارة فيها (البخاري ـ مسلم ـ موطأ مالك ـ أبو داود ـ النسائي ـ ابن ماجه)، ولكن هناك كتب أخرى تقاربها في الدرجة مثل:

١ ـ «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم ـ ٤ مجلدات.

٢ ـ «**زوائد السنن**» للهيثمي ـ ٦ مجلدات.

٣ ـ «**صحيح ابن حبان**» ـ صدر منه بمصر مجلد واحد تحقيق الشيخ أحمد شاكر ـ «دار المعارف».

٤ ـ كتاب «**التوحيد**» لابن خزيمة ـ طبع بمصر بتحقيق المرحوم الشيخ محمد خليل الهراس وهي كتب محققة يسهل البحث فيها.

فإن توقعنا أو علمنا ضعف الحديث أو وضعه فلنرجع إلى أحد الكتب المخصصة في ذلك، وقد طبع منها كثير مثل:

١ ـ «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» للسيوطي.

٢ ـ «**الأحاديث الموضوعة**» للشوكاني.

٣ ـ «**الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**» لملا علي القاري.

٤ ــ «**الأحاديث الموضوعة**» لابن عراق.

٥ ــ «**تذكرة الموضوعات**» لابن الفتني، وغيرها.

فإن كان الحديث مما اشتهر على الألسنة فيمكن الرجوع إلى أحد الكتابين للذين سبق ذكرهما، أو إلى:

١ ــ كتاب «**المقاصد الحسنة**» للحافظ السخاوي.

٢ ــ «**اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**» للحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرها.

ثانيًا: لمعرفة قيمة الحديث، وسنده، ونقد سلسلة الرواة لبيان منزلة الحديث من الصحة أو الضعف.

(أ) قد يتحقق هذا الغرض في إحدى المراحل السابقة، فإذا لم يتم ذلك:

(ب) فيمكن عندئذ الرجوع إلى أي من الكتب التي تجمع الأحاديث الصحيحة وترتيبها ترتيبًا أبجديًّا حسب موضوعاتها ومنها:

١ ــ كتاب «**جامع الأصول**» لابن الأثير الجزري.

٢ ــ «**تيسير الوصول**» لابن الديبع الشيباني، وهو مختصر للكتاب السابق.

٣ ــ كتاب «**كنز العمال**» ويوجد على هامش إحدى طبعات المسند القديمة.

٤ ــ **كتاب التبريزي** - تحقيق ناصر الدين الألباني، طبعة دمشق، وفي آخره فهرس لأوائل الحديث.

٥ ــ ومنها أيضًا «**مجموعة الأحاديث الصحيحة**» التي أصدرها الشيخ ناصر الدين الألباني في عدة أجزاء من دمشق وبيروت.

(جـ) كما يمكن الاستفادة من تحقيق بعض العلماء القدماء والمحدثين لأحاديث كتب معنية، وذلك إذا غلب على ظننا وجود الحديث المطلوب في واحد منها بناء على موضوعه، ومن تلك الكتب:

١ ــ «**تخريج الحافظ العراقي لأحاديث كتاب إحياء علوم الدين**» للغزالي، وقد طبع على هامشه، و«**تفسير الطبري**» ـ تحقيق أحمد شاكر.

٢ ــ «**تخريج أحاديث تفسير الكشاف**» للزمخشري، وقد طبع على هامشه.

٣ ــ ومنها كلام الحافظ المنذري، على أحاديث كتابه «**الترغيب والترهيب**».

٤ ــ ومنها أيضًا: كلام الحافظ الترمذي على أحاديثه التي رواها في «**الجامع**».

٥ ــ ومنها أيضًا: من عمل العلماء المحدثين ـ «**تخريج أحاديث كتاب الإرشاد**» للإمام الجويني الذي حققه المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى مع الدكتور علي عبد المنعم عبد الحميد.

٦ ــ «**تخريج أحاديث كتاب اللمع**» للسراج الطوسي بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود والأستاذ طه سرور. والكتاب الأخير في التصوف والذي قبله في علم الكلام، وبالنسبة للأحاديث المتعلقة بعلم الكلام يمكن الرجوع أيضًا إلى

التعليقات النفيسة للدكتور محمد رشاد سالم على كتابي ابن تيمية: «**منهاج السنة**»، و«**درء تعارض العقل والنقل**» وكلاهما نشر في القاهرة.

٧ ــ والمتمكنون من هذا الفن يحاولون دراسة رواة كل حديث بأنفسهم اعتمادًا على كتب «الرجال والطبقات»، وعلى كتب «الجرح والتعديل»، وهي أنواع كثيرة حسب مراتب الرواة وعصورهم ليخلصوا من دراسة السند ـ مع اعتبار المتن أيضًا ـ إلى الحكم بدرجة الحديث في القوة أو الضعف ولو خالفوا غيرهم من القدماء والمحدثين، ويلاحظ أنه يجب إذا اعتمدنا على الغير في توثيق الحديث وبيان درجته أن نحدد المصدر الذي اعتمدنا عليه بوضوح.

هذا، وباكتمال مرحلة «التعليق» على النحو السابق يتم عمل المحقق المتصل بالنص نفسه، ولكن يبقى عليه واجبان ليكتمل عمله كله، وهما إعداد مقدمة التحقيق وإلحاق فهارس منظمة مفصلة بمحتويات الكتاب.

أولًا: مقدمة التحقيق

ينبغي أن نفرق أولًا بين إعداد دراسة علمية حول النص وبين «مقدمة التحقيق»، فالأولى تتوفر على محتويات الكتاب وتحليلها تفصيليًا، مع مقارنتها بالآراء المماثلة في عصر المؤلف للتخلص إلى بيان مكانتها في تطور العلم أو الفن الذي يدرسه الكتاب، بالإضافة إلى ما جرت العادة بتناوله في مقدمات التحقيق. أما مقدمة التحقيق المجردة فلا تتضمن مثل هذه الدراسة المفصلة لمحتويات الكتاب، ولكنها في الوقت نفسه على درجة كبيرة من الأهمية. وتمثل

جزءًا أساسيًّا من مسئولية التحقيق، لما تحتويه من بحوث فنية حول النص تشمل الأغراض التالية:

١ ــ «التعريف» بالمؤلف وخصوصًا إذا لم يكن بالغ الشهرة، وبعصره وبظروف تأليفه للكتاب المحقق وغرضه من تأليفه.

٢ ــ تحقيق عنوان الكتاب اعتمادًا على ما يؤثره المؤلف نفسه من تسمية، وذلك لأن بعض الكتب يشتهر بأسماء عدة بعضها من وضع القراء، ومن الكتب ما ضاع فيه صفحة العنوان، وهنا يلزم المحقق أن يجتهد ليستظهر من النص داخليًّا ومن أية قرائن خارجية عنوانًا له(١).

٣ ــ إثبات صحة نسب الكتاب إلى مؤلفه اعتمادًا على المخطوطات نفسها، وعلى ما تتضمنه من آراء، ومقارنتها بما عرف عن المؤلف في غير هذا الكتاب، وعلى المصادر التاريخية التي نسبت الكتاب إليه خصوصًا من معاصريه أو العلماء المعتبرين من اللاحقين. مع دراسة وجهات النظر التي قد تذهب إلى نسبة الكتاب أو بعضه إلى مؤلف آخر(٢)، وهذه ناحية هامة جدًّا من عمل المحقق تنبغي العناية اللائقة بها.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق التي أعدها الدكتور محمد رشاد سالم لكتاب **«درء تعارض العقل والنقل»** الذي سبق أن نشره المرحوم الشيخ حامد الفقي بالقاهرة بعنوان **«موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»**.

(٢) انظر: الدراسة التي أعدها كاتب هذه الصفحات عن «نصير الدين الطوسي وكتابه **تجريد الاعتقاد ــ تحقيق ودراسة**» المحفوظة بمكتبة جامعة لندن.

٤ ــ وصف النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق وصفًا مفصلًا دقيقًا طبيعيًّا وموضوعيًّا على النحو الذي عرضنا له عند كلامنا على مرحلة «فحص النسخ وترتيبها»، مع شرح الرموز الممثلة لكل منها والأماكن التي جاءت منها وبياناتها فيها، ومراتبها بناء على تلك الخصائص السابقة، وعلاقات هذه النسخ بعضها ببعض أو «شجرة رواية النص» التي يهتم بها المستشرقون كثيرًا، ولا بأس بأن تتضمن المقدمة بعض النماذج المصورة بصفحات من كل نسخة، وخاصة «ورقة العنوان» «ورقة البسملة» «ورقة الخاتمة» وأية ورقة أخرى ذات أهمية خاصة إذا تيسر ذلك.

٥ ــ أن يصف المحقق منهجه وأسلوبه الخاص في التحقيق خدمة للقارئ وللباحثين من بعد، وخصوصًا إذا كان قد استخدم أساليب جديدة، أو استحدث مصطلحات خاصة، أو عني في تعليقاته بجوانب معينة لخدمة النص.

٦ ــ أن يشير إلى الفهارس التي ألحقها بالنص وأساليب ترتيبها والغاية من وضعها، وبصفة خاصة ما عساه يكون قد ابتكره من فهارس خاصة.

٧ ــ وأخيرًا أن يعرف بالكتاب وموضوعه وأهميته تعريفًا سريعًا يضيء للقارئ الطريق بشرط ألا يطغى على النص نفسه، ويؤثر البعض تقديم ملخص لكل مبحث من مباحث الكتاب بينما يرى الآخرون عدم ضرورة ذلك.

أما الإهداء، فإذا كان عمل المحقق كتابا فهو حر في أن يهديه لِمن يشاء، ولكن إذا كان رسالة فلا بد أن يهديه لمن ساعده، وكان له الفضل في إخراج الكتاب، وأن يشكر أيضا كل من قدّم له يد العون.

ثانيًا: الفهارس

إن إعداد الفهارس هو آخر عمل للمحقق يخدم به نصه وقارئيه، وتلك عملية فنية تقوم أساسًا على الخبرة «بالتصنيف» و«التكشيف»، وتتنوع طبقًا لمحتويات الكتاب نفسه ولكنها عادة تشمل:

١ ـ فهرس مباحث للكتاب وموضوعاته طبقًا لتسلسلها مقرونة بأرقام الصفحات.

٢ ـ فهرسًا لأعلام الأشخاص الواردة في النص، وفي تلك أساليب عدة تتجه إلى التوحيد الآن.

٣ ـ فهرسًا للآيات القرآنية، يراعى فيه غالبًا ترتيب ورودها في المصحف الشريف.

٤ ـ فهرسًا للأحاديث النبوية وقد ترتب أبجديًا حسب أوائل الأحاديث أو حسب الرواة، أو حسب ورودها في النص المحقق.

٥ ـ فهرسًا للأبيات الشعرية، ويراعى ترتيبها حسب قوافي الأبيات أبجديًا.

٦ ـ فهارس للأماكن والبلدان والطوائف والفرق والنحل والمذاهب ونحوها.

٧ ـ فهارس متنوعة طبقًا لمحتويات الكتاب نفسه، ونؤكد هنا بصفة

خاصة بالنسبة للكتب العلمية المتخصصة على إعداد فهرس للمسائل والمصطلحات العلمية، مع عدم الاكتفاء ببيان مواضع ورودها في المتن على وجه التفصيل، ولكن يرفق ذلك بنوع من التحديد لمضمون كل موضع أو مجموعة من المواضع، ليصل الباحثون إلى حاجتهم من النص أو التعليقات.

وإنه لغني عن البيان أن خلو كتاب ما وخاصة الموسوعات المستفيضة من تلك الفهارس يحول دون كمال الإفادة منها، ونضرب المثل لذلك بكتابين جليلين صدرا في العالم العربي.

١ ــ أولهما: «**المغني**» للقاضي عبد الجبار المعتزلي، وهو نحو ٢٠ مجلدًا، نشر منها اثنا عشر مجلدًا.

٢ ــ وثانيهما: «**شرح نهج البلاغة**» لابن أبي الحديد وقد بلغ ٢٠ مجلدًا أيضًا.

وقد خلا كل منهما عن فهرس ييسر محتوياته للقراء والباحثين، وحبذا لو توفر على ذلك أحد الخبراء، بل إنا لنأمل أن يحرم على الناشرين إخراج أي كتاب - موصوف بكونه محققًا - ما لم يتضمن هذه الفهارس، وما لم يراع فيه القدر الضروري من الجوانب التي ذكرناها لعملية التحقيق بمراحلها المختلفة[١].

---

(١) راجع البكري: ١١٦ وما بعدها، وهارون ص٨٦ـ٩٢ وعبد اللطيف، «**غاية المرام في علم الكلام**» للآمدي - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٩٧١م.

مخطوطات الرياضيات في العصرين المملوكي و العثماني

دراسة مفاهيمية

محمد عبد الوهاب جلال

لم تنل مخطوطات الرياضيات التي نسخت في مصر إبان العصرين المملوكي و العثماني الاهتمام الذي يليق بها من قبل المحققين، برغم توافر نسخها وسهولة قراءتها. وربما كان الاعتقاد السائد بأن ذلك العصر كان عصر انحطاط علمي هو المسئول عن ذلك الإهمال. وليس بعيدا عن ذلك أيضا أن تاريخ العلم العربي مازالت تتحكم فيه مسلمات وأحكام مسبقة من قبيل تقسيمه إلى مرحلتين: مرحلة ازدهار أو عصر ذهبي ومرحلة انحطاط أو عصر ظلامي، لا يستحق اهتمام المؤرخين. ومثل هذه الأحكام تنطوي على أفكار وتصورات مضمرة لا تظهر على السطح، لكنها تتحكم في التوجهات الفكرية تحكمًا مباشرًا. من أهم تلك التصورات الحاكمة من وراء الستار تلك التي تصور العلم وفقًا للنموذج الغربي: الهلينستي قديمًا والوضعي حديثًا، وما سوى ذلك من تصورات حول العالم ليست سوى محض خرافات وأساطير، أو على أفضل تقدير وصفات عملية منقولة من التجربة المعاشة. يعبر هذا التصور عن النموذج الأحادي للعقل كما صاغه الاتجاه الرئيس في الحضارة الغربية. لا يتسع المقام هنا لمناقشة هذا الاختزال الابستمولوجي الذي كرسته الفلسفة الغربية

وروجت له آلة الغرب الدعائية وحولته أيدولوجية المركزية الأوروبية إلى حقيقة كونية.

لا يمكن فصل حالة الرياضيات في ذلك العصر عن رؤية العالم التي كانت سائدة آنذاك من ناحية وعن درجة العمران من ناحية أخرى. وإذا كان اكتشاف العالم الجديد قد حوّل مركز العالم من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، فإن ذلك قد انعكس سلبًا على العالم القديم بمجمله. عانى العالم الإسلامي من تحويل طرق التجارة الأسيوية لتمر عن طريق رأس الرجاء الصالح، كما عاني من ضمور مكانة البحر المتوسط. دخلت المجتمعات الإسلامية على أثر ذلك في حالة سكون وثبات أفضت إلى استقرار الطلب الاجتماعي على العلم وتوقفه عند متطلبات محددة بسبب غياب مصادر تجدد المشكلات والمسائل، وبسبب خلو النظرة إلى العالم من مفهوم التطور.

لكن هذا التراجع الظاهري في أصالة التأليف العلمي لا ينبغي أن يصرف انتباهنا عن التحول الابستمولوجي العميق الذي شهده العلم العربي منذ القرن السابع الهجري: تحول أجزاء من الحساب والجبر والميقات إلى علوم آلة للعلم الديني على غرار علم النحو.

نقد التحقيق

انتقلت قواعد التحقيق إلينا من المستشرقين الذين نقلوها بدورهم من أعمال النشر العلمي (النقدي) للمخطوطات اليونانية واللاتينية. ومدار تلك

القواعد على مقارنة النسخ وإبراز الفروق بينها واختيار ما يعتقد أنه الأقرب إلى نسخة المؤلف. لاشك أن لهذا العمل أهميته، خاصة عندما تكثر السواقط وأخطاء النساخ، لكن في نفس الوقت له أيضًا سلبياته إذ إنه حصر التحقيق في مشاكل النسخ على حساب دراسة وفهم النص. وفي حالة المخطوطات العلمية فإن الاكتفاء بمعالجة مشكلات النسخ ومقارنة النسخ دون النفاذ إلى النص وفك مغالقه ومعرفة دلالة مصطلحاته غالبًا ما يؤدي إلى تعمية النص وإغلاقه أمام القارئ بدلًا من تذليله للقراءة. ولتفادي ذلك ينبغي أن يتضمن منهج تحقيق المخطوطات العلمية شقين: شق شكلي، وهو قواعد التحقيق المتعارف عليها، وشق مفهومي وهو عبارة عن خلفية تاريخية عن العلم وطرق التأليف وبنية المؤلفات في العصر الذي ينتمي إليه المخطوط المراد تحقيقه.

ولعل استعارة مفهوم التناص من النقد الأدبي لإدخاله ضمن أدوات فهم النصوص قد يعود بالفائدة على المحققين. والتناص عند نقاد الأدب يعني العلاقة بين نصين أو أكثر، وهي التي تؤثر في طريقة قراءة النص الذي تقع فيه آثار نصوص أخرى أو أصداؤها[1].

وبتتبع آثار النصوص الأخرى في النص موضوع التحقيق قد يجد المحقق ما يعينه على فهم النص وتصحيحه والتأكد من نسبته إلى مؤلفه. آن الأوان لتحرر التحقيق من أسر النسخ والانتقال إلى رحاب النص.

---

(١) محمد عنانى، المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ٢٠٠٣، ص ٤٦.

نموذج للمنظور المفاهيمي في تحقيق مخطوطات الرياضيات

وقع اختيارنا على عملين لحسين بن محمد المحلي الذي عاش في النصف الأول من القرن الثامن عشر (ت ١١٧٠هـ/١٧٥٧م) لشرح ما ينبغي أن يتضمنه منهج تحقيق المخطوطات الرياضية من إعداد تاريخي يعين المحقق على فهم بنية المؤلفات وتداخلها. وسبب الاختيار هو أن المحلي قد تلقى تكوينه العلمي في القرن الثامن عشر. وكان لأعماله دور تعليمي في النصف الثاني من القرن نفسه، فهو بذلك يمثل القرن الثامن عشر، كما أنه يعد نموذجا للفقيه الحاسب وللمعلم الشارح الذي يعلم الطلاب ويصنف الكتب التعليمية في الحساب، وفقًا لنسق معرض متصل كان ابن الهائم[1] نموذجه الأعلى. فأعماله شاهد على تداخل العصرين المملوكي و العثماني ووحدة منظومتهما المعرفية.

والمحلي فقيه شافعي له مؤلف من جزءين في الفروع على المذهب الشافعي. كان يعلم الطلاب مقابل أجر، وينسخ مؤلفاته بيده، ويبيعها في متجر له بجوار الأزهر. اشتهر بأنه حيسوبي (نسبة إلى الحساب)، وفرضي (نسبة إلى

---

(١) ابن الهائم (٧٥٣ ـ ٨١٥ هـ/ ١٣٥٢ ـ ١٤١٢م) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد عماد على، فقيه شافعى مصرى ثم مقدسى «عنى بالفرائض والحساب حتى فاق الأقران بذلك فى ذلك ورحل إليه الناس من الآفاق». ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج ٢، ص ٥٢٥.

له مؤلفات عديدة فى الحساب والجبر والفرائض والفقه والنحو. أشهر كتبه: «المعونة» و«الوسيلة» و«اللمع» فى الحساب و«مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب» فى صناعة الغبار و«المقنع» فى الجبر والمقابلة. أشهر تلاميذه ابن حجر العسقلانى.

علم الفرائض الذي هو تقسيم التركات بمقتضى الشرع). كان له باع في «علم الحساب الهوائي والغباري والفرائض وشباك ابن الهائم والجبر والمقابلة والمساحة وحل الأعداد»[١].

تتلمذ على العديد من علماء القرن الثامن عشر مثل الشيخ محمد الغمري. أما تلاميذه هو فأشهرهم الشيخ محمد شافعي بن موسى الجناجي المالكي (ت ١٧٨٦). مؤلفاته المعروفة في الحساب هي «**فتح رب البرية على متن السخاوية**» و«**كشف الأستار عن نزهة الغبار**». وجاء في ترجمته في «**تاريخ الجبرتي**» أن له شرحًا على القلصادى[٢]. كما ذكر هو في كتابه «**كشف الأستار عن نزهة الغبار**» أن له عملين آخرين هما «**رفع الإلباس في تحويل الأرطال والأكياس**» وفيه العديد من مسائل تحويل الوحدات (دراهم إلى مثاقيل والعكس)، و«**شرح الشناوية**» الذي توسع فيه في مسائل النسبة. وجاء في أحد المصادر أن له شرحًا على «**الأرجوزة الياسمينية**» في الجبر والمقابلة[٣].

---

(١) تاريخ الجبرتى ج، ص ٣٦٤.

(٢) القلصادى (٨٠٣ ـ ٨٩١ هـ/ ١٤٠٠ ـ ١٤٨٦ م).

رياضى أندلسى له شرحان على كتاب «**تلخيص أعمال الحساب**» لابن البناء المراكشى، وكتاب «**كشف الأسرار فى علم الغبار**» الذى فرغ من تأليفه سنة ٨٥٢ هـ فى مصر إبان عودته من الحج. وله مصنفات أخرى عديدة فى الحساب والجبر والفرائض والفقه المالكى والحديث ومدح الرسول ﷺ، والنحو والعروض والمنطق والنجوم وعلم الميزان.

(٣) توجد نسخة منه فى مكتبة مؤسسة هارتفورد بالولايات المتحدة الأمريكية.

النموذج الأول

المتن: «**الرسالة السخاوية**»[1] لعبد القادر السخاوي[2] الشافعي الذي كان حيًّا نحو سنة ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م.

عمل مختصر جدًا (سبع ورقات) في الحساب الهندي موجه إلى المبتدئين من الطلاب. بدأه المصنف بشرح طريقة كتابة الأعداد الهندية، التي وصفها بأنها الغالب استعمالها، مستخدمًا القليل من الأمثلة، ثم انتقل إلى تعريف العمليات الأربعة (الجمع والطرح والضرب والقسمة) على الأعداد الصحيحة ثم على الكسور، مكتفيا في كل حالة بأمثلة محددة. وجه المصنف إلى امتحان صحة العملية عن طريق الضد في حالة الأعداد الصحيحة. وأخيرًا ختم الرسالة بسطور قليلة في استخراج المجهول بالأعداد الأربعة المتناسبة. وأورد مثالًا واحدًا في قسمة المحاصة (قسمة مال المفلس على الغرماء).

جلال شوقي: منظومات ابن الياسمين فى أعمال الجبر و الحساب سلسلة التراث العلمى العربى، الكويت، ١٩٨٨، ص ١٠٩.

(١) «الرسالة السخاوية» للسخاوى مخطوطة نسخها أحمد البيضاوى سنة ١٢٥٧ هـ، مسطرتها ١٩ سطرًا ـ ٢٥ سم.

[٢١٥] ١٢٠٤٤ حساب ـ المكتبة الأزهرية.

(٢) له مؤلف آخر «مختصر فى حساب الجمل».

انظر بروكلمان.

وبسبب الاختصار الشديد الذي بلغ درجة الاختزال لم يتعرض المصنف للحالات المختلفة للعمليات. وربما كان ذلك ملائمًا للمبتدئين من المتعلمين حتى لا تتشتت أذهانهم وتخور عزائمهم إذا عرضت عليهم منذ البداية جملة القواعد ومختلف الحالات. وأيا كان الأمر، فإن هذه الرسالة تعد تمهيدًا مبسطًا للراغبين في تعلم الحساب.

الشرح

«**فتح رب البرية على متن السخاوية**»[١] لحسين بن محمد المحلي.

وضع هذا الشرح بعد المتن بنحو قرن ونصف. وهو كتاب ينتمي إلى طائفة الكتب التعليمية المعروفة بالمتوسطات، فهو كما وصفه مؤلفه: «ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل»[٢]. ومعروف أن الكتب التعليمية آنذاك كانت تنقسم بحسب طولها إلى ثلاث فئات: المختصرات والمتوسطات والمطولات أو المبسوطات. هذا بالإضافة إلى نوع آخر وهو المنظومات - وهي تقليد هندي قديم - التي قد يكون الغرض منها مساعدة الطلاب على الحفظ.

---

(١) «**فتح رب البرية على متن السخاوية**» لحسين بن محمد المحلى. تاريخ النسخ سنة ١٢٦٥ هـ مسطرتها ٢٥ سطرا - ٢١ سم.

[٣٩٤] ٥٣٦٥٨ حساب - المكتبة الأزهرية.

(٢) المصدر السابق ورقة ٢.

عرّف الشارح الحساب لغة بأنه «معرفة العدد، يقال: حسب الشيء، أي: عدّه»، واصطلاحا بأنه «علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج المجهولات العددية»، ثم ذكر أن فائدته هي «أن يصير المجهول معلومًا» وغايته هي «سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب». أما موضوعه فهو «العدد من حيث تحليله وتركيبه، فالتحليل بالطرح والقسمة والتجذير، والتركيب بالضرب والجمع والتكعيب». وأورد بعد ذلك تعريف العدد: «هو ما تألف من الآحاد، أو الكثرة المجتمعة من الآحاد، أو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين المتساوي بعداهما عنه». وليس خافيًا هنا الجمع بين تعريف العدد وبين إحدى خواصه. ثم ذكر الرأيين المختلفين حول ما إذا كان الواحد عددًا[1].

قدم الشارح وصفًا لمكانة علم الحساب ودوره من منظور عصره. وفي هذا الوصف تبدو ملامح النسق المعرفي لذلك الوقت، فهو يقول أن علم الحساب «ركن من أركان الدين» وأن الأمم على اختلاف مشاربها متفقة على فضله. واستشهد بقول منسوب إلى الإمام الشافعي: «من تعلم الحساب جزل رأيه». وأورد أبياتًا من الشعر تفيد بأن الحساب علم جليل لا غنى عنه للفقهاء والتجار. وعدد مجالات استخدامه:

- الميقات (حساب الشهور والأيام وحركات الشمس).
- الفرائض (أعمال المناسخات وقسمة التركات والوصايا والدوريات).

(١) المصدر السابق ورقة ٣.

- الفقه (حساب الزكوات وأعمال الحج والصوم والصلوات).
- قسمة الغنائم.
- الإجارات.
- المسافات.

فعلم الحساب إذن يمثل قاسمًا مشتركًا بين العديد من الممارسات الدينية وبعض الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يفسر اهتمام الفقهاء بتعلمه وتعليمه ووضع المصنفات فيه، ويفسر أيضًا تأثر تلك المصنفات بقوالب المؤلفات الفقهية[١].

ميز الشارح بين الأرقام الهندية الشائع استعمالها عند المشارقة وبين الغبارية الشائعة عند المغاربة، مشيرًا إلى أن أصل الاثنين هندي. ثم بين أشكال الأعداد ومراتبها ومنازلها، فالأصل في مراتب الأعداد الآحاد والعشرات والمئات، وما سوى ذلك مركب منها إلى غير نهاية. وانتقل بعد ذلك إلى العمليات الأربع فعرّف كل واحدة منها، وتعرض إلى حالاتها المختلفة مع تقديم الأمثلة لكل حالة. فهو يقول أن الجمع «ثلاثة أقسام لا زائد عليها بدليل الاستقراء»[٢] لكن مصنف المتن لم يستوفها واقتصر على قسم واحد فقط، تسهيلا على المبتدئين. وكذلك في العمليات الثلاث الأخرى لم يتعرض المتن إلا إلى حالة واحدة في

(١) المصدر السابق ورقة ٣ .

(٢) المصدر السابق ورقة ٦ .

كل عملية. فكانت مهمة الشارح استيفاء بقية الحالات وتعزيزها بالأمثلة مع التنويه بطريقة التحقق من صحة الجواب في كل حالة.

عدّد الشارح المصطلحات التي تطلق على قسمة عدد على عدد أكثر منه، فهي قسمة عند المشارقة، وتسمية عن المغاربة، ونسبة عند العجم. ثم عرّف الكسر بأنه بعض من ذي أجزاء حقيقية، وأن منه المنطق، وهو ما أمكن التعبير عن حقيقته بلفظ الجزئية (نصف، ثلث، ربع،...) وأصم، وهو ما لا يمكن التعبير عنه بلفظ الجزئية (١١/١، ١٢/١ ...). وبعد ذلك ذكر أنواع الكسور وطريقة وضعها وتحويلها وأعمالها (العمليات الأربع) وتطبيقها في تحويل الوحدات (القيراط، الحبة، الدانق)، ثم عرّف آلية الجبر والحط: الجبر هو إكمال الكسر ليصير واحدا بالضرب في معكوس الكسر (لم يستخدم الشارح مصطلح معكوس)، والحط هو إنقاص كسر مركب (أكثر من واحد) ليصير واحدا بالضرب في معكوسه. فالجبر والحط إذن عمليتان محدودتان من أعمال الكسور. ولم ترد في الشرح أي إشارة إلى علم الجبر ولا للمعادلات، وحتى استخراج المجهول عالجه الشارح بطرق حسابية (طريقة الأعداد المتناسبة وطريقة العمل بالكفات).

وفي التطبيقات أكمل الشارح حالات القسمة بالمحاصة (قسمة مال المفلس على الغرماء)، والتي لم يأت واضع المتن إلا بمثال واحد فيها. كما أضاف فصلًا في استخراج المجهول بطريقة العمل بالكفات (العمل بالخطأين).

تميز الشرح بذكر المصادر بخلاف المتن الذي خلا منها. ومن الحُسّاب الذين جاء ذكرهم في الشرح: ابن البناء المراكشي[١]، ابن المجدي[٢]، ابن الهائم، الشنشوري، الغَزي، الغُزي، سبط المارديني[٣]، البلبيسي، القلصادي، زين العابدين، أما المؤلفات التي عرض لها فهي «**تلخيص أعمال الحساب**» لابن البناء المراكشي، و«**اللمع**» و«**نزهة النظار في علم الغبار**» لابن الهائم. وقد تكرر

(١) ابن البناء المراكشى (٦٥٤ - ٧٢١ هـ/ ١٢٥٦ - ١٣٢١ م) أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدى، رياضى مغربى.

له مؤلفات فى الحساب والأعداد والفلك والمنطق.

أشهر مؤلفاته «تلخيص أعمال الحساب» وله شرح عليه موسوم «رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب».

(٢) ابن المجدى (٧٦٧ - ٨٥٠ هـ/ ١٣٦٦ - ١٤٤٧م)

أحمد بن رجب بن طيبغا، القاهرى الشافعى.

له مؤلفاته كثيرة فى التقويم والفلك والميقات وشرح على ابن البناء.

(٣) سبط المارديني (٨٢٦ - ٩١٢هـ).

أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بدر الدين الغزّال الشافعى، الدمشقى الأصل، القاهرى المولد والوفاة. عيّن مؤقتا بالجامع الأزهر.

أشهر مؤلفاته:

- «تحفة الأحباب فى علم الحساب».
- «ارشاد الطالب إلى وسيلة الحساب».
- «اللمعة المارديينة فى شرح الأرجوزة الياسمينية».
- «الرسالة الفتحية فى الأعمال الجيبية».
- «كفاية القنوع فى العمل بالربع الشمالى المقطوع».

ذكر «نزهة النظار...» أكثر من مرة، ويبدو أن الشارح قد اطلع عليه وعلى بعض شروحه وأفاد منها. كما يفهم أن هذا الكتاب كان مشهورًا آنذاك. ولا غرابة في ذلك، إذ إن أعمال ابن الهائم كانت تشكل النموذج المعياري لمؤلفات الحساب في ذلك العصر.

لا يلاحظ المرء ثمة تطورًا أو حتى اختلافًا في اللغة المستخدمة بين الشرح والمتن. ففي النصين تستخدم الألفاظ والمصطلحات ذاتها وطريقة وضع الأعداد في العمليات الأربع وعلامة القسمة لم تتغير، وكتابة الكسر بوضع خط أفقي يفصل بين البسط والمقام هي هي، وجداول الأعداد الأربعة المتناسبة وجداول المحاصة لم يطرأ عليها أي اختلاف. وفي الحالتين نجد غيابًا للقوانين وندرة في القواعد لصالح طرق العمليات (أو ما يسمى حديثًا بالخوارزميات) واهتمامًا باختبار صحة الجواب.

لكن اللافت للانتباه هو أن الشرح ليس إيضاحا للمستشكل من النص الأصلي، و إنما هو تكميل له وسد لفراغاته وتطويعه للحاجات المتفاوتة للمتعلمين. والأمر كذلك، فلماذا إذن اختار حسين المحلي الانتساب إلى المتن وجعل من مؤلفه شرحًا له ؟ أيكون ذلك بغرض الاستفادة من شهرة المتن الذي قال عنه في مقدمة شرحه أنه «حظي بالقبول والانتفاع والاشتهار»[1]؟ ربما كانت له أسبابه الخاصة، لكن الأرجح هو أن طريقة التأليف في الحساب

(١) «فتح رب البرية على متن السخاوية» ورقة ٢.

والميقات قد اندمجت في منظومة العلوم الإسلامية واستعارت طرائقها ومناهجها وأسسها المعرفية. وأهم ما يميز تلك المنظومة هو أن أصولها قد وضعت في الماضي مما حال دون بزوغ فكرة التطور.

النموذج الثاني

الأصل: «مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب» لابن الهائم.

عرف هذا الكتاب أيضا باسم «**المرشدة في صناعة الغبار**». فرغ ابن الهائم من تصنيف هذا الكتاب سنة ٧٨٣هـ. فهو إذن من مؤلفاته المبكرة. والكتاب تعليمي كباقي كتب ابن الهائم في الحساب والجبر، الغرض منه تلبية احتياجات المبتدئين في تعلم الحساب. يقول ابن الهائم في مقدمته: « فإن بعض الراغبين في تعلم الحساب قد التمس مني مقدمة في هذا الباب، أقتصر فيها من المهم على الأهم، وأبينها أحسن تبيين وأتم... ».

أما محتويات الكتاب فهي قسم أعمال العدد الصحيح (التضعيف، التصنيف، الجمع، الطرح، الضرب، القسمة)، وقسم مماثل لأعمال الكسور، وأخيرا تكملة في استخراج المجهول بطريقتي الأعداد المتناسبة والعمل بالكفات، وعشرون نوعًا من مسائل المجهولات. وقد لخص فارس بنطالب ـ محقق المخطوطة ـ محتويات الكتاب في مقدمة تحقيقه للمخطوطة ولفت الانتباه

إلى أن مسائل المعاملات التي جاءت في التكملة تعطي فكرة عن بعض ملامح الحياة التجارية والمالية في العصر المملوكي الذي عاش فيه المؤلف[١].

لم يعرّف المؤلف العدد واكتفي بإعطاء أسمائه وأشكاله ومراتبه، بينما عرف الكسر وحدد أنواعه وفئاته وشرح كيفية إجراء العمليات الحسابية مع الإكثار من الأمثلة والمسائل المحلولة، تسهيلا على الطلاب المبتدئين الذين من أجلهم وضع الكتاب.

ويمضي الكتاب إلى غايته بشرح طرق استخراج المجهولات لأغراض عملية. والجبر والحط عند ابن الهائم مجرد آلية من آليات الوصول إلى المجهول. أما بالنسبة للمعادلات (لم يستخدم المؤلف هذا المصطلح) فهو لم يتطرق إلا للمعادلات البسيطة (على شاكلة أس = ب، و أس^{٢} = ب) دون أن يستخدم المصطلحات الجبرية ولا طرق الجبريين في الحل. ولحل المسائل العملية استخدم طريقة العمل بالكفات التي استخدمها حتى في حالة وجود ثلاثة مجهولات. وعلى غرار سائر كتب الصناعة الحسابية بسط المؤلف أسماء الأعداد ومراتبها وأشكالها، وكذلك بالنسبة للكسور، ثم أوضح طرق مزاولة العمليات سواء بالتركيب أو بالتحليل أو بالمؤلف منهما، وذلك على الأصحاح (الأعداد الطبيعية) والكسور، وأخيرا شرح طرق استخراج المجهولات. ومن

---

(١) «مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب» لابن الهائم تحقيق فارس بنطالب، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩، ص ٤٤.

الملاحظات التي قد تنطبق على معظم تلك المؤلفات بما فيها كتاب ابن الهائم أنها كرست الحساب باعتباره صناعة لها قواعد وآليات لحل المسائل واعتبرت الجبر فرعًا، أو بالأحرى إحدى آليات الحساب لاستخراج المجهولات، شأنه شأن طريقتي الأعداد المتناسبة والعمل بالكفات (الخطأين). يلاحظ أيضًا غياب الرموز وعدم ظهور الأرقام إلا في أضيق نطاق (عند رسم أشكال العدد وليس في المسائل) والاستخدام الواسع للألفاظ (اللغة الطبيعية) حتى أن واو العطف اعتبرت أحد أوجه الجمع في حالة تباين الأجناس وكذلك حرف الاستثناء في الطرح.

يمكن القول أن المرجع الرئيس لكتاب «**مرشدة الطالب...**» هو كتاب «**تلخيص أعمال الحساب**» لابن البناء المراكشي (٦٥٤ ـ ٧٢١هـ) الذي يعد من المؤلفات ذات التأثير الواسع في المغرب وكذلك في مصر منذ القرن الثامن الهجري. وقد حظي كتاب ابن البناء باهتمام العلماء والفقهاء المغاربة الذين استمروا في وضع الشروح والمختصرات عليه لعدة قرون، ومعظمها كان معروفا في مصر[1].

---

(١) الهوارى المصراطى (ت ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥ م): «**اللباب فى شرح أعمال الحساب**».

الموحدى (كتب فى النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى):

«**تحصيل المنى فى شرح تلخيص ابن البناء**».

ابن زكريا الغرناطى (ت ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٤ م): «**الشرح الكبير**».

العقبانى (ت ٨١١ هـ/ ١٤٠٨ م): «**شرح التلخيص**».

وابن الهائم نفسه بدأ تأليفه في الحساب بوضع مختصر لهذا الكتاب الشهير سماه «**الحاوي في الحساب**» فرغ من وضعه سنة ٧٨٢ هـ. كما صنف الموقت أبي المجدي (ت ٨٥٠هـ/ ١٤٦٣م) شرحا على نفس الكتاب سماه «**حاوي اللباب وشرح تلخيص أعمال الحساب**» فرغ منه سنة ٨٣٤هـ.

وأوجه تأثر كتاب «**مرشدة الطالب...**» بكتاب «**تلخيص أعمال الحساب**»عديدة، فالترتيب واحد، وإن كان ابن الهائم قد بسّط واختزل ليحقق المقصد التعليمي لكتابه. وفي أكثر من موضع عرض ابن الهائم إلى مصطلحات ورموز المغاربة، فأعطى مثلا المصطلح الذي كانوا يستخدمونه في توصيف قسمة القليل على الكثير: التسمية، واستخدم الرمز الذي كان المغاربة يستعملونه للكسر. كما أن عدة مسائل من «**تلخيص أعمال الحساب**»، موجودة كما هي في «**مرشدة الطالب...**». لذا يمكن وصف كتاب ابن الهائم بأنه اختصار أو تبسيط لكتاب ابن البناء لغرض التعليم. لكن تعريف ابن الهائم للكسر بأنه

ابن الخطيب (ابن قنفذ) (ت ٨١٥ هـ/ ١٤١٢ م): «**حط النقاب عن وجوه أعمال الحساب**» .

ابن هيدور (ت ٨١٦ هـ/ ١٤١٣ م): «**التمحيص فى شرح التلخيص**» .

ابن مرزوق الحفيد (ت ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٩ م): «**نظم تلخيص أعمال الحساب**» .

الحباق (ت ٨٦٨هـ/ ١٤٦٣م): «**شرح التلخيص**».

القلصادى (ت ٨٩١هـ/ ١٤٨٦ م): «**شرح تلخيص ابن البناء**» (له شرحان كبير وصغير).

ابن غازى المكناسى (ت ٩١٩ هـ/ ١٥١٣م):

- «**منية الحُسّاب**» .
- «**بغية الطلاب فى شرح منية الحُسّاب**» .

«اسم لنسبة مقدار إلى مقدار أعظم منه بالجزئية» يختلف عن تعريف ابن البناء: «نسبة بين عددين». الأول يتحدث عن مقادير والثاني عن أعداد، وكلمة مقدار تستخدم للكم الهندسي المتصل وليس للأعداد التي كانت تعتبر كمًّا منفصلا. وهذا الاختلاف أمر يثير التساؤل ويستدعي المزيد من البحث والتنقيب.

ينتمي هذا الكتاب إلى طائفة المتوسطات من الكتب التعليمية. وابن الهائم، الذي كان شيخًا معلمًا بمدرسة الصلاحية في القدس، صنف الكتب التعليمية بأشكالها المختلفة (المبسوط والمتوسط والمختصر والمختصر والمنظوم). وقد اهتم بعمل مختصرات لكتبه بنفسه، فقام باختصار كتابه «**المعونة في علم الحساب**» وسمي المختصر«**الوسيلة**» واختصر كتابه «**الممتع في شرح المقنع**»، ووضع مختصرا لكتاب «**مرشدة الطالب**»عنوانه «**نزهة النظار في علم الغبار**». و لهذا المختصر عناوين أخرى مثل «**نزهة النظار في قلم الغبار**»، و«**نزهة الأحباب في تعريف الحساب**»، و«**النزهة في الحساب**»، و«**النزهة في علم الحساب على تعلم الغبار**»، و«**تلخيص المرشدة في صناعة الغبار**».

وجاء في مقدمة هذا المختصر: «فإن كتابي الموسوم **بالمرشدة في صناعة الغبار** لما تلقى بالقبول وحظي بالانتشار، كلف به صديق يهوي الاختصار، فالتمس مني أن ألخصه». وفي خاتمته يقول ابن الهائم: «فهذا القدر المختصر عليه مما لايسع الطالب المحصل جهله... ومن أراد التبحر في التصرف في المجهول بالأعداد المتناسبة فعليه بالمعونة التي فاقت كتب هذا الفن قاطبة...».

حظي هذا المختصر باهتمام عدد من العلماء فتناولوه بالشرح، ومن بين هؤلاء حسين المحلي[١].

الشرح: «كشف الأستار عن نزهة الغبار» لحسين المحلي[٢]:

أول ما يلفت الانتباه عند الشروع في دراسة هذا العمل الذي ينتمي إلى طائفة المطولات هو أن الفارق الزمني بين وضع الشرح (١١٦٥هـ) وتصنيف الأصل (٧٨٣هـ) نحو أربعة قرون. و أن هذا الشرح يمثل حلقة في سلسلة من الشروح التي لم تنقطع طيلة تلك الفترة على مؤلفات ابن الهائم. وهذا ما يثير جملة من الأسئلة حول ثبات منظومة المعرفة الرياضية طوال العصرين

---

(١) من تلك الشروح:

- **«تحفة الطلاب فى شرح نزهة الحساب»** لشهاب الدين أبى العباس أحمد البيروتى الشافعى، من رجال القرن التاسع الهجرى. فرغ من تأليفه سنة ٨٩٠هـ.
- **«شرح الغزى»**، وهو أبو عبد الله محمد بن أبى العباس أحمد الغزى، من رجال القرن العاشر الهجرى. فرغ من تأليفه سنة ٩٤٧هـ.
- **«مسلك الطلاب فى شرح نزهة الحساب»** ليحيى بن تقى الدين الحلبى الشافعى، من رجال القرن الحادى عشر الهجرى. فرغ من تأليفه سنة ١٠٢٨هـ.
- **«كشف الأستارعن نزهة الغبار»** لحسين المحلى الشافعى، من رجال القرن الثانى عشر الهجرى. فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥هـ.

(٢) حسين بن محمد المحلى: **«كشف الأستار عن نزهة الغبار»** مخطوطة بالمكتبة الأزهرية [٣٥٠] بخيت ٤٥٦٢٤.

وهى نسخة فى مجلد بقلم معتاد، بخط المؤلف تاريخها ١١٦٥هـ.

فى ١٢٢ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا ـ ٢١ سم.

المملوكي والعثماني واستقرارها عند أعمال ابن الهائم. وأسئلة أخرى حول استمرار وضع الشروح في حضور المتن الذي ليس بالصعوبة التي قد توحي بها كثرة الشروح واستمرار وضعها.

يقول الشارح في مقدمته: «هذا شرح على «نزهة الغبار» لمن له معرفة بهذا الفن والاشتهار جعلته وصلة للمبتدئ وعمدة للمنتهى ومرجعًا للادكار، أذكر فيه قواعد معتبرات ومسائل محررات تغني عن مراجعة الكتب الكبار...»[١].

وهو ما يخالف الغرض من وضع الأصل كما عبر عنه ابن الهائم في مقدمته. فلا الغرض من التأليف واحد في الحالتين، ولا الجمهور المقصود هو نفسه. وبمقارنة الكتابين نجد أن كلمة شرح هي مجرد خيط رفيع يربط الشرح بالمتن. فالشرح حافل بالاقتباسات المأخوذة من مؤلفات أخرى. كما يخوض الشارح في مسائل خلافية عارضا مختلف الآراء. ويبدي الشارح أيضا بعض الاهتمام بما يقال عن العدد خارج إطارالعمليات. وكل ذلك غير موجود في الأصل. و إذا كان الشرح أقرب أن يكون كتابا مستقلا فلماذا يقلل صاحبه من شأنه ويصفه بأنه شرح ؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال بحثًا معمقًا في تقاليد التأليف ومحدداته آنذاك. ومهما كان الأمر فإن كتب الشروح والحواشي والتعليقات ليست بالضرورة اجترارا لمتون قديمة، فهي تتفاوت في علاقتها بالمتون ونجد فيها أحيانًا أشياء جديدة. لكن التقاليد العلمية الموروثة من العلوم المعيارية آنذاك

(١) مخطوطة «كشف الأستار عن نزهة الغبار» ورقة ٢.

كانت تقدم التقليد على التجديد، وتعلي من شأن العلم الموروث. والشروح في الغالب هي كتب تعليمية. ولما كانت العلوم الدينية هي محور نظام التعليم آنذاك، فقد رشحت تقاليدها في التأليف إلى مجمل المجال المعرفي. تعتبر تلك التقاليد أن أمهات الكتب قد وضعت ولم يعد هنالك زيادة لمستزيد. فرسخ لدى الشيوخ المعلمين أن هناك مؤلفات كبرى في كل فرع من فروع العلم تغني عما سواها. وينبغي ألا نغفل عن أن جل الطلب التعليمي على علم الحساب كان يأتي من طلاب علم الفرائض الذي هو فرع من فروع الفقه، فلا غرابة إذن أن تسود تقاليد علم الفقه في التأليف والتعليم.

وأيًّا كان الأمر، فالشرح، دون شك، نتاج لعصره وإن ارتبط بالمتن الذي سبقه بقرون. ومن هذا المنظور يمكن اعتبار الشرح مصنفًا مستقلًّا له جذوره التاريخية - التي يمثل المتن واحدًا منها - وله قيمته العلمية المستمدة من سياقه المعرفي. والجذور التاريخية لشرح المحلى كما تبدو في الاقتباسات والمصادر التي يذكرها الشارح هي تراث المدرسة المغربية (مدرسة ابن البناء المراكشي وتلاميذه) الذي انتقل واستوطن في مصر منذ القرن الثامن الهجري. لكن لماذا ارتبطت مصر علميًّا بالمغرب في ذلك الوقت؟ هل لأن الدولة الأيوبية في سعيها إلى محو آثار الفاطميين قد أتت على خزائن الكتب العلمية التي زخرت بها القاهرة في العهد الفاطمي؟ أم لأن الإعصار المغولي قد أدى إلى انقطاع خطوط الاتصال والتبادل العلمي مع المشرق الذي عمّه الخراب؟

ليس من المتوقع إذن العثور على نتائج جديدة أو حتى ذكر لما توصل إليه المتأخرون مثل الفارسي والكاشي، وذلك للطبيعة التعليمية للكتاب، ولأن حساب الفرائض لا يحتاج إلى أكثر من القواعد التي تضمنها الكتاب.

ترجم الشارح لمؤلف الأصل - ابن الهائم - وذكر سلسلة الشيوخ الذين نقلوا المتن من المؤلف حتى وصل إليه (الإسناد)[1]. وأورد مصادره ونسب اقتباساته إلى أصحابها. واللافت أن أغلب تلك المصادر مغربية وتحديدا كتاب «**تلخيص أعمال الحساب**» لابن البناء المراكشي وشروح تلاميذه عليه (أبي بكر الغرناطي، ابن هيدور، القلصادي، ابن غازي). أما المصادر غيرالمغربية فهي شرح الشنشوري على «**مرشدة الطالب...**» وشروح كل من أبي قاسم والغزي على «**نزهة الغبار...**» على ابن الهائم أيضا، وشرح ابن المجدي على «**تلخيص أعمال الحساب**» فشرح حسين المحلى إذن هو توليف لبعض شروح «**تلخيص أعمال الحساب**» لابن البناء التي وضع معظمها تلاميذه المغاربة (المالكية) وتوطين لأعمال تلك المدرسة في مصر تحت راية الشافعية.

وعلى غرار معظم كتب الحساب، قسم الشارح مصنفه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: هو أشكال الأعداد وأسماؤها ومراتبها، والثاني مزاولة العمليات الحسابية (أعمال الصحيح من جمع وطرح وضرب وقسمة وتجذير) ثم أعمال الكسور، والثالث هو استخراج المجهولات بطرق التناسب العددي والخطأين

---

(١) مخطوطة «كشف الأستار عن نزهة الغبار» ورقة ٢.

والعمل بالكفات. هذا مع الإكثار من تقديم الأمثلة والمسائل لمساعدة الطلاب على الاستيعاب. كل ذلك باستخدام اللغة الطبيعية في غياب الرموز (باستثناء الخط الذي يفصل بين البسط والمقام في الكسور ويقال: إنه من وضع المغاربة، وعلامة الجذر التي بدأ باستخدامها القلصادي).

أضاف الشارح عدة إضافات لم تكن موجودة في الأصل، من أمثلة ذلك أنه أضاف طريقة القسمة بالجنزير التي قال عنها: «لم يتكلم المصنف (ابن الهائم) كغيره من المشارقة والمغاربة على طريقة القسمة بالجنزير، وقد تكلم عليها الأروام لسهولة عملها لاسيما في المركبات الأصمة [الصماء]»[١] وليس غريبا أن تكون - علوم الأروام - الأتراك العثمانيين - معروفة في مصر آنذاك نظرًا لوجود روابط علمية بين القاهرة وإستانبول منذ أن تحولت مصر إلى ولاية عثمانية، وهو ما لم يكن متاحا لابن الهائم الذي عاش في كنف الدولة المملوكية المستقلة عن العثمانيين، كما لم يكن متاحا للمغاربة الذين لم تكن بلادهم جزءا من الدولة العثمانية. وأضاف المحلى أيضًا طريقة تدقيق التقريب في استخراج الجذور الصماء. وتعرض أيضا للجمع على نسبة معلومة (جمع المتواليات الهندسية والعددية) الذي وصفه بأنه مفيد في مسائل الصنجات (الموازين). أما في المفاهيم فقد نقل من أكثر من مصدر مفهوم العدد وما كان يدور حوله من تفكير. ونقل الجدل الدائر حول الاختبار (التأكد من صحة جواب المسألة بعد

---

(١) المصدر السابق ورقة ٢.

حلها بعمل الضد). وذكر الخلاف حول طريقتي استخراج المجهولات: العمل بالكفات والأعداد الأربعة المتناسبة: أيهما أكثر عموما؟ وفي الموضوعات أضاف بعض خواص عددية من علم العدد النظري (الأرثماطيقي) ووضعها من جملة المسائل، وهي ليست بمسائل، وأشار إلى استخدامها في علم الحرف.

أما عن مفهوم العدد فقد أورد المحلى التعريف التقليدي الذي كان متداولًا في معظم مؤلفات الحساب العربية وهو «الكم المنفصل المجتمع من ضم الواحد إلى غيره من جنسه»[١] وأن الواحد ليس عددًا. كما نقل عن ابن البناء في «رفع الحجاب...» وابن غازي في «**بغية الطلاب في شرح منية الحُسّاب**» رأى المتكلمين في مراتب العدد. يعتبر المتكلمون العدد عرضا من الأعراض المحصورة في المقولات التسعة[٢]. يعبر هذا البناء الكلامي/ الفلسفي عن الاتجاه إلى تشبيه الأمور الوضعية (الموجودات الذهنية كالأعداد) بالأمور الوجودية (العالم). ويؤكد ذلك ما نقله عن ابن هيدور فيما يخص طريقة كتابة الكسر «كان البسط فوق الخط والإمام (المقام) تحته دون العكس كما في ذلك من المناسبة للأمور الطبيعية، لأن المنسوب يشبه الفاعل والمنسوب إليه يشبه المفعول، والفاعل أبدًا مرتفع على المفعول؛ لأنه ثبت في الأمور الطبيعية أن اللطيف يفعل في الكثيف. ولأن العدد أيضًا بمثابة الجسم، وأجزاؤه بمثابة

---

(١) المصدر السابق ورقة ٤٢.

(٢) المصدر السابق ورقة ٣.

الروح وهو خفيف والجسم ثقيل، والخفيف فوق الثقيل. فوضع البسط والمقام مناسبا للأمور الطبيعية لكي يكون في النفس أثبت»[1]، فالأمور الطبيعية إذن هي الأصل والنموذج الذي تصب في قوالبه الموجودات الذهنية.

وفي قضية التحقق من صحة جواب المسألة نقل الشارح الآراء المتباينة حول قطعية أو ظنية الامتحان بالضد. يرى فريق أنه قطعي ولا يحتاج إلى دليل آخر، يعتقد فريق ثان أنه يفيد القطع بصحة المسألة إذا خالف الجواب الامتحان ويبقى ظنيا في حالة المطابقة، ويقول فريق ثالث بأن كلا الاختبارين ظني ولكن مراتب الظن متفاوتة، حتى أنه ربما وصلت غلبة الظن إلى حكم اليقين[2]. ليس خافيًا أن هنالك حاجة عملية واجتماعية للتأكد من صحة إجابات مسائل الأموال والتركات والزكوات لأهميتها. لكن الجدل حول قضية التحقق ربما تعدى فيما يبدو الناحية العملية ليصبح أكثر عموما لكن دون أن تتوافر لذلك الأدوات المعرفية اللازمة.

اهتم الشارح بالتمييز بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي في تعريفاته التي حرص على أن تكون جامعة. وسعى في بعض الأحيان إلى التفريق بين العام والخاص من طرق الحل، فهو يقول عن العمل بالكفات لاستخراج المجهول (العمل بالخطأين): «هو أعم من العمل بالأعداد الأربعة المتناسبة

---

(١) المصدر السابق ورقة ٦.

(٢) المصدر السابق ورقة ٦٣.

لاستخراج المجهول به وإن لم يكن ثمة تناسب وهو من الصناعة الهندسية»[١]. ثم بعد ذلك نقل رأيًا مخالفا للشيخ الشنشوري يقول فيه: «وليس العمل بالكفات أعم مطلقا من طريق النسبة»[٢] وعلق عليه بقوله: «وفيما قاله نظر». وهذا نموذج آخر لمبحث كان في دائرة الاهتمام دون أن تتوافر أدوات البحث للمهتمين في ذلك الوقت.

كل تلك النماذج والقضايا لم تكن موجودة في الأصل، مما يعني أن شرح المحلى ليس مجرد اجترار لكتاب ابن الهائم. وبرغم هذه الاختلافات ظل تأثير ابن الهائم حاضرًا وقويًّا طيلة العصرين المملوكي والعثماني، واستمر الاهتمام بنفس النوعية في المسائل. ذلك بأن الفكر العلمي ظل مستقرًّا والأحوال الاقتصادية والاجتماعية متشابهة ومستوى التقنيات هو هو طيلة تلك الفترة. وهذا لا ينفي أن نوعًا مختلفًا من القضايا قد بدأ يشق طريقه إلى دائرة اهتمام المشتغلين بالحساب في عصر المحلى. صحيح أن المحلى كان ناقلًا أكثر منه مؤلفًا، شأنه في ذلك شأن واضعي الكتب التعليمية، لذا ينبغي النظر إلى مصنفه باعتباره نموذجًا يعكس حالة التعليم في الحساب. وأيا كان الأمر فإن افتقار شرح المحلى إلى الأصالة لا ينبغي أن يقلل من قيمته بوصفة مرآة لعصره.

---

(١) المصدر السابق ورقة ١١.

(٢) المصدر السابق ورقة ٩٨.

خلاصة :

تعكس الشروح درجة الإتقان في إجراء العمليات الحسابية، إذ لم تعد هناك أدنى صعوبة في التعامل مع الأعداد الكبيرة، ولم يعد يحد من إجراء العمليات أي عائق بعد أن استقر النظام العشري، وأحكمت طريقة كتابة الأعداد وتم التوصل إلى طرائق لإنجاز العمليات بسرعة وفعالية لم تكن متوافرة قبل استتباب هذا النظام. فهنالك تطور لا يمكن إنكاره في إحكام عمل الخوارزميات (خطوات متتابعة لحل المسألة الحسابية) وفي درجة فعاليتها وفي إشاعتها بين الطلاب صغارًا وكبارًا. وهذه نقلة لايمكن تقدير أهميتها إلا بالمقارنة مع الأوضاع التي كانت سائدة قبل رسوخ النظام العشري. ولعل سهولة إجراء العمليات بحيث صارت تدرس للمبتدئين تعكس استمرار التعرف على إمكانات النظام العشري والمكانة التي صار يحتلها في نظام التعليم.

ولعل من نتائج هذا التوسع في عمل الخوارزميات وتعميمها واشتراك المتعلمين في تعلمها ومزاولتها، أن تحولت الأعداد تدريجيًا إلى كائنات مجردة يتم التعامل معها بمعزل عن الأشياء العينية. فالعمليات تجري دون الاستعانة بأمثلة واقعية وتستخدم الأعداد في المسائل والإجابات التي تختبر صحتها بامتحان الضد، دون التساؤل عن ماهيتها أو تشكيك في وجودها. ولا تظهر المسائل العملية إلا في حالات استخراج المجهول.

ومع التوسع المطرد في الخوارزميات كانت الحاجة تزداد إلى استخدام بعض خواص الأعداد لتسهيل العمليات، الأمر الذي قلص من الهوة التي

ظلت تفصل بين نظرية الأعداد (الأرثماطيقي) والصناعة الحسابية (اللوجستيكا)، وزاد من التداخل بين الموضوعين تحت راية علم الحساب.

وعلى الرغم من أن الكسور لم تكن تعتبر أعدادًا وفقًا لمنظور ذلك الوقت. إلا أنها كانت تعامل معاملة الأعداد في العمليات (أعمال الكسور)، وكان التبادل والتحويل بينها وبين الأعداد الصحيحة يتم دون اعتراض على أساس اختلاف الأجناس ولا يسبب أي عوائق مفهومية أخرى. وهذا إنما يدل على أن الممارسة قد كرست الكسور باعتبارها أعدادًا مخالفة بذلك التعريف المتداول ومتجاوزة للنسق المفهومي السائد. وبذلك صار مفهوم العدد السائد أوسع وأشمل من ذلك المعبر عنه في التعريف. تماما مثلما هو الحال في الاختلاف بين تعريف الحساب وفائدته وارتباطه بالفرائض وبين حقيقة الممارسة التي استقلت وتوسعت وانصرفت إلى وضع الخوارزميات وتعميمها والتحقق من صحتها بمعزل عن التطبيقات.

ومع ذلك ينبغي التفريق بين طبيعة الحساب الذي كان يشرحه المحلى وبين الحساب الذي نعرفه اليوم، أو حتى ذلك الذي ينتمي إلى التراث اليوناني (فرع من فروع التعاليم). فالحساب في المنظومة التي ينتمي إليها المحلى عبارة عن وصفات إجرائية لحل مسائل عملية، وليس علمًا برهانيًا ولا جزءًا في الفلسفة بمعناها الواسع. فهنالك اختلافات أبستمولوجية ومنهجية بين الحالتين برغم تطابق المسميات. ذلك بأن الحساب في منظومة المعرفة التي سادت في العصور الإسلامية المتأخرة قد تحول إلى جزء من المهارات العملية ومن علوم الآلة بخلاف ماكان عليه في تصنيف العلوم الموروث من الأغريق.

لم يكن الاشتغال بالرياضيات مهنة من جملة المهن المعروفة في المجتمع في ذلك الزمان. وذلك لطبيعة دورها الذي كان محصورًا في الأغراض التعليمية والتطبيقات في حساب الميقات والتقويم والفرائض والمعاملات التجارية. والمحلى كان فقيهًا في الأساس ولم يكن متفرغًا لتعليم الرياضيات، بدليل احتفاظه بتجارته. وربما كان الجمع بين هذه النشاطات مؤشرًا على أن الطلب على تعلم الرياضيات كان محدودًا. المهم في الأمر أن ذلك التعليم كان يتم خارج المؤسسات التعليمية المعروفة آنذاك، مما ترتب عليه غياب البرامج والمناهج وآليات التقويم والدرجات العلمية. وهو ما يعزز أطروحة أن الرياضيات كانت من جملة الفنون العملية وليس العلوم في ذلك العصر.

استوفت أعمال ابن الهائم الرياضية ما يحتاجه المشتغلون بعلم الفرائض من معلومات حسابية وجبرية مثلما غطت أعمال الموقت سبط المارديني احتياجات أهل الميقات والتقويم. أما المطالب العملية الأخرى فقد استقرت في مسائل محدودة في المساحة والموازين وتحويل العملات... وربما كان غياب العلم الطبيعي من منظومة المعرفة الإسلامية آنذاك وتراجع الاهتمام بعلم الهيئة لصالح علم الميقات قد حرم الرياضيات من المصادر الرئيسة لتجدد المسائل الرياضية. كما شكل المستوى المتدني للتقنية، بسبب توافر العمالة الرخيصة، عاملًا من العوامل التي أدت إلى عدم ظهور مسائل رياضية جديدة، فضلا عن أن فكرة التقدم العلمي كانت غائبة عن المجال المعرفي بالكلية.

ربما كان تعدد الشروح مؤشرًا على وجود اهتمام بالتعليم وطلب اجتماعي عليه، لكن مع ذلك ظل التعليم خارج الأطر المؤسسية ودون ضوابط معيارية.

خاتمـــة :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مخطوطات الرياضيات في العصرين المملوكي والعثماني وتشجيع المحققين على إيلائها المزيد من الاهتمام. الهدف الثاني الذي سعت إليه الدراسة هو اقتراح إصلاح منهجي في تحقيق المخطوطات العلمية بوجه عام ومخطوطات الرياضيات على نحو أخص. يتلخص مقترح الإصلاح في ضرورة أن يسبق التحقيق الشكلي عمل مفاهيمي يتعرف من خلاله المحقق على الآتي:

- المنظومة المعرفية التي ينتمي إليها العمل المراد تحقيقه.
- دلالة المصطلحات في سياق ذلك العمل.
- بنية التأليف في موضوع العمل في عصر المؤلف.

وإنه لمن قبيل الاختزال المخل أن يكتفي المحقق بمحاولة فهم النص العلمي - والرياضي على نحو أخص - موضوع التحقيق دون الالتفات إلى النصوص الأخرى، ذلك بأن تلك النوعية من النصوص تتكون بالدرجة الأولى من نسيج النصوص المعاصرة لها. والرياضيون يخاطبون بعضهم بعضا، وليست نصوصهم سوى لبنات في بناء جماعي يجسد الحقيقة الرياضية الموضوعية.

مناهج تحقيق نصوص التراجم

بشّار عوّاد معروف

توطئة:

بين التحقيق والتعليق:

يهدفُ علم تحقيق النصوص إلى تقديم نَصٍّ صحيح مطابقٍ لما كتبَهُ مؤلفُه وارتضاه في آخر حياته، وتوثيقه نسبةً ومادةً، والعنايةِ بضبطِهِ وتوضيحِ دِلالاته التي قصدَها مؤلفُه.

وحين بدأ العربُ يُعْنَون بتحقيق المخطوطات العربية ونَشْرها ظهرَ رأيان في الطريقة التي يتعيَّن اتِّباعُها عِندَ نشر التُّراث العربي، **الأول**: يرى الاقتصارَ على إخراج النص مُصَححًا مُـجَردًا من كل تَعْليق، **والثاني**: يرى أنَّ الواجبَ يقضي توضيح النص بالتعليق على كُلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ توضح النَّص حتى يكونَ كالشرح لذلك النص.

وقد نُشِرَ الكثيرُ من النُّصوص خالية من التَّعليقات، أو تكادُ، تتفاوت في صحتها بحسبِ جَوْدة النُّسَخ الـمُعْتَمدة في النَّشْرِ من جهة، ومَدَى معرفةِ القائم على نشرها (المحقّق أو المصحّح) بموضوعِ النَّص وقُدرتِه على قراءَةِ النص قراءةً صحيحةً وفَهْمه فَهْمًا قويًا يبعدُه عن كَثْرة الخطأ والتَّصحيف والتَّحريف.

ومَن يُطالع الطبعات المتقنة التي أخرجتها مطبعة بُولاق - مثلًا - يعلمُ أنَّ كبار المحققين لم يكونوا قادرين على إخراج نصوص أتقن ولا أصح من بعض تلك الطبعات. كما ظهرت في الوَقْت نفسه كتبٌ محققةٌ اقتصر فيها محققوها على ما هو ضروري من التَّعليقات.

ومما يؤسف عليه أن تظهرَ في العقودِ الأخيرة من المائة الماضِية عشرات النُّصوص وقد بالغَ محققوها بتعليقات لا مُسَوِّغ لها كأن المحقق يريد تفخيم النص الذي يحققه، أو تَوْبَلة الكتاب بها، تاركًا خلفه الصَّعْب الـمُبْهَم الذي هو بالتَّعليق خليق، فظهرَ من الكُتب ما هو محرف النَّص أو ناقصه، لكنه في الوَقْت نفسه مليء بتلك التَّعليقات التي لم تخدم النص، فظنَّ بعضُهم أنَّ هذا هو التحقيق الدَّقيق.

لقد بيَّنتُ فيما تقدم أنَّ التَّعليق الذي لا بد منه هو ذاك الذي يتوصَّل به المحقق إلى ضَبْط النص من حيث تنظيم مادة النص بما يُظهر معانيه ويوضح دلالاته، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءةٍ صحيحة وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكُتب المعنية بهذا الفن، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النُّسخ والترجيح بينها وما يحتاجه من تعليق يُعَلِّل به ذاك الترجيح، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها، سواء أكان قد صَرَّح بها أم أغفل التصريح وتأكد للمحقق اعتماده عليها، والعناية بإثبات الاختلافات الجوهرية بين تلك الموارد والأصول وبين النص الذي ذكره المؤلف مقتبسًا منها، ثم متابعة النقول التي اقتبسها منه المــؤلفون

الذين جاءوا بعده وتثبيت مواضعها، ولا سيما فيما يتصل بالنَّاقلين الـمُتْقنين، كلُّ ذلك من أجل خدمة النص وتوثيقه وتصحيح نسبته.

على أنَّ هناك من التعليقات ما يمكن أن يقدِّمَ خدمةً إلى القارئ والباحث والمستفيد، فيُيَسِّر له مزيدَ استفادةٍ من النص، باعتبار أنَّ المحققَ الذي سَبَرَ غَوْر النص من طول معاناته له وللنصوص التي تدور حوله أقدر على فَهْم هذا النص من أيِّ باحثٍ آخر وإن كان متخصصًا، فيُعلِّق على النص بما يُـجَلِّيه وييسره، من نحو شرحٍ لمصطلح أو لفظٍ غريب، أو تعريفٍ بمبهمٍ مَغْمورٍ، أو كلامٍ على الأحاديث وتخريجها، أو بيان الأوهام التي قد يقع فيها مؤلف النص الـمُحَقَّق، أو تخريج للتراجم ونحوها. وهذا كله بلا شك لا علاقة له بضبط النص وتحقيقه، ومن ثم يمكن للمحقق أن يهمل أي أمرٍ من هذه الأمور، أو يُعطي له مزيدَ عنايةٍ بحسب ما يَرَاهُ مُناسبًا لقارئ الكتاب، وطبيعة الكتاب نَفْسه، من غير أن يُعَدَّ ذلك من باب الإهمال أو التقصير.

ولكن صار الكثير من الـمُتعانين لهذا العلم في عَصْرنا يخلطُ بين «التحقيق» و«التَّعليق»، مما خلقَ بلبلةً كبيرةً في طرائقِ الـمُحققين واختلافًا بَيِّنًا في منهاجهم بسبب عدم اتضاحِ الـمَفْهُومينِ عند الكثرة منهم، وخَلْطهم بين التعليق الذي يهدفُ إلى ضَبْطَ النص وَتقْييده وبين التَّعليق الذي قد يفيد القارئ والباحثَ ويعينُه على مزيد استفادةٍ منه، حتى صِرْنا نجد في مُناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه من يعدُّ بعضَ هذه التعليقات أمرًا لا بُد منه، بل هو من شُروط التحقيق العلمي الرَّصين، ووجدنا بعضَ من يَتَعانى النَّقْد، وهو لم يحقق في حياته كتابًا، يعد عدم

تخريج شعرٍ في النص أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصًا وعَيْبًا في علم تحقيق النصوص! بل بلغ الأمرُ ببعضهم أن يعد الطبعة السُّلطانية من «**صحيح البخاري**» أو طبعة إستانبول من «**صحيح مسلم**» غير محققة، لعدمِ وجودِ تعليقات عليها، مع أنهما من أصح الطبعات، ومن أجود التحقيقات التي يتمنى المحققون الكبار أن يصلوا إليها. وقد جاءني أحدُ الطلبة الرَّاغبين في تسجيل موضوع رسالة في تحقيق المخطوطات، فاقترح، مع عدد من الطلبة الذين أنهوا المتطلبات الدراسية، أن يشتركوا في تحقيق «**التاريخ الكبير**» للإمام البخاري الذي حققه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي، اعتقادًا منهم أن الكتاب غير محقق، لأن المحقق لم يذكر مصادر التراجم، ولا عَرَّف بالتراجم الواردة عرضًا، ولا عَرَّف بالبلدان، أو الأنساب، ولا شرحَ التراجم القصيرة... إلخ، وربما كان هذا رأي من أَلْقى عليهم المحاضرات في تحقيق النصوص، ولم يعلموا أن تحقيق الكتاب المذكور من أجود التحقيقات، وأنَّ محققه ـ رحمه الله ـ من أكابر المحققين الـمُتْقنين.

وقد صارَ من الـمُتَيَقن عندي، من طولِ مُعاناتي لهذا العلم، أنَّ التَّعْليق على النص ينبغي أن تُراعى فيه طبيعة موضوع الكتاب ونوعية الـمُسْتفيدين منه، ومن ثم فهو يختلفُ من كتابٍ إلى آخر، فزيادة على ما لم يَذْكره المِزِّي من أقوال الجرح والتعديل في المترجمين عند تحقيق كتابه «**تهذيب الكمال**» مثلًا يُعد من أكثر التعليقات فائدة، ذلك أنَّ الكتاب مؤَّلفٌ لهذا الغرض أَصْلًا، ألا تَرَى كيف انتفعنا بمثل هذه الزيادات في تَعَقُّباتنا على الحافظ ابن حجر في «**تقريب التهذيب**» حين أَلَّفنا كتابنا «**تحرير تقريب التهذيب**». ومن ذلك تخريج الأحاديث

والكلام عليها وبيان درجتها قوة وضَعْفًا من أنفع ما يُعَلِّق عليه محقق كتاب في الحديث النبوي الشريف، كما في تعليقاتنا على «موطأ» مالك برواية أبي مُصعب، وبرواية الليثي، وفي تحقيقنا لجامع التّرمذي، و«**سنن ابن ماجة**»، و«**تاريخ مدينة السلام**» للخطيب البغدادي؛ لأن هذه الكتب من مظان الحديث. ومنه أيضًا بيان مَن اقتبسَ من تاريخ الخطيب، وبيان من اقتبس منه الذهبي في «**تاريخ الإسلام**»، وهلم جرًّا، فكل كتاب يُعَلَّق عليه بما ينفع ويجدي.

إن بعض هذه الأفكار الوجيزة كنتُ قد ضمنتها كُتَيِّبًا لي صدرَ في سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ببغداد بعنوان «**ضبط النص والتعليق عليه**» (ثم أعادت نشره مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٢م وأعيد طبعة في القاهرة سنة ٢٠٠١م) وفي السنة التي كتبتُ فيها تلك التعليقة قامت المنظمة العربية للتَّربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) بتأليف لجنة من كبار المحققين يومئذٍ لوضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه تشرفتُ أن أكون نائبًا لرئيسها شيخنا العلامة محمد بهجت الأثري طيَّب الله ثراه، فَوَضَعَتْ تقريرًا تضمن «**أُسس تحقيق التراث العربي**» نشره المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد سنوات خمس (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، وهو لا يختلف في فحواه عما ذكرتُ، فكان من المتعين أن يُعَمَّم ويُلْزم به المتعلمون لهذا العلم الجليل، ولكننا من أسف ما زلنا نجد خُلْفًا كبيرًا حتى في الرسائل الجامعية الصادرة عن بعض الجامعات العربية المحترمة.

إن منهج تحقيق كتب التراجم لا يختلف في إطاره العام عن مناهج تحقيق المخطوطات في العلوم الأخرى، ولكن قد تكون له بعض خصوصية تميزه عن

غيره، نحن ذاكروها إن شاء الله تعالى في هذه المحاضرة ولا سيما في الأمثلة التي نستشهد بها.

ولا بد لي من إعادة التذكير بأن التعليقات على نوعين: نوع يقصد منه تحقيق النص التراجمي وضبطه، وآخر يُعين المستفيد منه، ومن ثم أرى أن أتكلم على كل واحد منهما على حدة في مبحث مستقل.

المبحث الأول

تحقيق النص التراجمي وضبطه

إن أبرز عمليات تحقيق النص التراجمي وضبطه تتمثّل في توحيد الانتساخ، وتنظيم مادة النص، وتثبيت الاختلافات بين النسخ والترجيح بينها بعد التعليل، والإشارة إلى مناجم النص والمقتبسين منه، وضبط ما يلتبس من النص بالحركات، وتلبية رغبات المؤلف، ونتكلم على كل واحدةٍ منها بإيجاز.

أولًا: توحيد الانتساخ:

اختلف الكتَّاب والنُّسَّاخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رسم بعض الألفاظ والحروف، واستخدموا صيغًا متنوعة؛ لعدة أسباب، من أبرزها:

أ ــ دَفع الاشتباه وخوف وقوع القارئ في قراءة خاطئة.

ب ــ تَسْهيل عمل النُّسَّاخ.

جـ ــ عدم وجود وحدة كتابية تنظم مثل هذه الأمور، كالطباعة الحديثة في عصرنا.

ولذلك حذفوا بعض الحروف التي كان حقها أن تكتب، وزادوا حروفًا لم تكن من أصل اللفظ، وأبدلوا حروفًا مكان حروف أخرى.

١ ــ فمن ذلك: حذف الألف الوسيطة في كثير من الأعلام مثل «الحارث» و«خالد» و«إبراهيم» و«إسماعيل» و«إسحاق» و«هارون» و«مروان» و«سليمان» و«عثمان» و«معاوية».

فكتبوها: «الحرث» و«خلد» و«إبرهيم» و«إسمعيل» و«إسحق» و«هرون» و«مرون»، و«سليمن» و«عثمن» و«معوية» على التوالي.

وكتبوا: «السّموات» و«ثلثة» و«ثلثين» و«ثمنية» و«ثمنين» و«الملئكة» و«سبحنه» ونحو ذلك من غير ألف، فينبغي في رأينا إرجاع ما حذف لزوال العلة.

٢ ــ ومعظم القدماء، وكثير من أهل عصرنا يكتبون «مئة» بزيادة ألف «مائة» وإنما فعلوا ذلك خوفًا من اشتباهها بلفظة «منه»[(١)]، ولكن كثيرًا من المتعلمين صاروا يقرءونها بلفظ الألف، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العِلَّة بظهور الطباعة الحديثة.

٣ ــ ومنه أيضًا: عدم وضع النقطتين تحت الياء المتطرفة في معظم المخطوطات، وقد أخذ به كثير من الناشرين والمحققين في عصرنا ولا سيما المصريون، فصارت تلتبس بالألف المقصورة، فالتبست عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة، أو صفات بمصادر، أو مصادر بمصادر، أو نحو ذلك، وما يزال الناسُ حتى يومنا هذا يُعانون التباس «الـمُتَوَفِّي» الذي هو الله سبحانه وتعالى

---

(١) انظر: صبح الأعشى للقلقشندي ٣/ ١٧٩، والوافي للصفدي ١/ ٣٨ وغيرهما.

«بالـمُتَوَفَّى» الذي هو الإنسان، بسبب عدم إعجام الياء. وقد حاول بعضُ النُّسَّاخ القدماء التفرقة بين الياء المتطرفة والألف المقصورة بأن رسم كل ألف وَرَدَتْ في آخر الكلم ألفًا قائمة.

ومن طريف ما وجدتُ في المخطوطات أن العلامة أبا الحجاج يوسف الـمِزِّي قد أعجم الألف المقصورة التي على صورة الياء وأهمل الياء المتطرفة في الأجزاء التي وصلت إلينا بخطه من كتابه العظيم «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»[١]، والظاهر أنه إنما أعجمَ الألف لقلة دورانها في كتابه إذا قيس بكثرة دوران الياء المتطرفة، وهو في كل حالٍ إنما قصد التمييز حسب، لذا نرى ضرورة إعجام الياء المتطرفة دفعًا لمثل هذا اللبس وتيسيرًا للقارئ وتقويمًا لقراءته.

٤ ــ ولم يكن القدماء في الأغلب الأعم يكتبون الهمزة، ونادرًا ما يفعلون ذلك، فأدى هذا الأمرُ إلى اختلاط المقصور بالممدود، والكتبُ المطبوعة مليئة بمثل هذا الاختلاط، حسبك أن تُـمْعِن النظر فيها لتجد منها عشرات الأمثلة، فينبغي للمحقق ملاحظةُ هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به.

ويلاحَظ أن كثيرًا من النساخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم «علياآ» و«شيمآ» ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك.

---

(١) انظر: مقدمتنا للمجلد الأول من «تهذيب الكمال» بيروت، ١٩٨٠.

٥ ــ ومنه أيضًا: إثبات ألف «ابن» أو حذفها، حيث تجد هذه الألف محذوفة وتجدها تارة أخرى مثبتةً في الموضع الذي حُذِفت فيه، وأهل العربية مختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا[١]. فيتعيَّن وضع قاعدة عامة لذلك يسير عليها المحققون. أما نحن فنرى حذفها في جميع المواضع إلا عند مجيئها مفردة أو في بداية السطر أو قبل الصفات المادحة مثل «الإمام» و«الحافظ» و«الشيخ»، والأنساب مثل «البغداديّ» و«الدمشقيّ» و«البصريّ» ونحوها، والألقاب مثل «جمال الدين» و«مُحيي الدين» و«الأثير» و«الفاروق» ونحوها.

٦ ــ واستعمل الـمُؤَلِّفون والنُّسَّاخ جملة مختصرات اعتاد المحدثون خاصة استعمالها في الأسانيد من قديم الزمان وهلم جرًّا إلى أزمنة متأخرة، واقتصروا على الرمز في بعض ألفاظ التحمل.

فكتبوا مثلًا من «حدثنا» الثاء والنون من غير نقط «ثنا»، وقد تحذف الثاء ويقتصر على «نا».

وكتبوا من «أخبرنا» الهمزة والنون والألف من غير نقط «أنا»، أو الهمزة والباء والنون والألف من غير نقط «أبنا»، وقال الصفدي: «ولم يكفهم هذا حتى حذفوا «قال» جملة كافية إذا وقعت بين فلان وبين أخبرنا، وبعضهم حذفها خطًّا ولفظًا»[٢]. والأحسن في رأينا إثباتها كاملة كما تلفظ؛ لأن كثيرًا من طلبة

---

(١) انظر: «درة الغواص في أوهام الخواص» لأبي محمد القاسم الحريري، ومقدمة شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد يرحمه الله لِـ«المختصر المحتاج إليه»، ومقدمتنا لكتاب «التكملة».

(٢) الوافي بالوفيات ١/ ٤١.

العلم صاروا يقرءونها بصورتها المختصرة من جهة؛ ولأن كثيرًا منهم أيضًا صار يظن أن (أبنا) إنما هي اختصار للفظة «أنبأنا» مع أن الـمُحَدِّثين لم يُـجوّزوا فيها اختصارًا البتة[١]، كما أننا نرى إثبات «قال» في موضعها لأن الناس لم يعودوا يقرءونها، ولنا في ذلك سلف، فقد أثبتها المزي بخطه في نسخته من **«تهذيب الكمال»**، وهو ينقل من نسخة السميساطية من **«تاريخ مدينة السلام»** للخطيب التي خلت من هذه اللفظة واستعملت المختصرات حسبُ.

وقد تبدو هذه الأمورُ أوَّل وهلةٍ أنها ليست بمجموعها من الإهمام بحيث يقال فيها: أخطأ فلان وأصاب فلان، لكنها صارت من غير شك تؤدي إلى أخطار لا يمكن تَـجَاهُلها، منها على سبيل الاختصار:

أ ــ التباس المقصور بالممدود.

ب ــ التباس المقصور بالياء.

جـ ــ ظهور تسميات غير موجودة أصلًا، مثل «الحرث» و«خلد» و«صلح» ونحوها مع أنها «الحارث» و«خالد» و«صالح» وهلم جرًّا.

د ــ صعوبة قراءة الخط العربي بسبب الحذف أو الزيادة.

هـ ــ ظهور أخطاء القراءة عند جمهرة المتعلّمين في قراءة «مئة» بسبب رسمها بزيادة الألف «مائة».

---

(١) انظر: كتب مصطلح الحديث، ومنها مثلًا «تدريب الراوي» للسيوطي: ٣٠٢ فما بعد.

ومهما يكن من أمر فقد أصبحتْ مسألة رسم الكتابة من الأُمور المهمة في عصرنا؛ لأنها أُولى وسائل المعرفة، يشكو منها العالم كما يشكو منها الـمُتَعلِّم على ما قرَّرَه عَلّامة العراق أُستاذنا الشيخ محمد بهجت الأثري - يرحمه الله -[(١)].

ثانيًا: تنظيم مادة النص:

لم يكن المؤلفون والنُّسَّاخ يُعْنون في الأغلب الأعمّ بتنظيم مادة النص كما هو متعارف عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات ووضع النقط عند انتهاء المعاني، ووضع الفواصل التي تظهرها وتميزها، بل يسردون الكلام سردًا ويوردونه متتاليًا، فيتعيَّن على محقق الكتاب عندئذ إعادة تنظيم المادة بما يفيد فهم النص فهمًا جيدًا ويوضح معانيه، ويظهر النقول والتعقيبات بصورة واضحة وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقرات وجمل.

ولعل من أكثر الأمور أهمية في تنظيم النَّص تعيين بداية الفقرة، حيث إن بداية الفقرة تقدم انطباعًا بأن المادة التي تتضمنها تكوِّن وحدة مستقلة ذات فكرة واحدة، ومرتبطة في الوقت نفسه بالسياق العام لمجموع النص.

ففي التراجم مثلًا يمكن تقسيم الترجمة إلى عدة مجاميع مستقلة، تكوِّن بداية للفقرات، وهي في الوقت نفسه العناصر الرئيسة المكونة للترجمة عند مُؤَلِّف مُعَيَّن.

---

(١) راجع تقريره الماتع المرفوع إلى المجمع اللغوي بالقاهرة والمنشور في **مجلة المجمع العلمي العراقي**: م٤ العدد: ١ ص٣٢٠ فما بعد، بغداد، ١٩٥٦.

وعلى الرغم من أن المادة المتوفرة في ترجمة ما عند مُؤَلِّف مُعَيَّن تختلف حسب منهج ذلك المؤلف من جهة، وحسب طبيعة المترجم له، ومكانته العلمية، أو الأدبية، أو السياسية من جهة أخرى، فإن المحقق يستطيع بعد دراسة النص أن يضع لنفسه منهجًا موحّدًا في تنظيم النص استنادًا إلى ذلك.

ولو ضربنا مثلًا لتنظيم تراجم العلماء لاستطعنا من غير شك أن نترسّم الوحدات الرئيسة الآتية:

أ ـ اسم المترجم ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته.

ب ـ مولده أو ما يدل على عمره.

جـ ـ نشأته ودراساته وأخذه عن الشيوخ.

د ـ إنتاجه (مؤلفاته) وتلامذته.

هـ ـ منزلته العلمية وآراء العلماء فيه.

و ـ تحديد تاريخ وفاته.

ز ـ بعض الأمور المتصلة به.

وقد تتوفر هذه الأمور جميعها في الترجمة الواحدة، وقد توجد طائفة منها، أو لا يتوفر منها إلا القليل حسب الموازين التي ذكرناها قبل قليل.

ومما لا شك فيه أن النقل عن كل مورد من الموارد التي اعتمدها مؤلف النص يكون وحدة قائمة بذاتها، فيتعين على المحقق حينئذٍ أن يبدأ النقل بفقرة مستقلة يُنهيها عند الانتهاء من النقل.

وهنا تَكْمُن الصعوبةُ وتظهرُ براعةُ المحقق، وذلك لعدم وجود أسلوب واضح عند مؤلِّفي النصوص العربية في ذكر المصادر، فكان بعضُهم يشيرُ إليها والآخرُ يغفلُ عنها.

وكان المؤلفون الذين يُعنون بذكر مصادرهم يستعملون عادة عبارات دالّة على بداية النقل مثل «قال» و«ذكر» و«وجدت بخط فلان» ونحوها. ويستعمل بعضُهم عباراتٍ دالة على انتهاء النقل، نحو قولهم: «انتهى»، أو «هذا آخر كلام فلان».

ولكن الصعوبة تظهر في عدة أُمور منها:

أ ـ أن بعض المؤلِّفين يُرجئ ذكر المصدر إلى نهاية النص فيعبر عنه بما يدل عليه نحو قول الذهبي في «تاريخ الإسلام» عند انتهاء نقله: «قاله الفلاس» أو «قال يحيى بن منده ذلك» أو «ذكر هذا ابن السباعي» أو «ذكر هذا كله المسبحي» ونحوه، فهذا تعيين لانتهاء النقل، ولكننا نبقى في حيرة لمعرفة بداية النقل لعدم وجود ما يُثْبت بدايته، وليس لنا إلا الرجوع إلى الموارد الأصلية لتثبيت مواضع النقول، أما إذا كان الكتاب مفقودًا فليس للمحقق إلا معرفته الواسعة وبراعته وتَفَهُّمه لطبيعة الكتب مما يُعينه على معرفة ذلك.

ب ـ عدم إشارة كثير من المؤلفين إلى انتهاء النقل البتّة.

جـ ـ أن الغالبية العُظمى من المؤلفين كانوا يذكرون المؤلف ولا يعيّنون الكتاب، فيقتصرون مثلًا على القول: «قال خليفة»، أو «قاله الإدريسي» أو «قال موفق الدين ابن أبي أصيبعة» ونحو ذلك، مع أن كثيرًا من المؤلفين العرب قد

ألفوا أكثر من كتاب، ولا يستطيع إلا المحقق البارع معرفة مواضع النقول وتعيين الكتاب المقصود.

كل هذه الأمور توضح أن عملية تنظيم النص ليست من السُّهولة واليُسْر بالذي يتصوَّره بعضُهم، وأنها تحتاجُ إلى معرفةٍ تامةٍ بمناهجِ المؤلفاتِ العربيةِ وسَعَةِ اطلاعٍ عليها واضطلاعٍ بها.

ثالثًا: المقابلة بين النسخ والتعليل عند الترجيح:

جرت عادة كثير من المحققين أن يُثْبتوا الاختلافات بين النسخ عند المقارنة بينها في هامش الكتاب، وبالغ كثير منهم في إيراد كل اختلاف بين النسخ وإن كان تافهًا، لكنهم في الأغلب الأعمّ كانوا يتخذون النسخة الأم أصلًا ويثبتون كل الاختلافات الأخرى في الهامش من غير ترجيح، وهي عملية لا تُقَدِّم فائدة كبيرة؛ إذ إنها تترك عمليًّا الترجيح للقارئ الذي لم يَسْبُرْ غَوْرَ النصِّ كما سبره مُحَقِّقُه من طول معاناته له وصَرْف جُمّاع وقته وهمته إليه.

ومن هذا المنطلق يتعيَّن على المحقق إثبات ما يراه صوابًا في أصل النص، وتدوين ما يراه غلطًا أو ضعيفًا في الهامش[1]، اللهم إلا إذا كانت النسخةُ بخط المؤلف

(١)جاء مثلًا في المطبوع من «كتاب الوافي» للصفدي (٤٦/١ تحقيق ريتر): «نقلت من خط الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن». فعَلَّق المحقق الفاضل على لفظ «أبو» بقوله: «لعله أبي». وهذا تعليق واهٍ وكان حريًّا بالمحقق أن يصححه في الأصل من غير نقاش؛ لعدم وجود أدنى احتمال بصحة نسبته إلى الصلاح الصفدي العالم المشهور بالعربية.

أو إذا تأكد له من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيارُ المؤلف. فعليه في مثل هذه الحالة أن يثبت اختيار المؤلف في أصل النص وإن كان غلطًا[(١)]، ويُصَحِّح في الهامش.

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مُطَالب دائمًا بتعليل الترجيح، وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة ولا تقدم أي توثيق أو دعم لصحة النص. أما الترجيح بغير تعليل فإنه يوقع في الوهم ولا يُقَدِّم قراءة صحيحة للنَّص.

فمن أمثلة ذلك: ما جاء في كتاب «العبر» للذهبي حيث رَجّح محقق الجزء الرابع الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد اسم «الـحُطْئة» بدلًا من «الـحُطيْئة» في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن الـحُطَيْئة المتوفى سنة ٥٦٠ من غير تعليل، بل قال في الهامش: «كذا ضبط في الأصل، وفي «الشذرات» «الحطيئة»، وفي «النجوم»: «الـحُطَيْئة» خطأ»[(٢)]. هكذا قال، ولو عَلّل لوجد نفسه مخطئًا في هذا الترجيح غير الـمُعَلّل، ولوجدَ أن الذي أثبته في الهامش هو الصحيح؛ ذلك أن الناسخ قد كتب الهمزة ياءً فلما اجتمعت عنده ياءان دمجهما وشدَّدَها، فكتبه «الحطيّة»، وقرأه المحقق «الحطئة»، وقد قيَّده

---

(١) ولا ينطبق ذلك على الآيات القرآنية الكريمة، فالكتاب العزيز واحد ثابت محفوظ قد تولى الله ـ سبحانه ـ حفظه، ولا يأتيه الباطلُ من أية جهة كانت.

(٢) العبر ٤/ ١٦٩.

شمس الدين ابن خَلِّكان بالحروف فقال: «بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء»[(١)].

ومن ذلك مثلا: ما وَرَد في كتاب «المُشتبه» للذهبي الذي حققه الشيخ البجاوي، فرجَّح وفاة أبي الحسن علي بن عبد الله ابن البُتَيِّي المَشهور بسرعة القراءة سنة ٦٧١هـ بدلًا من سنة ٦٠٧هـ، وعلق في الهامش قائلًا: «في م، ص: ٦٠٧»[(٢)] وترك الأمر هكذا، فلو راجع ودقق وأتعب نفسه قليلًا لوجد أن الذي أثبته في الهامش هو الصواب، وأن الذي أثبته في الأصل خطأ مبين لم يقل به لا الذهبي ولا غيره، وقد ذكره الذهبي نفسه في وفيات سنة ٦٠٧ من «**تاريخ الإسلام**»[(٣)]، وأكد وفاته هذه في «**المختصر المحتاج إليه**»[(٤)] و«**معرفة القراء الكبار**»[(٥)]، كما ذكر وفاته في الثامن من رمضان من السنة قبله ابنُ الدُّبَيْثي[(٦)]، والزكِيُّ المنذري[(٧)]، والجمالُ ابنُ الصابوني[(٨)]، وذكره بعده العلامةُ ابنُ ناصرِ الدين في «**توضيح المشتبه**»[(٩)] وغيرهم.

---

(١) وفيات الأعيان ١/ ١٧١ من طبعة العالم إحسان عباس.

(٢) المشتبه ١١٧ـ١١٨.

(٣) تاريخ الإسلام ١٣/ ١٦٧.

(٤) المختصر ٣/ ١٤٩.

(٥) معرفة القراء ٢/ ٥٨٧.

(٦) ذيل تاريخ مدينة السلام ٤/ ٥٧٣.

(٧) التكملة/ الترجمة ١١٦٦ وتعليقنا عليها.

(٨) تكملة إكمال الإكمال ٦١.

(٩) توضيح المشتبه ٢/ ٧٢.

وجرت العادة عند بعض الـمَعْنيين بالتحقيق مقارنة النص ببعض الكتب المطبوعة التي أوردت المادة التاريخية الموجودة في النص من غير اعتناء باختيار الطبعات الدقيقة التي تستحق أن يُقارِن المحققُ نصَّه بها، حيث تؤدي المقارنةُ بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النص وتكثيرِ الهوامشِ بغير فائدةٍ تُرتجَى ولا عائدةٍ تعمُّ النصّ.

مثال ذلك: ما جاء في مقدمة «**معجم السفر**» للسِّلفي: «أبو العباس أحمد بن عبد الغفار بن أمشته»، فعلَّقت المحققة الفاضلة على لفظ «أمشته» بقولها: «في **تذكرة الحفاظ**: أسنة»[(١)]، وما انتبهتْ إلى أن كلا اللفظين مُصَحَّف، وأن الصواب فيه «أشته» بفتح الهمزة[(٢)] وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة، كما في «**المشتبه**» للذهبي[(٣)].

والطريفُ أن السِّلفي نفسه قد ترجم له في «**معجم السّفر**»[(٤)] لكن الـمُحَقِّقة لم تنتبه إلى ذلك، فلو أن الـمُحَقِّقة رجعتْ إلى الكتب المختصة لما وقعتْ في هذا الخطأ الذي هو كثيرٌ في هذا الكتاب.

---

(١) **معجم السفر**: ٢١ (بتحقيق بهيجة الحسني).

(٢) وقد ضمها بعضهم (انظر **تبصير المنتبه** لابن حجر ١/ ٢٠).

(٣) **المشتبه**: ٢٨، وانظر **العبر** ٣/ ٢٣١.

(٤) **معجم السفر** ١/ ١١٣.

ومن ذلك: ما ورد في الجزء الأول من «**تاريخ ابن الفرات**»[١]: «وقال الحافظ ابن الجوزي... وحدثني عبد الحياني».

وعلَّق عليها الـمُحَقِّق بقوله: «في الأصل: وحدثني عبد الله الجباي العبد الصالح - صححت بعد مراجعة المصدر السابق وابن خلكان «**وفيات الأعيان**» ١/ ٢٣٦».

فهذا تعليقٌ واهٍ، إذ إن كتابًا مثل «**المنتظم**» المطبوع طبعة رديئة لا يمكن أن يُتَّخذ أساسًا في التصحيح، ولا طبعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد لكتاب «**وفيات الأعيان**» الرديئة السقيمة المليئة بالتصحيف والتحريف والسّقط.

والحق أن النص كان صحيحًا فأبدله المحققُ خطًا، فالرجل المذكور هو: «عبد الله الـجُبّائي».

قيَّده الذهبي في «**الـمُشْتبه**» فقال[٢]: «وعبد الله بن أبي الحسن الـجُبّائي، من الـجُبّة من عمل طرابلس نزل أصبهان وحدث...»، وذكره ياقوتُ الحموي في (جبة) من «**معجم البلدان**»[٣]، وابنُ نقطة في (الجبائي) من «**إكمال الإكمال**»[٤]، وفي

---

(١) ص٢٠٦.

(٢) ص١١٧.

(٣) ٢/ ١٠٩ (ط. دار صادر).

(٤) **إكمال الإكمال** ٢/ ٢٠١.

كتاب «التقييد» له أيضًا[(١)]، والزكيُّ المنذري في «التكملة»[(٢)]، وابنُ رجب[(٣)]، وابن ناصر الدين[(٤)]، وابن حجر[(٥)]، والتادفي[(٦)]، وابن العماد[(٧)]، والقنوجي[(٨)].

فلو رجع الـمُحَقِّق إلى بعض هذه الكتب الجيدة لما وقع في هذا الخطأ، لا سيما مشتبه الذهبي، وتوضيح ابن ناصر الدين، وتبصير ابن حجر، ومعجم ياقوت وغيرها.

والحقّ أن السلف الصالح من علمائنا قد تنبهوا إلى أهمية مراجعة النسخ الصحيحة أو الكتب المعنية عند ضبط أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها، فكانوا يُعنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل، ويُنبهون على أن ما نقلوه هو من خط المؤلف أو خط عالم ثقة متقن صحيح النقل جيد الضبط.

ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي إلى تصحيح النص وتدقيقه وتطمين القارئ إلى صحّة ما كتبوه.

---

(١) الورقة: ١٣١ من نسخة الأزهر.

(٢) الترجمة: ١٠٥٩.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤ـ٤٧.

(٤) توضيح المشتبه ٢/ ١٤٣.

(٥) تبصير المنتبه ١/ ٢٨٨.

(٦) قلائد الجواهر: ١٢٩-١٣٠.

(٧) شذرات الذهب ٥/ ١٥ـ١٦.

(٨) التاج المكلل: ٢١٩.

رابعًا: الإشارة إلى موارد النص:

من أجل توثيق النص يتعين على المحقق العودة إلى الموارد التي استقى منها مؤلف النص مادته والإشارة إليها، سواء صَرّح بها أم لم يُصَرّح؛ ذلك أن المحقق المتخصص بالنص الذي يحققه من المفروض أن يكون عالمًا به وبموارده بعد أن سبر غوره وقابله بالنصوص التي سبقته من بابته، ثم مقابلة ما ورد في النص المحقق بها وتثبيت الاختلافات الأساسية. وقد يجد المحقق لكتب التراجم شيئًا من الصعوبة في معرفة المورد، لأن المؤلفين في تلك الأعصر لم يروا ضيرًا في النقل من الموراد التي سبقتهم من غير إشارة إليها، فضلًا عن أن بعض المؤلفين الذين يستعملون الإسناد كانت مصادرهم في كثير من الأحيان تختفي في ثنايا الأسانيد، وآية ذلك أن المؤلف غالبًا ما كان يتوصل إلى المورد بإسناده إليه، فإذا كان هذا المورد ممن يستعمل الإسناد أيضًا، اتصل الإسناد، وصار من الصعب معرفة المصدر الحقيقي الذي ينقل منه المؤلف.

ومن أمثلة ذلك أنني حينما حققت كتاب الذهبي العظيم **«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»**، لم أكتفِ بالإحالة على كل مورد صَرّح بالنقل منه، فقد اجتهدت أن أقف على المورد الرئيس الذي نقل منه الترجمة، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر إليه، وقد ساعدني على ذلك معرفتي التامة بالكتاب ومعاناتي له عشرات السنين، وأعتقد أنني وفقت في ذلك إلى حد بعيد.

خامسًا: مقابلة النص بمن اقتبس منه:

من المعلوم أن كثيرًا من النصوص التراجمية، لا سيما القديمة والأصيلة منها، صارت مصدرًا رئيسًا لكثير من المصنفين الذين تناولوا المدة التي استغرقها ذلك النص؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «**طبقات ابن سعد**»، و«**طبقات خليفة**»، و«**تاريخ البخاري الكبير**»، و«**الأوسط**»، و«**الصغير**»، و«**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم الرازي، و«**ثقات ابن حبان**»، و«**المجروحين**»، وكتب يحيى بن معين والإمام أحمد في الرجال، و«**ضعفاء العقيلي**»، و«**الكامل لابن عدي**»، و«**تاريخ الخطيب**» وغيرها من عشرات المصادر. وتزداد أهمية هذا الأمر حينما لا تتوفر من النسخ الخطية إلا نسخة واحدة، أو نسخًا سقيمة تحتاج إلى مزيد توثيق فتكون تلك النقول عندئذٍ نسخًا أخرى.

وعلى الرغم من وقوفي على نسخ متعددة من «**تاريخ مدينة السلام**» للخطيب البغدادي من المدينة المنورة، والقاهرة، وتونس، والجزائر، وإستانبول، وباريس، ولندن، وإيرلندا، فإنني كنت حريصًا على تتبع النسخ الأصيلة التي نقل منها العلماء المتقنون، فعرّفت بها، ثم تتبعت الناقلين منها مثل الأمير ابن ماكولا في «**الإكمال**»، وابن أبي يَعْلى في «**طبقات الحنابلة**»، والسَّمعاني في «**الأنساب**»، وابن الجوزي في كتبه لا سيما «**المنتظم**»، وابن عساكر في «**تاريخ دمشق**»، وياقوت الحموي في كتابيه «**معجم الأدباء**» و«**معجم البلدان**»، وابن خلِّكان في «**وفيات الأعيان**»، والـمِزِّي في «**تهذيب الكمال**»، والذهبي في كتبه لا سيما «**تاريخ الإسلام**»، وغيرهم.

وكل هؤلاء الذين ذكرتُ كانوا من كبار الـمُصَنفين الـمُتْقنين الذين عُنُوا بانتقاءِ النُّسخ الجيدة من هذا التاريخ عند الاقتباس منه، وأخص بالذكر منهم: السمعاني والمزي والذهبي.

ومن أجل ذلك كُلِّه كنتُ حريصًا على ذكر أبرز من اقتبس من الخطيب في كلِّ ترجمة من تراجم الكتاب، وعددتُ ذلك نُسخًا أخرى يُقابل بها، وربما اقتصرت على قسم منها وأهملت البعض حسب الأهمية.

ولما كان المزي قد سَلَخ جميع تراجم تاريخ الخطيب الداخلة في نطاق كتابه العظيم «**تهذيب الكمال**» كما صَرّح في مقدمة كتابه[1]، واعتمد النُّسخ الموثقة ودقق في النَّقْل فحرص حِرْصًا شديدًا على نَقْل النصوص من غير تغيير أو تبديل حتى وإن كان فيها خطأ، فقد كنتُ حريصًا على مُقابلة كل ما نقله منه وعددتُه نُسخة مُتْقنة من تاريخ الخطيب رقمت لها (ت).

أما «**أنساب السمعاني**»، فإنّ الدارس لموارده يعلم بما لا يقبل الشك أن مؤلفه أقامَ قواعده وأسسه على المادة التي اقتبسها من «**تاريخ الخطيب**»، لكن تحقيق نصه تفاوتت جودته بعد وفاة العلّامة المحقق الجِهْبذ عبد الرحمن الـمُعَلِّمي اليماني المكي يرحمه الله، الذي حقق المجلدات الستة الأولى منه حسب، فكنت كثيرًا ما أرجع إلى بعض مخطوطاته بعد هذه المجلدات، فأقابلُ بها نص الخطيب.

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ١٥٢-١٥٣.

كما عُنيت عنايةً خاصةً بتتبع نقول الذهبي في كتبه، وركزت على كتابين منهما: الأول هو كتابه العظيم «**تاريخ الإسلام**»؛ لأنه أُس كُتُبه ولوجود أكثر ما نَقَله من «**تاريخ الخطيب**» عندي بخطه، مما أعانني كثيرًا على تَرْجيح قراءة على أخرى عند الالتباس. والثاني هو «**سير أعلام النبلاء**» لجودة تحقيقه وضَبْطه، وهو مما أشرف عليه صديقنا علامة الديار الشامية الشيخ شعيب الأرنؤوط حفظه الله وشاركتُ في بعض أجزائه. ومما يزيد قيمة نقول الذهبي ويعليها اعتماده نسخة الزَّعْفراني الـمُتقَنة التي كانت موقوفة بالسُّمَيْساطية.

سادسًا: ضبط ما يلتبس من النص بالحركات:

وينبغي للمحقق أن يُقَيِّد النص ويضبطه بالحركات، ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء المواضع والبلدان، فضلًا عن تقييد ما يراه حَرِيًّا بالتقييد من اللغة والنحو، بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه.

وقد صرت أعتقد في السُّنَيات الأخيرة أن ضبط النص بالحركات من أكثر الأُمور أهمية في تحقيق النصوص، لما يُتَوخى من فوائده الـجَمَّة، التي منها:

أ ــ تمييز التحقيق الجيد من الرديء والتعرف على جهود المحقق ومراجعته وتحرِّيه وتدقيقه.

ب ــ إظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له.

جـ ــ أن هذه الطريقة تقوّم لسان القارئ وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم، سواءٌ أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام، أم غيرهما، فتُغنيه القراءةُ الكثيرةُ عن كثير من القواعد وحفظها، إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير.

د ــ رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط، المختلفة الحركات، مثل «حَمِيد»، و«حُمَيْد»، و«سَلِيم» و«سُلَيْم» و«مُسْلِم» و«مُسَلّم»، و«البَرْقي» و«البَرَقي»، و«البَطّي» و«البُطّي» و«البَطِيء»، و«الجَلّابي» و«الجُلّابي»، و«السَّلَفي» و«السِّلَفي» و«السُّلَفي»، و«السِّلْقي» و«السَّلَقي» ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل هذا الفن.

يضاف إلى ذلك أن على المُحَقِّق تقييد كل ما يشتبه من الألفاظ والأعلام، سواء أكان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات.

وينبغي للمحقق الرجوعُ إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون.

فيرجع في تقييد اللغة وضبطها إلى المعجمات اللغوية المعتمدة، كـ: «صحاح الجوهري»، و«لسان ابن منظور»، و«قاموس الفيروزآبادي» و«تاج السيد الزَّبيدي» ونحوها.

وفي الأنساب إلى كتب الأنساب، مثل «أنساب السمعاني»، و«لباب ابن الأثير»، وغيرهما.

وفي الألقاب إلى المؤلفات المختصة بها، كتلك التي لابن الفوطي وابن حجر والسخاوي.

وفي المواضع إلى المعجمات الجغرافية كـ«**معجم ياقوت**»، و«**مراصد ابن عبد الحق البغدادي**» ونحوها.

ولعل من أعظم الكتب في هذا الفن خطرًا وأكثرها نفعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هي كُتب الـمُشْتبه.

وقد بذل العلماء المسلمون من السلف الصالح جهودًا جبارة في تقييد مَنْ فيه أدنى اشتباه من أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع، باعتبار أن الأسماء شيء لا يدخله القياس، ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ولا شيء بعدها يدل عليها، فليس لها إلا التقييد والضبط، سواء أكان التقييد والضبط بالقلم (يعني وضع الحركات فوق الحروف) أو التقييد والضبط بالحروف كما هو مشهور.

وهذه الكتب هي المرجع الأمين والركن الركين التي يجب على كل محقق أن يعرفها ويطلع عليها ويقتنيها.

وتضم المكتبة العربية اليوم عددًا لا يُسْتهان به من الكتب المؤلفة في هذا الفن الجليل الخطير، حيث شمَّر العلماءُ عن سواعدهم منذ فترة مبكرة، وألَّفُوا فيه، منهم مثلًا:

١ ــ حمزة الأصفهاني المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه «**التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف**»، عرض فيه للخط العربي وصفته وتطوره، وما وقع فيه كبارُ العلماء وغيرهم من التصحيف الشنيع[(١)].

٢ ــ أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ في كتابه «**شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**»[(٢)].

٣ ــ أبو الحسن علي بن عمر الدّارقطني البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥هـ في كتابه «**المؤتلِف والمختلِف**»[(٣)]، وهو من الكتب الرئيسة التي أفاد منها الخطيبُ البغداديُّ في مؤلفاته كما أفاد منه كُتّابُ المشتبه الآخرون.

٤ ــ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩هـ في كتابيه: «**المؤتلف والمختلف**»[(٤)] و«**مشتبه النسبة**»[(٥)].

٥ ــ الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ في كتابه «**تلخيص المتشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**»، وهو كتاب حافل[(٦)].

---

(١) طبع بدمشق سنة ١٩٦٨م بتحقيق الدكتور أسعد طلس، يرحمه الله.

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣م بتحقيق عبد العزيز أحمد.

(٣) نشرته دار الغرب في ستة مجلدات سنة ١٩٨٦م بتحقيق موفق عبد القادر.

(٤) نشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ٢٠٠٧م في مجلدين.

(٥) طبع بالهند سنة ١٣٢٧هـ بتحقيق محمد محيي الدين الجعفري.

(٦) منه نسخة بدار الكتب المصرية.

٦ ـ وممن كتب في المؤتلف والمختلف من أسماء القبائل الأديب المشهور محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ في كتابه «**مختلِف القبائل ومؤتلِفها**»[١].

٧ ـ وألَّف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٧٠هـ «**المؤتلِف والمختلِف في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم**»[٢].

٨ ـ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨هـ في كتابه النافع «**تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكل**»، ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال «**صحيحي البخاري ومسلم**»، وعندي منه نسخة مصورة، وطبع بعد ذلك.

٩ ـ وفي القرن الخامس الهجري وُضِع أضخم كتاب في هذا الفن حتى ذلك العصر هو كتاب «**الإكمال**»[٣] للأمير ابن ماكولا المقتول سنة ٤٧٥هـ، حيث جمع فيه معظم الكتب المتقدمة واستوعبها استيعابًا ذكيًّا فصار كتابه مُعَوِّضًا عن معظم تلك الكتب، وهو كتاب لا يستغني عنه المحقِّقون المَعْنيون بتحقيق الكتب التي تناولت عصره والعصور السابقة له.

---

(١) طبعه وستنفلد الألماني سنة ١٨٥٠م.

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٣٥٤هـ.

(٣) حقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي ستة أجزاء منه كان آخرها سنة ١٩٦٧م وتوفي ـ رحمه الله ـ قبل إتمامه، ثم طبع كاملًا في بيروت.

١٠ـ وفي بداية القرن السابع الهجري ألف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نُقْطَة البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩هـ كتابه الذي كمّل فيه كتاب ابن ماكولا وذيّل عليه وسماه «**إكمال الإكمال**»[(١)].

١١ـ وذيّل على ابن نقطة محدث الإسكندرية وجيه الدين أبو المظفر منصور بن سَلِيم بن فتوح الـهَمْداني المتوفى سنة ٦٧٣هـ[(٢)]، وكان من طلبة المستنصرية.

١٢ـ كما ذيّل على ابن نقطة أيضًا أبو حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفى سنة ٦٨٠هـ بكتابه النافع «**تكملة إكمال الإكمال**»[(٣)].

١٣ـ وفي القرن الثامن الهجري ألف مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي كتابه العظيم المختصر «**المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**»[(٤)] سنة ٧٢٣هـ.

---

(١) منه نسخ بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٢٩ حديث، وفي دار الكتب المصرية برقم ١٠ مصطلح الحديث، وفي دار التحف البريطانية برقم ٤٥٨٦ شرقي. ثم نشرته جامعة أم القرى في ستة مجلدات سنة ١٩٨٧م باسم «**تكملة الإكمال**».

(٢) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨١ مصطلح الحديث، وجاء العنوان فيه «**ذيل على كتاب مشتبه الأسماء للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني**»، والمعروف أن كتاب ابن نقطة يسمى «**إكمال الإكمال**»، ثم طبعته جامعة أم القرى في مجلدين سنة ١٤١٦هـ.

(٣) حققه شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد يرحمه الله، ونشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٧م.

(٤) حققه أولًا المستشرق الهولندي دي يونغ ونشره في ليدن سنة ١٨٦٣ في ٦١٢ صفحة، ثم أعادت طبعه مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٢م بعناية علي البجاوي في جزأين معتمدًا نسخة أحمد الثالث (رقم ٣٠٢٨) مع وجود نسخ أحسن منها.

وقد رتَّبَ الذهبي كتابه على حروف المعجم وجعل لكل حرف بابًا، واعتمد فيه أمهات الكتب المؤلفة في هذا الفن، مثل كتب: عبد الغني بن سعيد الأزدي، وابن ماكولا، وابن نقطة، وابن الصابوني، ومنصور بن سليم الإسكندراني وغيرهم، فضلًا عما أخذه من شيوخه ووقع له وتنبه إليه أثناء دراساته الواسعة وممارساته لعلم الرجال وعلم التراجم.

ولما كان موضوع الكتاب على غاية من الاتساع فإن مؤلفه بالغ في اختصاره واعتمد القلم في ضبط المشتبه إلا فيما يصعب ويشكل فكان يقيده بالحروف، وهو نادر.

وكان الذهبيُّ يعلم جيدًا صعوبةَ الاعتماد على ضبط القلم، فنبه على ذلك في المقدمة بقوله: «فأتقنْ يا أخي نسختك واعتمدْ على الشّكل والنقط ولا بد، وإلا لم تصنع شيئًا».

وقد احتل كتابُ الذهبي هذا مكانًا رفيعًا بين الكتب المؤلفة في هذا الفن العسير، وهو في حقيقته يُغني عن كثير من الكتب الأخرى، لكنه يحتاج إلى تَمَرُّس ودُربة للإفادة منه.

١٤ ـ وفي القرن التاسع الهجري طالع عَلّامةُ الشام الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي المتوفى سنة ٨٤٢هـ كتاب «المشتبه» للذهبي، وضبط لنفسه نسخة

نفيسة منه، ثم ألف كتابه العظيم «**توضيح المشتبه**»[١]، قيد فيه الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب بالحروف، لإيمانه بأن القلم لا يمكن اعتماده في مثل هذه الأمور، فأوضح بعض ما أهمله الذهبي، وشرح بعض ما رأى أنه شديد الاختصار، واستدرك على مؤرخ الإسلام استدراكاتٍ نفيسةً تدل على علم جمّ ومعرفة وإتقان وبراعة تامة في هذا الفن، ولذلك يعد كتابه هذا ـ فيما أرى ـ من أنفس الكتب الموضوعة في هذا الفن على الإطلاق.

١٥ـ كما شرح كتاب الذهبي أيضًا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه «**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**»[٢]، وهو كتاب قيّم، ولكن أنّى له أن يبلغ مرتبة «**توضيح ابن ناصر الدين**»؟!

١٦ـ وحاول تلميذ الذهبي تقيّ الدين محمد بن رافع السّلامي المتوفى سنة ٧٧٤هـ أن يستدرك على كتاب شيخه في **المشتبه**[٣]، فعمل جزءًا جعله كالذيل عليه.

---

(١) منه نسخة ناقصة في مكتبة سوهاج بالبلاد المصرية، وعنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية، وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة كاملة منه، ثم نشرته مؤسسة الرسالة في عشرة مجلدات سنة ١٩٩٣م.

(٢) نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة بعناية البجاوي أيضًا ١٩٦٧م.

(٣) نَشَرَهُ الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد ببيروت سنة ١٩٧٤م، على نسختين من إستانبول، وذكر أنه قابل «تبصير ابن حجر» بذيل ابن رافع، فتبين له أن ابن حجر لم يطلع عليه مدللًا على نفاسة الكتاب. ومثل هذه الأحكام المتسرعة كثيرة عند هذا العالم الفاضل، فقد أخطأ في هذا الحكم خطأً كبيرًا؛ لأن ابن حجر قد اطلع عليه ونصَّ على ذلك تصريحًا في آخر كتابه فقال: «وقد ذيل عليه

هذه هي أشهر الكتب الـمُؤلَّفة في هذا الفن - وليس جميعها - وهي سلاحُ الـمُحَقِّق الأول في ضبط الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب المشتبهة، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دراية ودربة عند استعمالها، فلا ينبغي للمحقق عند الرجوع إليها أن يجزم بصحة تقييد الاسم المشتبه إلا عند نصها عليه وتصريحها به، وإلا انعدمت الفائدة وما صارت تُرتجى منها العائدة.

فمن أمثلة ذلك: ما جاء في وفيات سنة ٥١٣هـ من كتاب «**العبر**» عند ذكر وفاة ابن عقيل البغدادي الظّفري، فقد عَلّق محققه الفاضل على «**الظّفْري**» في الهامش بقوله: «نسبه إلى ظَفَر بفتح الظاء المعجمة والفاء، بطن من الأنصار»[(١)]، وأحال على كتاب «**اللباب في تهذيب الأنساب**» لابن الأثير.

نعم ذكر ابنُ الأثير لفظ «الظَّفَري» في «اللباب» ولكنه لم يُصَرِّح بنسبة ابن عقيل إليه. ومثل هذه الإحالة على «اللباب» تُشْعِر آثر ذي أثير بأنه منصوص على نسبته، وليس الأمر كذلك، فلم يكن ابن عقيل العلامة من بطن «ظَفَر» الأنصاريين، بل كان منسوبًا إلى الظفرية المحلة المشهورة من محال بغداد الشرقية، وهذه المحلة والنسبة إليها مذكورة أيضًا في «**اللباب**»، لكن تَسَرُّع المحقق وعدم التزامه بضرورة نص مؤلف الكتاب على النسبة أوْقَعه في هذا الغلط الـمُسْتَعْظَم على فاضل من مثله، ومثل هذا الذي ذكرتُ كثيرٌ في هذا الكتاب.

الحافظ تقي الدين ابن رافع تلميذه في هذا المختصر جزءًا قدر عشر أوراق غالبه لا يرد عليه، لأنه إما أن يكون قد ذكره أو يكون لا يشتبه إلا على بعد (التبصير ٤/ ١٥١٢-١٥١٣) فتأمل!

(١) العبر ٤/ ٢٩.

سابعًا: تلبية رغبات المؤلف

قد لا ينهض مؤلف النص إلى إعادة تبييض كتابه، فيكتب ما يعن له في حواشي نسخته، وقد يرجح في مواضع النصوص، لا سيما في الكتب الضخمة، فيطلب من الناسخ أو القارئ التنبه إلى ذلك. ومن هؤلاء مثلًا الإمام الذهبي حيث ترك أكثر كتابه على هذه الحال كما بينتُه مفصلًا عند كلامي على تدوين الذهبي لكتابه في مقدمتي لتاريخه، وكما يظهر واضحًا جليًّا من بعض النماذج التي صورتها من نسخته التي كتبها بخطه. ومن هنا كان الذهبي يطلب من النساخ تحويل بعض التراجم من مكان لآخر، فالتزم الكثير من النساخ بذلك، ولم يلتزم بعضهم به فبقيت إشاراته على ما هي، نقلها النساخ ولم يلبوا رغبته.

ومن المعلوم في بدائه العقول أن تلبية رغبات المصنف أولى بمن يتصدى لتحقيق هذا النص ونشره.

المبحث الثاني

التعليق على النص بما يُعين المستفيد منه

ذكرت فيما تقدم أن المحقق يمكن أن يعلق على النص بما يقدم خدمة إلى المستفيد منه، نظرًا لكونه قد سبر غور النص من طول معاناته له، فيعلق عليه بما يُجَلِّيه وييسره للمستفيد، من نحو ذكر موارد متعددة لكل ترجمة، أو تعريف بمبهم أو مغمور، أو تخريج الأحاديث وبيان درجتها من الصحة والسقم، أو شرح مصطلح أو لفظ غريب، أو بيان الأوهام التي قد يقع فيها مؤلف النص المحقق.

وهذا كله، كما بينت، لا علاقة له بتحقيق النص وضبطه، فلا يُعد إهمال أي مفصل من مفاصله تقصيرًا في عملية التحقيق، ومثله مثل بعض النوافل في العبادات.

أولًا: تخريج التراجم

إن ذكر المصادر المهمة لكل ترجمة عند تحقيق النص التراجمي شيء مفيد، ولا سيما عند عدم توفر نسخة بخط المؤلف أو عدد جيّد من النسخ المتقنة؛ لأن هذه المصادر، ولا سيما تلك التي لها علاقة بالنص، مفيدة، إذ قد تكون من موارد النص أو ممن اقتبس منه، وقد جرت العادة على ترتيبها بحسب قدم وفيات مؤلفيها.

وقد بينت غير مرة أن كل كتاب يحتاج إلى منهج خاص في تخريج التراجم عند تحقيقه، وأشرت فيما تقدم أنني عنيتُ عند تحقيقي لتاريخ مدينة السلام بذكر

مؤلفي التراجم الذين اقتبسوا منه، في الوقت الذي عنيت فيه عند تحقيقي لتاريخ الإسلام بذكر مؤلفي التراجم الذين اقتبس منهم الذهبي. أما في تحقيقي لتهذيب الكمال فكنتُ في الأغلب الأعم مستقصيًا لجميع الكتب التي ذكرت المترجم ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وكانت الغاية من ذلك الوقوف على مزيد من أقوال الجرح والتعديل التي هي لب الكتاب، ولأنني وجدت من أهم الواجب عليّ الوقوف على كل ما قيل في المترجم من جرح أو تعديل بغية إصدار حكم منصف على منزلته في هذا العلم، يستفيد منه المعنيون بهذا العلم الشريف، وكان من حصيلته كتابنا «**تحرير التقريب**» الذي استدركنا فيه الكثير من الأحكام على الحافظ ابن حجر يرحمه الله.

على أن بعض المحققين صار يغرق في تخريج التراجم والأعلام، فيذكر كل مصدر ذكرها على الاستقصاء، سواء أكان له علاقة بالنص أم لم تكن، وسواء أفاد منه المحقق أم لم يفد، فلحظنا أن ذلك صار من باب الجمع والاستكثار، علمًا أن الاستقصاء فيها يكاد أن يكون مستحيلًا؛ لإمكانية وقوف المحقق أو الباحث في أي ترجمة على مصادر خطية أو مطبوعة لم يطلع عليها من قبل.

ثانيًا: التعريف بالمبهم والمغمور

توسّع بعضُ المحققين فصاروا يُعرِّفون بكل عَلَم يَرِدُ في النص من مواضع وبلدان وأسماء وكتب ونحوها، ويغرقون في ذكر المصادر والمراجع الدالة عليه، فتضخمت حواشي الكتب المحققة بما لا طائل تحته، فإنّ عَمَلَ المحقق يتعيَّن أن

يتجه إلى أن يُـخْرج نصًّا صحيحًا ويُعلق عليه بما يفيد تصحيحه وتوضيحه، لا أن يكون شارحًا لكل صغيرة وكبيرة مما يعرفه الخاص والعام.

ولما كان قراء مثل هذه الكتب هم في الأغلب الأعم من المتخصصين أو من ذوي الثقافة الجيدة، أو في الأقل ممن نالوا منها قسطًا جيدًا، فإن التعريف بالمشهور لا ضرورة له البتة، وينبغي الاقتصار على التعريف بالمغمور بطريقة مختصرة تدفع الوهم أو توضح الأمر حسب.

ومن أسفٍ أنّنا لاحظنا كثيرًا من الـمُتَعانين لهذا الفن قد عكس الآية فعرَّفَ بالمشهور وترك المغمور؛ لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومراجعة وطول أناة.

والحق: إنّنا بعد أن ذكرنا أن من واجب الـمُحقِّق تقييد النص وضبطه وتدقيقه ومراجعة الكتب المختصة التي تعينه على ذلك، فإن المحقق يبقى بعد كل ذلك هو المسئول الأول عما يقع في النص الذي يحققه من تصحيف أو تحريف أو سقط أو عدم وضوح أو ضبط غير صحيح.

إننا حينما طالبنا المحقق بالرجوع إلى الكتب المختصة لم نطلب منه أن ينقل لنا شروح تلك الكتب، أو يذكر لنا مواضع مُراجعاته في المهم وغير المهم، وإنما كانت مثل هذه المراجعات لفائدته هو وإعانته ومساعدته في التوصُّل إلى الضبط الجيد، وبهذا نتخلص من تضخم الحواشي في الكتب المحققة على حساب النص، ولا أشك في أن استفادة القارئ إنما تكون من النص الـمُتْقَن التحقيق الـمُجَوَّد الضبط والتدقيق.

ثالثًا: تخريج الحديث النبوي الشريف والحكم عليه

من المعلوم أن الكثير من كتب التراجم كانت تُعنى بإيراد أحاديث نبوية لبعض المترجمين لغايات متنوعة حاولنا الوقوف عليها في الفصل الثالث من مقدمتنا لـ«تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي[١]، فصار من المفيد العناية بتخريجها وعدم الاكتفاء بذكر مواردها، وإنما يتعين الكلام عليها تصحيحًا أو تضعيفًا حسب الأصول والقواعد الحديثية، لا سيما في مثل هذه الكتب التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، والتي لم ينشط مؤلفو هذه النصوص إلى بيان درجتها من الصحة والسقم، فكان لا بد من الحكم عليها خوفًا من عمل الناس بالضعيف والتالف والموضوع منها، أو بما يستفاد منها، وفي ذلك كما هو معلوم خطر عظيم على أفكار الناس وعقائدهم وسلوكهم الاجتماعي والفكري والديني.

رابعًا: شرح المصطلحات والغريب

ومن المفيد قيام المحقق بشرح بعض المصطلحات الواردة في النص وبيان دلالاتها اللغوية والاصطلاحية، إن استطاع إلى ذلك سبيلًا، وبالرجوع في كل مصطلح إلى المؤلفات المختصة به. ومن ذلك أيضًا شرح الغريب بغية توضيح النص وإضاءته وتيسيره لكل مستفيد منه.

---

(١) الخطيب: تاريخ مدينة السلام، المقدمة ١/ ١٣٧-١٦٣.

خامسًا: نقد النص

لقد قررنا سابقًا أن عمل المحقق يتعيَّن بأن ينصرف إلى ضبط النص وتوضيحه للقارئ التراثي. لكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من أن ينبه المحقق المدقق إلى الأوهام التي وقع فيها مؤلف النص ويبين الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ويدمغه بالدليل، فالمؤلف من آحاد الناس يخطئ ويصيب، وينبغي للمحقق - إن كان قادرًا - أن يكشف عن هذا الخطأ.

وهذه العملية، وإن تبد أول وَهْلة خارجة عن عمل الـمُحَقِّق لكنها في واقع الأمر تدخل في صُلب عمله، فليس هناك من أحد صرف وقتًا في هذا النص كالذي صرفه هو، ولا عرف خباياه كمعرفته هو، فهو إذن أخبر الناس به، ومن ثم أحقُّهم بتبيان أوهامه، وهو في كل ذلك يقدم خدمة جُلى للباحثين عند تنبيههم إلى خطأ أو إلى رأي ضعيف ورد في الكتاب، مع الإشارة إلى الصحيح أو الرأي الأقوى فيتنبهون عند الإفادة من الكتاب والنقل عنه، مما ييسر عليهم عملية البحث العلمي ويوفر عليهم وقتًا وجهدًا كبيرين.

ولا شك في أننا يجب ألا نُلْزم الـمُحَقِّقين بمثل هذا العمل الشاق المتعب المضني الذي يتطلب سعة في المعرفة، وبسطة في العلم، واطلاعًا عظيمًا على موضوع النص والكتب المؤلفة فيه، لكننا نطمح إلى أن يذكروا بعض الذي يعرفونه ويقفون عليه نتيجة قيامهم بالمقابلات الكثيرة، لا سيما أولئك النفر من المحققين البارعين الذين حَصَلوا على مرتبة عالية من الخبرة ودرجة كبيرة من التمكن والإتقان.

فمن ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما قاله العلامة شمس الدين ابن خلكان عند الكلام على تاريخ مولد الـمُحدِّث الكبير أبي طاهر السِّلفي: «مع أننا ما علمنا أن أحدًا منذ ثلاثمائة سنة إلى الآن بلغ المائة فضلًا عن أنه زاد عليها سوى القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري فإنه عاش مائة سنة وسنتين»[(١)].

فنقل بعض الناس هذا القول من غير مناقشة[(٢)] مع أنه قول ساقط لا قيمة له، فقد جربنا الوقوف على عدد كبير ممن بلغ المائة أو جاوزها خلال الثلاثمائة سنين التي سبقت العلامة ابن خلكان[(٣)].

ومن ذلك ـ مثلًا ـ تكرر بعض التراجِم عند ثقات المؤرِّخين من غير أن يشعروا منهم: الزكي المنذري[(٤)]، والذهبي[(٥)]، وابن الـمُلَقِّن[(٦)]، وغيرهم، وهو ما ينبغي التنبيه عليه.

---

(١) وفيات ١/ ١٠٧.

(٢) انظر مقدمة «معجم السفر» للسلفي: ١٥.

(٣) انظر كتاب «أهل المائة فصاعدًا» للذهبي بتحقيقنا ص١٣٠ فما بعد، و«التحبير» للسمعاني ١/ ٢٦٦، ٦١١، و«العبر» للذهبي ٤/ ١٣٣، ١٣٧، وإرشاد ياقوت ٦/ ٤٢٢، وتكملة ابن الصابوني: ٢٧٧، وتاريخ ابن الدبيثي: الورقة: ٦٠ (شهيد علي)، وعقد الجمان للعيني ١٦/ الورقة ٦١٧ وغيرها.

(٤) التكملة، التراجم: ١٢٧٥، ١٩٠٧.

(٥) تاريخ الإسلام، الورقة: ٧٢، ١٩٨ (أيا صوفيا ٣٠١١).

(٦) العقد الثمين، الورقة: ١٧٢.

وينبغي للمُحقِّق أن يفيد من ملاحظات المؤلفين الذين جاءوا بعد مؤلف الكتاب وأَلَّفُوا في موضوعه، فاستدركوا عليه أو صَحَّحُوا له أو نبهوا على بعض ما في الكتاب من عَوَز، فإثبات مثل هذه الملاحظات - بعد تدقيقها ودراستها والتأكد من قيمتها - من الأعمال الجليلة التي يقوم بها المحققون البارعون.

فمن ذلك - مثلًا لا حصرًا - ما استفاده المحقق الكبير المرحوم الشيخ المعلمي اليماني من كتاب **«اللباب»** لابن الأثير عند تحقيق **«الأنساب»** للسمعاني، وما استفاده من **«إكمال الإكمال»** للحافظ محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩هـ عند تحقيق كتاب **«الإكمال»** للأمير ابن ماكولا.

وحينما قمت بتحقيق كتاب **«تهذيب الكمال»** للعلامة أبي الحجاج المِزِّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ انتفعتُ انتفاعًا شديدًا بالكتب التي أُلفت على **«التهذيب»**، سواء أكانت من الكتب المستدرِكة مثل **«إكمال تهذيب الكمال»** للعلامة علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، أم كتبًا مختِصرة مُسْتَدْرِكة مثل **«تذهيب التهذيب»** للذهبي، و**«الكاشف»** له أيضًا، و**«تهذيب التهذيب»** لابن حجر، أم كتبًا مختِصرة فقط مثل: **«بغية الأريب في اختصار التهذيب»** لابن بردس البعلبكي المتوفى سنة ٧٨٦هـ، و**«المجرد»** للذهبي وغيرها مما بينتُه في مقدمة الكتاب.

وقد أعانتني هذه الكتب - ولا سيما كتب الذهبي ومغلطاي وابن حجر - على استدراك بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف الكتاب أو ترجيحه لرأي أو ضبط غير مرجح.

كما أفدتُ من تعليقات أبي القاسم محمد بن عبد الله بن أحمد بن مسعود الأندلسي المعروف بالقنطري (ت ٥٦١هـ) على إحدى نسخ «**الصلة**» لابن بشكوال عند تحقيقه[(١)]. كما أفدت من الاستدراكات التي استدركها شرف الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الحسامي الدمياطي (ت ٧٤٩هـ) على «**صلة التكملة**» لعز الدين الحسيني عند تحقيقي لهذا الكتاب[(٢)]، وغير ذلك كثير.

---

(١) ابن بشكوال: **الصلة**، المقدمة ١/ ١٧.

(٢) الحسيني: **صلة التكملة**، المقدمة ١/ ٢٤.

مناهج تحقيق النصوص الأدبيّة

حسين محمّد نصّار

بقى الاتصال المباشر بين المعطى والآخذ طريق انتقال المعرفة في شبه الجزيرة العربية منذ عرف هذا الانتقال، فكانت الرواية المباشرة طريق نقل المعرفة، على الرغم من معرفة أطراف شبه الجزيرة العربية لأنواع من الخطوط في اليمن والحيرة ومدائن صالح وغيرها. وهذا هو الطريق المفضل إلى يومنا هذا في ميداني القراءات القرآنية والحديث الشريف.

ولكن قام اللغويون والأخباريون في القرن الثاني/ الثامن بحركة استمرت في الاتساع لجمع التراث الأدبى وتدوينه. وقد وصف المستشرق جولدتسيهر هذه الحركة في مقال نفيس نشره في مجلة الجمعية الآسيوية الملكية في إبريل ١٨٩٧، وترجمته ونشرته أنا في العدد ٦٣٣ من مجلة الثقافة سنة ١٩٥٠. وكان مما قال فيه: «نجح القدامى من العلماء في توجيه أكبر عنايتهم لجمع دواوين القبائل مع حفظهم وتمجيدهم للقصائد العصم، التي حازت شهرة تعترف بها جميع أرجاء بلاد العرب مع اعتبارها أسمى ما أنتجته قرائح عقولهم، بغض النظر عن القبيلة التي ظهر فيها الشاعر. وكان عمل هؤلاء اللغويين جمع مآثر كل قبيلة وتدوينها كتابةً، ووصل بهم التوسع إلى أن جمع واحد منهم، هو أبو عمرو الشيبانى (المتوفى ٢٠٦ هـ/ ٨٢١م) دواوين أكثر من ثمانين قبيلة.

وكانت مطبعة دير ماريو حنا الصايغ في لبنان أول مطبعة تطبع بالحروف العربية في الوطن العربي. وعرفت مصر الطباعة العربية إبان الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) ولكن المشاركة المصرية الحقيقية كانت مع إنشاء مطبعة بولاق الأميرية التي قامت بطبع صنفين من الكتب:

١. الكتب التي ترجمها العلماء عن اللغات الأوربية وخاصةً الفرنسية والإيطالية.

٢. كتب التراث العربي القديم.

وقد احتاجت هذه الكتب، وخاصةً الصنف الثاني منها إلى من يشرف على طبعها ويصحح تجاربها المطبعية والعلمية. فعهدت المطبعة بذلك إلى جماعة من خريجي الأزهر.

وإنما ظهرت البوادر الأولى للتحقيق الحق في العقد الثاني من القرن العشرين على يد شيخ العروبة أحمد زكى باشا، الذي أُغرم بالتراث العربي ولا سيما المخطوط منه، فاقتنى منه واحدة من كبريات المكتبات الخاصة. ولما رأى المطبوع منه في أوربا أعجب به إعجابًا شديدًا وآمن أن منهج الأوروبيين في التعامل مع المخطوطات لإخضاعها للطباعة هو المنهج السليم، وأن الواجب اتباعه، وأطلق عليه اسم التحقيق. وقد شاع هذا الاسم بين المشتغلين بالمخطوطات وإن عدل عنه بعض العلماء مثل أ.د. طه حسين والشيخ محمود محمد شاكر وغيرهما إلى اسم «القراءة».

وليس معنى ذلك أن علماءنا الأقدمين لم يكن لديهم شيء من التحقيق، بل الحق الذي لا يمكن أن يمارى فيه أن كثيرين منهم قاموا بأعمال نعدها الآن من العناصر الأساسية في التحقيق.

نقل السيوطي (٨٢٩ـ٩١١/ ١٤٤٥ـ١٥٠٥) عن بعضهم قال: «أملى ابن دريد (٢٢٣ـ٣٢١/ ٨٣٨ـ٩٣٣) «الجمهرة» في فارس ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه، ولم يستعن عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمز واللفيف، فلذلك تختلف النسخ. والنسخة المعول عليها هي الأخيرة. وآخر ما صح نسخة أبى الفتح عبيد الله بن أحمد بن محمد النحوي المعروف بجخجخ (تلميذه المباشر)؛ لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه» (المزهر ١/ ٩٤).

واعتمد إبراهيم الأبياري الذي حقق كتاب «الجيم» لأبى عمرو الشيبانى على مخطوطة رأى أنها «تبدو من رسم خطها أنها من خطيات القرن الرابع أو الخامس الهجري». وتصرح هذه المخطوطة أنها تقتفى أساسًا نسختين، نسخة أبى سعيد السكري (٢١٢ـ٢٧٥/ ٨٢٧ـ٨٨٨)، وأخرى لأبى موسى الحامض (٣٠٥/ ٩١٥). وبين وقت وآخر نسخة ثالثة لم تنسب لأحد.

واعتمد محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيق «ديوان امرئ القيس» على مخطوطتين: مخطوطة الطوسي (٣٨٥ـ٤٦٠/ ٩٩٥ـ١٠٦٧) وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، يشتمل القسم الأول منها على ٤٢ قصيدة روى معظمها ابن الأعرابى عن المفضل الضبي، ويشتمل القسم الثاني على سبع قصائد من رواية الأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما، ويشتمل القسم الثالث على ٢٦ قصيدة لم يذكر جامعها

ولا راويها. والمخطوطة الثانية من عمل الأعلم الشنتمري (٤١٠ـ ٤٧٦/ ١٠١٩ـ١٠٨٤)، وتحتوى على ٢٨ قصيدة أو مقطوعة من رواية أبى حاتم السجستانى عن الأصمعي، و٦ قصائد من رواية المفضل وأبي عمرو الشيبانى وغيرهما.

واعتمد محقق «**ديوان ذي الرمة**» على رواية لثعلب من عمل يوسف بن يعقوب النجيرمى (٤٢٣/ ١٠٣٢)، أو شيخه على بن أحمد المهلبي (٩٩٥/٤٨٥). وقد جاء فيها روايتان للديوان أولاهما من رواية ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم ثم عن الأصمعي.

وجاءت عن طريقين:

١ . المهلبي عن ابن ولاد المصري عن ولاد.

٢ . جعفر بن شاذان عن الزاهد.

والثانية من رواية إبراهيم بن المنذر عن أسود بن ضبعان عن ذي الرمة. وجاءت عن طريقين أيضًا:

١ . المهلبي عن إبراهيم بن عبد الله النجيرمى عن أحمد بن إبراهيم الغنوي عن هلال الرقى.

٢ . أبو عمران بن رباح عن إبراهيم النجيرمي عن المهلبي.

وعثر من حقق «**ديوان جرير**» في مكتبة بطرسبرج على مخطوطة مروية عن

طريقين: أولهما عن السيرافي (٢٨٤ـ٣٦٨/ ٨٩٧ـ٩٧٩) عن ابن الصقار عن السكري عن ابن حبيب وثانيهما عن محمد بن العباس بن الفرات (٣٢٩ـ ٣٨٤/ ٩٣١ـ٩٩٤) عن أبيه عن السكري عن ابن حبيب، وذكر أن الديوان رواه ابن حبيب عن ابن الأعرابى وعمارة حفيد جرير، وأن المخطوطة سماع محمد بن أحمد بن عمر الخلالى أبي الغنائم (شوقي ضيف: **البحث الأدبى** ٤٦٨).

وطبيعي أن المنهج الذي وضعه واتبعه أحمد زكى باشا كان مجرد باكورة لا يحتوى إلا على العناصر الأساسية، وأن المحققين الذي جاءوا بعده الواعين منهم دأبوا على الإضافة إليه عنصرًا وراء عنصر حتى صار شيئًا لم يرد على خاطر الأولين، وتعددت المناهج التي يتبعها كبار المحققين من أجل الوصول إلى ما يتصورونه التحقيق الأمثل.

أما أنا فأتصور التحقيق المعاصر يجب أن يحوي ثلاث خطى رئيسة: هي التوثيق والتقويم والتقريب. ولا أعنى بذلك أن كل خطوة منها منفصلة كل الانفصال عن أختها، بل هي متواشجة يخدم كل منها الأخرى.

التوثيق

أريد به تأكيد عنوان الكتاب واسم مؤلفه، والمادة التي يحتوى عليها. وسبب الحاجة إلى ذلك أن بعض الوراقين والنساخ والقراء دونوا على ما اقتنوا أو أخرجوا من مخطوطات عناوين غير عناوينها، أو نسبوها إلى غير مؤلفيها، عن جهل أحيانًا، وعن سوء نية أحيانًا، رغبة في ترويجها ورفع ثمنها. بل فعل ذلك بعض ناشئة الأدباء، إذ نسبوا أعمالهم إلى أدباء مشهورين سابقين ضمانًا لرواجها كما حكى لنا الجاحظ.

الأمثلة على هذا الصنيع كثيرة ومشهورة، ولهذا أكتفي هنا ببعضها.

حكت أ.د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أنها في أثناء تحقيقها لرسالة الغفران لأبى العلاء المعرى عثرت على مخطوطة عنوانها «**رسالة في الأدب**» تبين بعد مقابلتها بما بين يديها من مخطوطات «**رسالة الغفران**» أنها واحدة منها.

وفى سنة ١٩٤٤ صدر كتاب من تحقيق د. طه حسين و د. عبد الحميد العبادى بعنوان «**نقد النثر لقدامة بن جعفر**»، ثم تحققت الشكوك التي أبداها طه حسين في مقدمة الكتاب، إذ عثر الباحثون على أصول تبين عنوانه ومؤلفه الحقيقيين، فهو «**البرهان في وجوه البيان**» لإسحاق بن إبراهيم (ابن وهب الكاتب).

ووجد أحد المحققين السوريين في المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة نحوية منسوبة إلى الرماني بعنوان «**توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**»، ولم يكد

ينشرها حتى تبين له خطؤه يقينًا، إذ أبانت مخطوطة في دار الكتب المصرية أن صحة العنوان «**شرح الأبيات المشكلة الإعراب**» وأن مؤلفه هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقى (٤٨٧/ ١٠٩٤).

ووصل التحقيق عند القدماء إلى قمة شامخة على يد الحافظ شرف الدين أبى الحسين على بن محمد بن أحمد اليونيني (القرن السادس) في شرحه لصحيح البخاري.

ووصف أ.د. شوقي ضيف عمله فقال: «لم يكتف اليونيني في إخراجه بنسخة واحدة وثيقة من نسخ «**صحيح البخاري**» بل مضى يجمع أوثق النسخ في العالم العربي. واختار أصلًا لتحقيقه:

نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبغاآض بالقاهرة.

وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبى ذر الهروي.

وأصل ثان مسموع للحافظ أبى محمد الأصيلي.

وأصل ثالث مسموع للحافظ أبى القاسم بن عساكر الدمشقي.

وأصل رابع مسموع عن الشيخ أبى الوقت، بقراءة السمعانى وغيره من كبار الحفاظ.

ونهض بهذا الصنيع في واحد وسبعين مجلسًا، كان بجواره فيها إمام اللغة والنحو ابن مالك للمراجعة والتصحيح، وأمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه، وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب.

وبذلك كان إخراج اليونينى له يعد أصح إخراج كما كان أداؤه له يعد أدق أداء.

وذكر أ.د. شوقي ضيف أن ابن مالك سجل على ورقة بالجزء الأخير من نسخته سماعه للكتاب من اليونينى كما سجل اليونيني، شهادته بذلك في عبارات غاية في الجمال والإجلال، (**البحث الأدبى** ١٦٨).

ولا يفوق صنيع اليونينى إلا صنيع أبي الغيث محمد بن محمد الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي شارح «**القاموس المحيط**» (١١٤٥-١٢٠٥/ ٧٣٢- ٧٩٠) في كتابه «**تاج العروس في شرح القاموس**» إذ تكشف مقدمته أنه اعتمد في تحقيق «**القاموس**» على عدد من النسخ قسمه إلى مجموعتين، الأولى الأصول الزبيدية والثانية الأصول المكية. وكانت بين المجموعتين فروق جوهرية وصفها الزبيدي في قوله: «والذي سمعناه من أفواه مشايخنا اليمنيين أن المجد سود «**القاموس**» في زبيد بالجامع المنسوب لبنى المزجاجى، وفيه خلوة تواتر عندهم أنه جلس فيها لتسويد الكتاب، وهذا مشهور عندهم، وأن التبييض إنما حصل في مكة المشرفة، فلذا ترى النسخ الزبيدية غالبها محشو بالزيادات الطيبة وغيرها، والمكية خالية عنها».

وأورد الزبيدى كثيرًا من النسخ مكتفيًا بالإعلان أنها تنتمي إلى واحدة من هاتين المجموعتين دون أن يحليها باسم أو رمز أو وصف.

وسمى بعضها فعرفنا أنه عرف منها النسخ التالية:

١. النسخة التي أعلن أنها الأصل.

٢. نسخة شيخه الإمام رضي الدين عبد الخالق بن أبى بكر الزين بن النمرى المزجاجى الزبيدى الحنفي.

٣. النسخة الرسولية أو الناصرية: وهى نسخة الملك الناصر صلاح الدين ابن رسول سلطان اليمن، بخط المحدث اللغوي أبى بكر بن يوسف بن عثمان الحميدى المغربي، وعليها خط المؤلف، إذ قرئت بين يديه في مدينة زبيد قبل وفاته بسنتين. ويبدو أنه لم يرها؛ لأنه قال مرة بعد أن أورد رواية منها: «على ما قيل».

٤. النسخة الملكية. تبادر إلى ذهني أنها النسخة السابقة غير أنه جمع بينهما فزال حدسي.

٥. نسخة ميرزا على الشيرازي.

٦. نسخة نقيب الأشراف السيد محمد بن كمال الدين الحسيني الدمشقي، وقد صححها على أصول المشرق.

٧. نسخة الشرف الأحمر.

٨. نسخة أبى الحسين على بن غانم المقدسي.

وفطن أسلافنا إلى ما قد أسميه النسخ الداخلية، أعنى بذلك النسخ الداخلة في الشروح حولها، فاعتمد الزبيدى في تحقيقه لنص **«القاموس المحيط»**

في «تاج العروض» على شروح ابن الشحنة والقرافى والمناوى وقاضى كجرات وأستاذه ابن الطيب الفاسى.

ولذلك يضطر المحقق أن يبدأ عمله بتوثيق:

عنوان الكتاب،

واسم مؤلفه،

ومادته التي يحتوى عليها.

وهناك عناصر داخلية في الكتاب نفسه يمكن الاعتماد عليها وأولها مقدمته، فما أكثر ما ذكر المؤلفون أسماءهم وعناوين كتبهم صراحةً فيها. ومن لم يفعل ذلك، وزع العناوين أو كلمات منها أو تلميحات إليها فيها وفى التحميدات بخاصةٍ.

وهناك عنصر خارج الكتاب غير أنه داخل النسخة، ألا وهو خاتمة النسخ التي يصرح الناسخ فيها أحيانًا بالعنوان واسم المؤلف وتاريخ النسخ.

وهناك عناصر خارجية، أولها تعدد النسخ التي نجمعها، وبخاصة إذا كانت من أقطار متعددة ومتباعدة وبخطوط نساخ متغايرين، وكلها تحمل عنوانًا واحدًا وتنسبه إلى مؤلف واحد.

ثم كتب الببليوجرافيا أو ما عرفناه باسم الفهارس، ولدينا منها نوعان:

١ ـ فهارس المكتبات وما ماثلها مثل «**فهرست النديم**» و«**فهرست الطوسي**» و«**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» لحاجي خليفة.

٢ ـ فهارس الشيوخ أو البرامج العلمية التي أصدرها بعض المؤلفين ونصوا فيها على أسماء الكتب التي قرءوها على شيوخهم، مثل «**فهرسة ما رواه عن شيوخه محمد بن خير الإشبيلي**»، و«**برنامج عيسى بن سليمان الرعيني**» و«**رحلة ابن خلدون والعبدري**» وغيرهما.

ثم الفصول والكتب التي ترجم فيها بعض العلماء لأنفسهم، وسجلوا فيها قوائم بعناوين الكتب التي ألفوها، مثل كتاب «**التحدث بالنعمة**» للسيوطي، وترجمته التي وضعها في «**بغية الوعاة**».

ثم التراجم التي عقدها مؤرخو الرجال والطبقات، ودونوا فيها عناوين كتبهم، وهى من الكثرة بحيث من غير اللائق التمثيل لها.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك عناصر أخرى، غير أنها تحتاج ـ عند الاعتماد عليها ـ إلى أشخاص ذوى قدرات عالية، وإلى وعى كبير، وإلى جهد يستغرق وقتًا طويلًا، مثل البحث عن مقتبسات من الكتاب الذي نريد توثيقه، أو مقابلة الخصائص الأسلوبية والفكرية بخصائص ما نعرفه للمؤلف من كتب مؤكدة.

العملية الثانية: التقويم:

يصر كل من كتب عن منهج التحقيق على وجوب جمع المحقق لكل النسخ المخطوطة المتناثرة في أنحاء العالم من الكتاب، أو مصورات منها، ويمكن معرفة وجود هذه النسخ وأماكنها من كتابي «**تاريخ الأدب العربي**» لكارل بروكلمن، و«**تاريخ التراث العربي**» لفؤاد سزكين، والفهارس التي صنفت حديثًا للمخطوطات وفهارس المكتبات التي عرفت بالاحتواء على عدد كبير ونفيس منها والحواسب.

وعلى الرغم من التيسيرات التي طرأت على هذا الجمع بفضل المبتكرات الحديثة في الاتصال بين المكتبات والأفراد، ما زال الجمع الشامل متعذّرًا، وخاصةً على المصري، لبخل مالكي المخطوطات وعدم اقتناع الناشرين، وبهاظة التكاليف، وصغر العائد الذي يحصل عليه المحقق من التحقيق. ولذلك يعتمد أكثر المحققين حاليًا على عدد من النسخ وليس كلها. ويحاول المجيدون منهم انتقاء ما يجمعونه، مع خطورة هذا الاكتفاء، فقد يكون أهمل أجود نسخ المخطوط.

وعندما يتم الجمع يخضع المحقق ما جمعه لدراسة تحاول أن تستكشف الأواصر بينها، اعتمادًا على ما تقع فيه من ضبط وتقسيم وخروم ونقص وزيادة وأخطاء وتعليقات، وعلى تصريح النساخ في آخر الكتاب. فيجعل كل فئة متشابهة أو متقاربة أسرة، فإذا فرغ من هذا بحث عن رأس كلّ أسرة - أي

أصلها الذي نسخت منه. فإذا توصل إلى ذلك، اعتمد في المقابلة على هذه الأمهات، وأهمل بقية بناتها إلا عندما تتعذر عليه قراءة شيء منها، فربما كان هذا الشيء واضحًا في إحدى البنات. فإذا انفردت المخطوطات ولم تخضع لتكوين أسر، وجب الاعتماد عليها كلها.

وفى تلك الأثناء، يخضع ما جمع لعملية أخرى، هي عمليه المفاضلة بينها، طبقًا لما نسميه معايير جودة النسخ.

وأجود النسخ - بطبيعة الحال - نسخة المؤلف، ونحن نطلق هذه التسمية على:

ـ ما كتبه المؤلف بخط يده الذي نعرفه أو صرح بذلك في الخاتمة.

ـ ما كتبه أحد تلاميذ المؤلف تحت إشرافه أو من إملائه ثم عرضه الكاتب على المؤلف، فأجازه بخطه في إحدى صفحات الكتاب.

يلي هذه النسخة في الجودة:

ـ ما كتبه أحد التلاميذ وقابله على أصل المؤلف.

ـ ما كتبه أحد التلاميذ إملاء في مجالس المؤلف، غير أنه لم يعرضه عليه.

ثم يليها:

ـ النسخة القديمة، وتاريخ النسخ مهم، ولكن أهم منه - في نظري - قلة النسخ الوسيطة بين النسخة التي حصلنا عليها ونسخة المؤلف.

ـ ما نسخه عالم معروف.

ـ ما تداوله علماء معروفون، وصرحوا بذلك على صفحاته.

ـ ما دخل في حوزة عالم معروف.

ـ النسخة الخزائنية أي التي اقتنتها مكتبة عرفت بالبحث عن الجيد من المخطوطات.

ـ النسخة المقابلة على الأصل الذي نسخت منه.

ـ وأخيرًا النسخة المكتوبة بخط واضح.

فإذا ما عرف المحقق نسخ الكتاب الذي يريد تحقيقه حق المعرفة شرع في مقابلة هذه النسخ بعضها ببعض للوصول إلى النص السليم وإثبات الفروق بينها.

ويجب أن ينصب المحقق أمامه هدفًا لا يحيد عنه البتة، وهو الوصول إلى سلامة السياق كما أصدره مؤلفه، فليس من شأنه الصحة النحوية إذا تأكد أن المؤلف كان لحانة كما شاع في العصور المتأخرة، وليس من شأنه السعي إلى ما هو أعلى وأجمل في التعبير، حتى لو كان الذي يحققه شعرًا. وإنما له أن يثبت ما شاء من ذلك في مقدمته للكتاب، وفى التعليقات التي يوردها أسفل صفحاته. وأرى إن أراد الإفاضة فيما يورد أن يضعها في المقدمة، أما تعليقات الصفحات فالإيجاز الشديد مطلوب فيها.

ويختلف سلوك المحقق الواجب عليه في المقابلة، باختلاف جودة ما بين يديه من نسخ: فإذا كان قد وصل إلى نسخة المؤلف وجب التزامها وعدم التدخل في شيء منها. أجمع على ذلك العلماء قديمًا وحديثًا. قال العلمي: «لا

يجوز أن يصلح الإنسان كتاب غيره بغير إذن صاحبه، وهذا محله في القرآن. فإذا كان القرآني مغلوطًا أو ملحونًا فليصلحه». ولكن بعض العلماء لم يأبه لهذا الاستثناء. قال القاضي عياض يصف تقاليد علماء المسلمين في ذلك: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم حتى في أحرف من القرآن. استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ. ومن ذلك ما وقع في «**الصحيحين**» و«**الموطأ**» وغيرها، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها، هذا عند السماع والقراءات وفى حواشي الكتب. ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها، ومنهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكناني الوقشي».

وقد اضطرتني التجربة العملية - في أثناء تحقيقي لكتاب «**النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة**» لابن سعيد المغربي - إلى اتباع نهج الوقشي، وإجراء شيء من التغيير في عبارة المؤلف، نبهت عليه دائمًا في التعليقات. وقد استندت في ذلك إلى القول الشائع في عالم التحقيق «النظر يزوغ والعقل يشرد» وإلى ملاحظتي لنفسي وأنا أدون ما أؤلف، واعتمدت في التغيير على ما اقتبس من ابن سعيد في المصادر الأخرى.

وإذا وصل إلينا مسودة من كتاب المؤلف: فإذا عرفنا أنه لم يبيض الكتاب أصلًا، عاملناها معاملة النسخة التي بيضها أو أقرب ما يكون إليها. أما إذا عرفنا أنه قد بيضها، ووجدناها كثيرة الخروم والبياضات، فإن درجتها تنحط. وقد نفضل عليها إحدى النسخ الجيدة.

وإذا لم نعثر على نسخة المؤلف، كان علينا أن نهتدي إلى أجود ما بين أيدينا لنتخذه أصلًا للتحقيق. والواجب أن نلتزم بهذا الأصل مادام سليمًا صحيحًا، وأن نثبت الروايات المخالفة له التي نجدها في النسخ الأخرى أو المصادر التي اقتبست منه، أو المصادر التي تناولت ما تناوله المؤلف من معارف، نثبتها في تعليقاتنا أسفل الصفحات. وكان قدماء المحققين وبعض المحدثين يلجئون إلى الاختيار ويثبتون في المتن رواية من هذه النسخة ثم رواية من تلك، مع سلامة الأصل. وذلك خطأ يأباه كبار المحققين، ويعيبون التحقيق الذي يتم على هذا النحو ويصفونه بالملفق.

ويحسن إعطاء رمز لكل واحدة من نسخ الكتاب، وكل واحد من مصادره الرئيسة، عوضًا عن التكرار الممل لعناوين الكتب.

إذا فرغنا من هذا يسلم النص بين أيدينا وقد ملئت نواقصه وسقوطه وبياضاته، وقُوِّم سياقه، فصار كالصورة التي أخرجها المؤلف، وبقى آخر عمليات التحقيق.

العملية الثالثة التقريب:

لما كان الكتاب مؤلفًا أولًا لجيل من القراء غير جيلنا وما يليه من أجيال، وربما يبعد عنا قرونًا عدة تجعل من ثقافته غير ما يحضرنا من ثقافة، وجب على المحقق أن يقرب بين القارئ الحديث والكتاب بالتعليقات الضرورية.

من أجل ذلك، أعاد المحققون تقسيم النص إلى فقرات محددة، وجمل منفصلة، بإضافة علامات الترقيم، وضبطوا المبهم من الكلمات بالتشكيل. وترجموا للرجال المذكورين في النص تراجم موجزة.

وحددوا المواضع بالاعتماد على «**معجمي ياقوت والبكري**». ولكنى وجدت تحديدهم غير مبين، فحاولت أن أبين - ما أمكن - بَعد الموضع الصغير من موضوع مشهور وموقعه منه. وأبنت في «**النجوم الزاهرة**» ما تقع عليه من خطوط طول وعرض. وأوردت الاسم الإفرنجى للمواضع الأوربية.

ووضحوا الإشارات التاريخية والاجتماعية والأدبية التي أتى بها النص دون توضيح لها، أو مع توضيح كفى الأجيال القديمة لكنه لا يكفى الأجيال الحديثة.

وخرجوا الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والأمثال بالاعتماد على أعمال محمد فؤاد عبد الباقي وفنسنك وعبد السلام محمد هارون، وكتب الأمثال ومجاميع الشواهد الشعرية وغير ذلك.

وصنعوا الفهارس التي تحتاج إليها كتبنا التراثية؛ لأنها تتناول معارف كثيرة في غير ترتيب في كثير من الأحيان. وقد اكتفى بعض المحققين بفهرس الأعلام، وتوسط بعضهم فصنعوا فهارس للآيات والأحاديث مع فهرس الأعلام. لكننا الآن نصنع فهارس لكل الظواهر الموجودة فيما نحقق من كتب كما فعل هارون وفعلته أنا في كتبنا الأخيرة.

مؤهلات المحققين:

الهدف الأول لمن يريد تحقيق أي مخطوط في أي علم أن يقرأه قراءة صحيحة ليعرف أفكار مؤلفه معرفة سليمة. ولذلك نعرف التحقيق بأنه إعادة إخراج الكتاب بالصورة التي خرج عليها من يد المؤلف. فإن تعذر ذلك فأقرب الصور إليها على كره من المحقق.

ويقتضي ذلك من المحقق المجيد أن يكون ذا مؤهلات خاصة تجعله أهلًا للقيام بهذه المهمة، وأود أن أجعل هذه المؤهلات على صنفين: صنف ذاتي لا بد أن يفطر المحقق عليه وصنف مكتسب يتزايد مع زيادة التجارب مع الوعي.

أما المؤهلات الشخصية فأن يكون المحقق صبورًا، عظيم التأني في الحكم، لا يعجل بتصويب أية كلمة أو عبارة إلا بعد التدبر وإحكام التفكير.

وأن يكون كثير الشك فيما لديه من معرفة، فلا يعتمد عليها بل عليه أن يراجع معارفه من وقت إلى آخر.

وأن يكون أمينًا كامل الأمانة، فلا يجرى على النص أي تغيير إلا بعد التنبيه عليه في الحواشي. ودعا العلماء إلى إبقاء أخطاء المؤلفين في النص، مع التنبيه على الصواب في الحواشي. ودعا بعضهم بإتباع هذا حتى في أخطاء المؤلف في الآيات القرآنية.

وأما المؤهلات المكتسبة فأن يكون ذا معرفة واسعة وعميقة بالثقافة العربية القديمة والحديثة ليمكنه أن يتابع ما يحققه بالفهم السليم والحكم الصحيح.

وأن يكون عميق المعرفة بكل أنواع الخطوط حتى لا يقع في أخطاء فاضحة في قراءتها، وخاصةً بسبب تشابه الحروف ونظام تنقيطها. وقد فطن القدماء إلى هذه المشكلة وما تؤدى إليه من تحريف وتصحيف، فألفوا كتبًا كثيرة لمواجهتها، كما ألفوا في التمييز بين المشتبه من الأعلام.

وأن يكون عارفًا بأمهات الكتب في المكتبة العربية مثل طبقات الرجال المنتمين إلى العلوم والفنون المختلفة والحوليات والتواريخ العامة والوفيات والمعاجم اللغوية وفهارس المصحف وكتب الحديث وغيرها.

وأن يكون عميق المعرفة بقواعد النحو ومبادئ العروض، وخاصةً إذا قام بتحقيق كتب أدبية.

وأن يحصل على معرفة عميقة باتجاهات المؤلف صاحب النص الفكرية والتعبيرية ليفطن إلى ما يأتي فيه مخالفًا لها، ويحاول تفسيره وإلا طرح العمل شكًا في صحة نسبته إلى المؤلف المنسوب إليه.

First Edition 2013 A.D/ 1434 A.H

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

ISBN: 1-905122-46-2

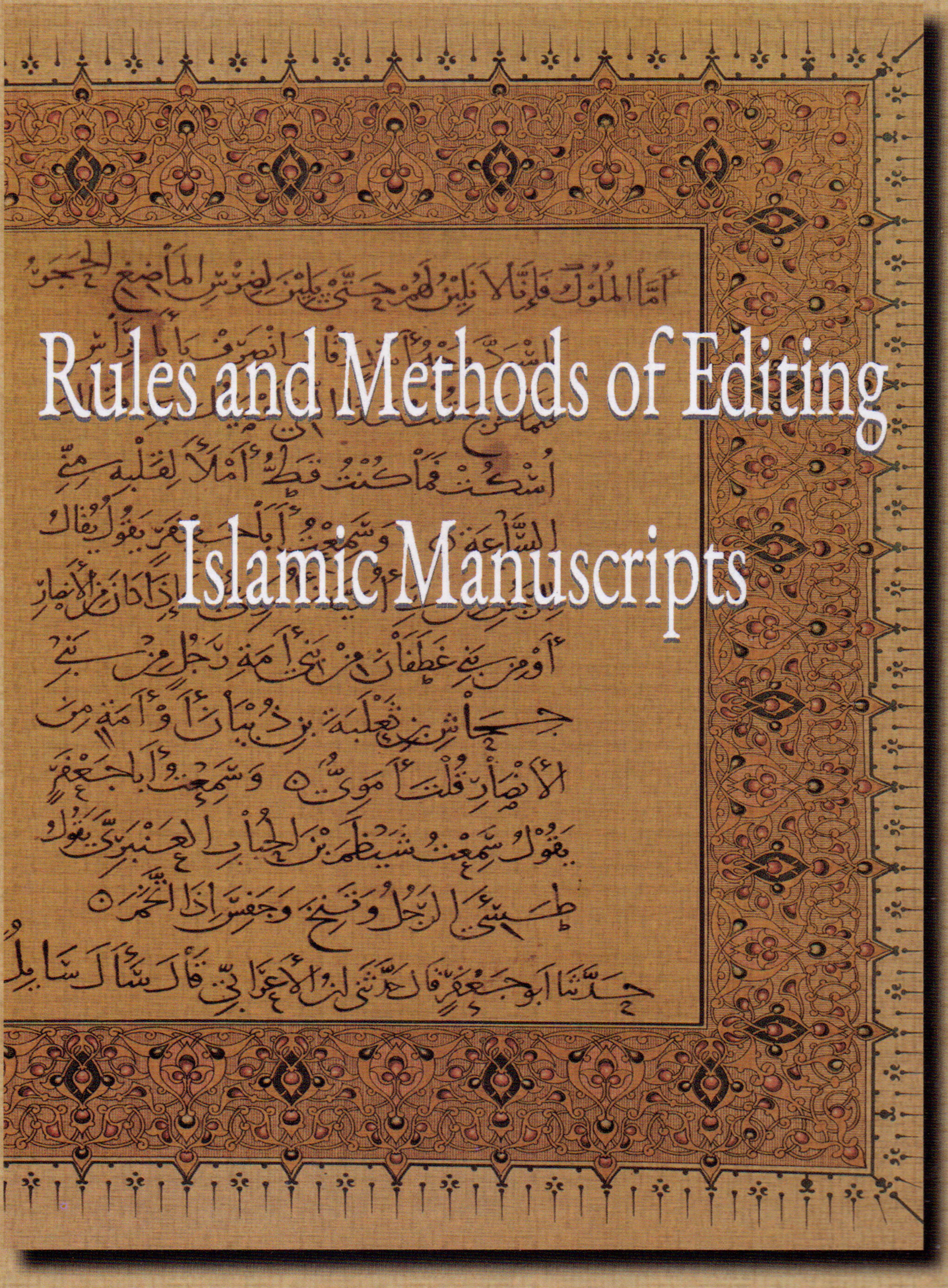
Training Courses Series

Rules and Methods of Editing Islamic Manuscripts

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

Training Courses Series

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts



Rules and Methods of Editing Islamic Manuscripts